جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

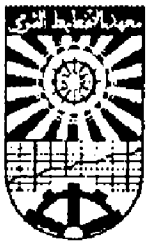

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١١٤)

التعاون بين دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا

مايو ١٩٩٨

التعاون بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المحتويات

الفصل الأول : الاطار العام للتعاون بين دول الشرق الأوسط .

مقدمـــة

أولا : الشرق الأوسط واشكاليات المفهوم .

ثانيا : التطور التاريخي للتعاون الاقليمي في الشرق الأوسط

ثالثا : التعاون الاقليمي في الشرق الأوسط : العرض والمخاطر .

رابعا : الشرق أوسطية في مواجهة كل من المتوسطية والعروبة

الفصل الثاني : التجارة الخارجية لدول الشرق الأوسط :

أولا : الأهمية النسبية لتجارة الشرق الأوسط والنمو الاقتصادي .

ثانيا : الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لدول الشرق الأوسط

ثالثا : الهيكل الجغرافي لتجارة دول الشرق الأوسط الخارجية

رابعا : الموازين التجارية لدول الشرق الأوسط .

الفصل الثالث : آفاق التعاون بين دول شمال أفريقيا (دراسة حالة تكامل الأسواق)

المبحث الأول : علاقات التجارة في سنة الأقاليم

أ - اتجاد التجارة الخارجية لدول شمال أفريقيا .

ب - علاقات التجارة الخارجية لمصر مع دول المغرب العربي .

المبحث الثاني : المزايا النسبية الظاهرية (الصريحة)

المبحث الثالث : الحماية والتعاون الاقتصادي في المنطقة :

أ - هيكل الحماية خلال الثمانينات .

ب - المجهودات الحديثة للتحرير

المبحث الرابع : ميراث شبه الاقليم (شمال أفريقيا) من الأطر المؤسسية الثنائية المتعددة الأطراف (تقييم لاتفاقيات التجارة)

المبحث الخامس : آفاق التعاون بين دول شمال أفريقيا في مجال تكامل الاســـواق.

الفصل الرابع :الاستراتيجية الاسرائيلية والرد المصري عليها :

المبحث الأول : استراتيجية المفاوضات .

المبحث الثاني : الأنماط المتوقعة للتعامل الاقتصادي الاسرائيلي الفعلي مع العرب والرد المصري عليها

الفصل الخامس : الاستراتيجية المصرية للتعاون الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل :

المبحث الأول : نحو استراتيجية للانطلاق الاقتصادي

المبحث الثاني : منطلقة التكامل الاقتصادي

مقدمـــــــــة :

تتناول هذه الدراسة موضوعا بالغ الأهمية من حيث ارتباطه بمستقبل الأمة العربية ، ومصر فى موقع القلب منها ، ليس على الصعيد الاقتصادى فقط وانما أيضا على الصعيدين السياسى والاجتماعى . ويتمثل هذا الموضوع فى "التعاون فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

وقد يوحى طرح الموضوع على هذا النحو بأنه ينطوى على الجمع بين مشروعين متنافسين للتكامل فى المنطقة العربية ، ولكن هذا الانطباع ربما يرتبط بالاطار الذى بدأت فيه محاولات التعاون المغاربى فى شمال أفريقيا ، وكذلك بالاطار الذى بدأت من خلاله أفكار التعاون الشرق أوسطى ، بيد أن تسلسل الأحداث ينفى هذا الانطباع ويحدو بنا الى الجمع بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى دراستنا لامكانيات التعاون الاقليمى فى تلك المنطقة من العالم ، فضلا عن بعض الأسباب الجوهرية التى تدعونا الى تركيز الانتباه على ما يجرى من ترتيبات للتعاون الاقليمى فى كل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

ولعل اهم هذه الاسباب ، أن مصر بحكم موقعها تنتمى الى كل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، فضلا عن أن محاولات التعاون فى كل من هاتين المنطقتين لايمكن أن تكون جادة بدون أن تكون مصر طرفا فيها ، أو بالتنسيق معها على الأقل . ويتمثل السبب الثانى فى أننا نرى أن أى تعاون اقتصادى اقليمى فى المنطقة يجب أن تكون نواته عربية وأن لحقت به دول أخرى ليست عربية ، كما يجب أن يهدف فى النهاية الى تكامل اقتصادى يستقطب كل الدول العربية ولا تحده تقسيمات جغرافية مصطنعة لاهدف لها الا تجزئة الأمة العربية . أما السبب الثالث ،

والأخير ، فيتمثل فى أننا لانريد أن نكرس ما يتردد من أفكار - لايخلو الواقع من مؤشرات على صحتها - تصور مشروع التعاون الشرق أوسطى على أنه بديل امريكى لمشروع التعاون بين دول حوض البحر المتوسط ، والتى تشمل بالضرورة دول شمال افريقيا ، باعتباره مشروعا أوربيا . فمما يستقيم بحث مثل هذه القضايا المصيرية الا من منطلق مصالح دول المنطقة وعلى أساس توفير عوامل الاستقرار والنمو المتواصل لصالح شعوبها . ويتمثل الهدف الرئيسى لدراستنا هذه فى التعرف على الحدود الواقعية لامكانات توفر هذه العوامل وتنميتها .

ولاشك أن موقع المنطقة العربية على خريطة العالم سيتحدد ، ولآجال طويلة ، ليس فقط بامكانيات نجاح هذا التعاون وقدرته على الاستمرار ، وانما ايضا - وبالدرجة الأولى - بطبيعة النواة التى تتكاثر حولها خلايا هذا التعاون وتتعمق ارتباطاتها فى اتجاه أشكال متطورة من التكامل الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . فهل تكون هذه النواة عربية خالصة ، أم أنها يمكن أن تكون عربية/اسرائيلية ؛ أو عربية/اسرائيلية/تركية/ايرانية ؟ أم أنها يمكن أن تكون شرق أوسطية بمفهوم أو آخر من المفاهيم الممكنة للشرق الأوسط ؟

واذا كان من المنطقى أن نذهب الى أن تكون نواة التعاون عربية خالصة حيث أن هناك العديد من المبررات التى تدعو الدول العربية الى الاسراع بعمل جدى ومدروس لتحقيق التعاون ، ثم التكامل ، فيما بينها ، ولسنا بحاجة الى تكرار هذه المبررات فهى تكاد تكون معلومة للجميع فضلا عن أننا تناولناها بالايضاح فى دراسة سابقة (١) . بيد أننا لا نستطيع أن نغفل حقيقة أنه رغم قوة هذه المبررات فان الدول العربية لم تستجب لها حتى الآن بشكل فعال من أشكال التعاون الاقتصادى على نحو يستقطبها جميعا فى اتجاه تحقيق تكامل اقتصادى على

(١) أ.د. اجلال راتب واخرون : اثر قيام السوق الاوروبية المشتركة على مصر والمنطقة العربية ، قضايا التخطيط والتنمية رقم (٨٥) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يناير ١٩٩٤.

غرار السوق المشتركة ناهيك عن الاندماج الاقتصادى التام .

واذا كان هذا هو حال العرب، فهل هناك فرصا افضل لنجاح اشكال من التعاون فى المنطقة تضم اطرافا غير عربية سواء فى اطار الشرق الاوسط (مع التباينات الناشئة فى مفهوم الشرق الاوسط وحدوده) او حوض البحر الابيض المتوسط الذى قد يضيق مفهومه او يتسع لاعتبارات سياسية واقتصادية ؟

ان الاجابة على هذا التساؤل هى احد الاهداف الرئيسية لهذه الدراسة ، ومن ثم لا نريد فى هذه المقدمة ان نسارع الى استنتاجات تمثل نوعا من المصادرة على المطلوب. بيد انه قد يكون من الملائم ان نشير هنا الى صعوبة البحث عن مثل هذه الاجابة ، او تحقيق نوع من الاتفاق حول اجابة بعينها ، فزخم الاحداث الجارية فى المنطقة يعصف باى منطق يمكن به معالجة هذه القضية : وتتعدد الافكار والمشروعات المطروحة للتعاون الاقليمى (شرق اوسطيا كان ام اوسطيا) لاينم عن نسق واحد للتفكير او رؤية محددة لواقع المنطقة ومشاكلها وامكانيات بناء العلاقات بين دولها ، وتحالفاتها الداخلية والخارجية . ومما يزيد امر البحث عن هذه الاجابة تعقيدا وغموضا ان مثل هذه المشروعات تطرح فى اطار تحقيق وضمان سلام شامل فى المنطقة ، خاصة بين العرب واسرائيل ، بينما اسس هذا السلام لم تتوفر بعد فضلا عن اختلاف الاطراف حولها .

فريق العمل البحثى :

أ.د.	اجلال راتب	مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د.	محمود عبد الحى	مستشار بالمركز
أ.د.	فادية عبد السلام	مستشار بالمركز
أ.د.	محمد عبد الشفيع	مستشار بالمركز
د.	مجدى خليفة	خبير أول بالمركز

من هذه المقدمة نجد لزاما علينا أن نضع إطارا عاما للتعاون بين دول الشرق الأوسط وهذا ما سيعالجه الفصل الأول من البحث حيث نستعرض فيه ماهية الشرق الأوسط وأشكاليات المفهوم ، ويوضح التطور التاريخى للتعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط من بدء ظهور فكرة التعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط فى مدريد عام ١٩٩٠ ومرورا بمؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٩٤ ، ومؤتمر عمان الاقتصادى فى نوفمبر عام ١٩٩٥.

ويتعرض الفصل الثانى الى تطور التجارة الخارجية بين دول الشرق الأوسط . ويتم التركيز فيه على أهم الدول المرشحة لمشروع الشرق أوسطية من جهة والى القدر المتاح من البيانات من جهة أخرى .

أما الفصل الثالث فيستعرض آفاق التعاون فيما بين دول شمال أفريقيا ، والأهتمام بوضع مصر بالنسبة لهذا التعاون باعتبار أن مصر هى جزء من الشرق الأوسط وجزء من أفريقيا فى نفس الوقت .

وفى الفصل التالى نعرض للأستراتيجية الاسرائيلية والرد المصرى عليها من خلال استراتيجية دفاعية تعتمد على تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات المختلفة وخاصة قطاع الخدمات من ناحية ، ومن ناحية أخرى اعتماد استراتيجية للأجلين المتوسط والطويل للإنطلاق الاقتصادى .

هذا ولا يسعنى إلا التقدم بالشكر الوفير لأعضاء الفريق البحثى الذى لم يدخر وسعا فى بذل الجهد لكى تظهر هذه الدراسة بالشكل اللائق ، ونرجو من الله العلى القدير أن تكون هذه الدراسة عونا للباحثين وخطوة على طريق البحث والمعرفة .

الباحث الرئيسى

(أ.د. اجلال راتب)

"الفصل الأول"

"الاطار العام للتعاون بين دول الشرق الأوسط"

مقدمـــــــة :

لاشك ان فكرة الشرق اوسطية قد تعرضت لكثير من البحث والمناقشة خلال السنتين الاخيرتين وعلى كل المستويات الدولية والاقليمية والمحلية. ومع ذلك فلاتزال الحاجة ماسة الى مزيد من الدراسة فى ضوء العديد من المستجدات التى طرأت سواء على الساحة الدولية او الاقليمية . فقد بدأت الفكرة تتحول الى منهج واضح فى السلوك السياسى للعديد من الدول كالولايات المتحدة واسرائيل بالاضافة الى بعض الدول العربية من اجل تحقيق اهداف محددة بدأت بعض معالمها تظهر فى افق المنطقة وتأخذ شكلا هيكليا يتضمن ادوات وآليات تضمن نوعا من الاستمرارية والنجاح للمشروع الشرق اوسطى .

ولعل اهم مايبرز ضرورة تناول الموضوع بقدر اكبر من التفصيل ، هو ذلك الجدال الفكرى والمنطلقى الذى ظهرت بوادره على الساحة العالمية والسياسية ، بل والذى ترسخت قواعده فى العديد من المحافل الفكرية والعلمية والسياسية ، حول الفرص والمخاطر التى يثيرها المشروع الشرق اوسطى . ويضاف الى ذلك مدى التقارب او التباعد بين الطرح الشرق اوسطى وكل من المشروع القومى العربى والمشروع الاوربى / المتوسطى الذى بدأت ملامحه فى الظهور منذ مؤتمر برشلونة فى نوفمبر ١٩٩٥ .

ومما يلفت النظر ويستوعى الانتباه عند تحليلنا لطبيعة هذا الجدال القائم هو ان كل مشروع من المشروعات المطروحة سواء كان العربى او الاوسطى او المتوسطى قد نجح الى حد كبير فى التعبير عن نفسه تنظيريا وعمليا من خلال العديد من المؤتمرات والمؤسسات والهياكل بل وايضا نجح فى حشد التأييد الدولى والاقليمى بزعامة قوى دولية عظمى او اقليمية كبرى .

فعلى رأس هذه المحاور او المشاريع يأتى المحور العربى والذى يعبر عن حقيقة راسخة وليس مجرد فكرة مطروحة . فالمحور القومى العربى يمتلك المقومات والثوابت التى تجمع بين دولة فى رباط جغرافى تاريخى حضارى متين ، ومع ذلك نجد ان هذا المحور هو اكثر المحاور ضعفا فى الوقت الراهن لما يعترى الوطن من حالة تفكك نالت بشدة من قوته وفعاليته وجمدت قدراته وجعلت ارادته اكثر خضوعا للآخرين . ويشمل هذا المحور الوطن العربى باكمله مجسدا فى نظام قومى تمثله جامعة الدول العربية التى تضم ١٢ دولة .

وهناك المحور الثانى المتمثل فى المشروع الشرق اوسطى الذى بدأ يزحف منذ سنوات على المنطقة العربية تقوده الولايات المتحدة وتدفع مسيرته اسرائيل . ويتحرك المشروع حثيثا من خلا ل خطوات عملية اتخذت شكل مؤتمرات قمة ذات مضمون اقتصادى مكثف والتى تعتبر وليدة فكرة المفاوضات متعددة الاطراف او تجسيدا لها . فقد عقدت اول هذه المؤتمرات فى الدار البيضاء عام ١٩٩٤ والثانى فى العاصمة الاردنية عمان فى اكتوبر ١٩٩٥ حيث اصدرت قرارات تستهدف ارساء قاعدة من الآليات الاساسية اللازمة لمسيرة التعاون الاقتصادى .

وينتظر عقد المؤتمر الثانى فى القاهرة فى آواخر عام ١٩٩٦ . ويفترض ان تكون هذه المسيرة مواكبة بل ومنبثقة عن انجاز اكبر يجرى تحقيقه فى المنطقة وهو بناء السلام الشامل بين العرب واسرائيل .

اما المحور الثالث فهو المشروع الاوربى المتوسطى الجديد الذى يستهدف ضم دول حوض البحر المتوسط بسواحله الشمالية والجنوبية والشرقية فضلا عن باقى دول الاتحاد الاوربى غير المطلة على البحر المتوسط فى اطار اقليمى شامل لدعم التعاون بين تلك الدول فى كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والامنية والثقافية . فقد عبر مؤتمر برشلونة الذى عقد فى آواخر نوفمبر ١٩٩٥ عن هذا التطور الاوروبى الذى يستهدف خلق تعاون متوازن للعلاقات بين الشمال الاوروبى والجنوب العربى (المتوسطى) بما يحقق لاوروبا دورا بارزا فى تقرير شئون منطقة البحر المتوسط التى تمثل عمقا استراتيجيا لاوروبا وحلقة الوصل بينها وبين منطقة الشرق الاوسط والعالم العربى فى شتى مجالات التعاون وفى مقدمتها المجال الاقتصادى ، الامر الذى يضفى على المشروع فكرة التنافس مع المشروع الشرق اوسطى .

بعد هذا العرض السريع لاهم تداعيات بروز مفهوم الاقليمية سواء ببعده الشرق اوسطى او المتوسطى او العربى ، تبرز اهمية دراسة مفهوم وابعاد وتداعيات التعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط والذى يعتبر احد اهم اضلاع المشروعات الثلاث للتعاون الاقليمى فى منطقتنا العربية .

ومن هذا المنطلق يتعين علينا التعرض لاربعة محاور رئيسية فى اطار الحديث عن التعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط .

أولا : مفهوم الشرق الأوسط وأهم الاشكاليات المثارة حول ايجاد تعريف محدد له .

ثانيا : تطور فكرة التعاون الاقليمى (الشرق أوسطى والأوروبى المتوسطى) وأهم الأحداث المؤثرة فيها .

ثالثا : الشرق أوسطية بين الفرص والمخاطر .

رابعا : الطرح الشرق الأوسطى فى مواجهة التعاون العربى والشراكة الأوروبية المتوسطية .

اولا : الشرق الاوسط واشكاليات المفهوم :

ترجع صعوبة دراسة اى اقليم الى صعوبة تحديد حدوده . ويرجع ذلك فى اقليم الشرق الاوسط الى الدور الذى تلعبه القوى الخارجية فى تحديد مايشمله هذا الاقليم من دول وحدود تفصل بينه وبين غيره من الاقاليم المحيطة به .

ويضاف الى ذلك ، ان الاقليم يشتمل على العديد من القوميات واللغات والديانات فضلا عن امتداده فى قارتى اسيا وافريقيا وتنوع انتماءات الوحدات المكونة له بين انتماء عروبى وآخر اسلامى وغيرها من الانتماءات الشرق اوسطية والاوربية واليهودية .

لاشك اذا ان غياب العديد من القواسم المشتركة بين دول اقليم الشرق الاوسط وتنوع اقتصادياتها وانتماءاتها ، اثار العديد من الاشكاليات حول تحديد مفهوم محدد للاقاليم .

وتاريخيا فان الاوربيين هم اول من استخدموا مصطلح الشرق الاوسط . فقد وصفت المنطقة البعيدة عن اوروبا والتى تمتد من الهند غربا بالشرق الاقصى ، اما المنطقة القريبة من شرق البحر المتوسط ، فاطلق عليها الشرق الادنى . لذا كان من البديهى ان يطلق مصطلح الشرق الاوسط على المنطقة التى تتوسط الشرقيين الاقصى والادنى . وخلال الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بالتواطؤ على المنطقة ووقعت نشطاتهم فى تركيا وايران ودول شبه الجزيرة العربية تحت إمرة " قيادة الشرق الاوسط البريطانى " ومنذ تلك اللحظة استمر اطلاق مصطلح الشرق الاوسط على هذه المناطق وامتدت رقعته لتشمل كافة المناطق من كينيا شرقا حتى المغرب غربا ، ومن تركيا شمالا حتى القرن الافريقى جنوبا ، لتعكس بذلك التفاعلات والصراعات المتغيرة للقوى العظمى .

لذا فان الدراسات القائمة حول " الشرق الاوسط " واجهت تلك المشكلة الخاصة بتحديد حدود المنطقة وعجزت عن الوصول الى اتفاق حول الدول التى تشكل هذا الاقليم .

فعلى سبيل المثال **يرى ليونارد بيندر** ان الشرق الاوسط هو المنطقة الممتدة من ليبيا الى ايران ، الى جانب مناطق هامشية تضم افغانستان وباكستان ودول المغرب العربى ومنطقة مركزية تشمل الدول العربية واسرائيل .

أما كانتور وسبيجل فقد قاما بتقسيم المنطقة الى مركز (مصر - العراق - لبنان - السودان - الأردن - سوريا - شبه الجزيرة العربية) وحدود خارجية (اسرائيل - تركيا - ايران - أفغانستان) بينما قسمه مايكل بريشر الى ثلاث مناطق متداخلة ، وهى المركز ويضم (مصر - اسرائيل - سوريا - العراق - الأردن - لبنان) والحدود الخارجية (الجزائر - الكويت - السعودية - ايران - تركيا - قبرص - اثيوبيا) واطار محيط يشمل (الصومال - اليمن الجنوبى - اليمن الشمالى - السودان - ليبيا - تونس - المغرب) .

بالاضافة الى تلك التعريفات المختلفة للشرق الأوسط نجد كارل بروان يعرف اقليم الشرق الأوسط بأنه كل الدول العربية عدا المغرب وموريتانيا ، بالاضافة الى تركيا واسرائيل .

لا شك اذا ان هناك قدرا كبيرا من الغموض وعدم التيقين يشغل تفكير كل باحث عند تناوله لمفهوم الشرق الأوسط . وهذا الغموض لا محالة تنعكس آثاره عندما يثار الجدال حول الترتيبات الاقليمية الجارية ومستقبل التعاون الاقتصادى بين دول اقليم الشرق الأوسط .

من هذا العرض التاريخى لنشأة واستخدامات تعبير "الشرق الأوسط" يمكن أن نخلص الى الملاحظات التالية :

(١) ان تعبير " الشرق الأوسط"[(١)] له مدلول سياسى اكثر مما له مدلول جغرافى، وقد تأرجح هذا المدلول السياسى مع حركة المد والجزر فى نشاط القوى الغربية المسيطرة على دفة الأمور والموجهة للعلاقات الدولية .

(٢) ظهر تعبير الشرق الأوسط وتحدد مفهومه فى أحضان الممارسات الاستعمارية للسياسة البريطانية فى منطقة حوض البحر المتوسط والى الشرق من هذه المنطقة .

(٣) ومع أفول عصر الامبراطورية البريطانية "التى لاتغرب عنها الشمس" وسعى الولايات المتحدة الأمريكية لأداء دور نشط فى هذه المنطقة بدعوى "ملء الفراغ" الذى نتج عن انتهاء الاستعمار التقليدى أصبح الشرق الأوسط تعبيرا يكاد يكون مرادفا لما عرف بالاسلام القارى ، والواقع أن هذا التعبير كان المقصود به دائما بلدانا اسلامية هى موضع سباق لمنافسات اقليمية ودولية .

(٤) ترتب على ما تقدم أن قضايا ومشاكل الدول الواقعة فى نطاق الشرق الأوسط تتداخل فيها تفاعلات ومصالح القوى المحلية مع عمل القوى الخارجية على نحو جعل التدويل هو سمة أساسية لمعظم هذه القضايا والمشاكل ، ان لم يكن كلها .

هنا نتساءل عن مدلول الاستخدام الراهن لتعبير "الشرق الأوسط" فيما هو مطروح ، منذ بضع سنوات ، من بدائل للتعاون فى المنطقة التى تمتد من حوض البحر المتوسط حتى ايران .

ان تعبير الشرق الأوسط المستخدم فى بدائل التعاون المطروحة حاليا يتفق مع السياق التاريخى لنشأة هذا التعبير من حيث أن مدلوله يظل خاضعا لاعتبارات سياسية أكثر منها جغرافية ، كما أنه يعكس نظرة القوى الساعية لتدعيم وجودها ، أو سيطرتها ، فى المنطقة . ولكن تعبير الشرق الأوسط المستخدم حاليا يختلف عن السياق التاريخى لنشأة هذا التعبير من حيث النطاق الجغرافى حيث تتلاص هذا النطاق الى حد بعيد ، ولا أدل على ذلك من أن مشروع الشرق أوسطية ، الذى كثر الحديث عنه منذ بضع سنوات ، انطلق أساسا من تصور اسرائيلى طرح ، بشكل أو بآخر، مع بدايات التفاوض المصرى الاسرائيلى فى نهايات السبعينات . وفى البدء كان طرح المشروع على أساس أن الشرق الأوسط المعنى بصفة رئيسية هو مصر ، واسرائيل ، والأردن ، وسوريا ، ولبنان ، والضفة الغربية وغزة ، بينما يظل هناك تطلع الى أن تنضم المملكة العربية السعودية ، ودول الخليج الصغيرة ، والسودان ، الى هذا الشرق

الأوسط . يؤكد ذلك أن هذا هو محور التعاون الذى دارت حوله مجموعة من الدراسات الاسرائيلية خلال الثمانينات ونشرت فى كتاب بعنوان "التعاون الاقتصادى والسلام فى الشرق الأوسط" (٢) . ثم ترددت فكرة أن يشمل مشروع التعاون الشرق أوسطى كل من تركيا وايران ، وربما كان ذلك لرغبة اسرائيل ، والولايات المتحدة الأمريكية التى تناصر بدورها فكرة التعاون الشرق أوسطى ، فى احداث نوع من التوازن بين الجانب العربى والاطراف غير العربية لو قدر لهذا التعاون أن يأخذ طريقه الى الوجود . ويكاد يكون من المتفق عليه أن التعاون الشرق أوسطى يعكس رغبة الولايات المتحدة الأمريكية لترتيب الأوضاع فى المنطقة وفقا لرؤيتها الخاصة فيما يتعلق بقضية استتباب السلم فى المنطقة بين اسرائيل وجيرانها ، وهى رؤية تكاد تتطابق مع الطرح الاسرائيلى حول هذه القضية . ومفهوم الشرق الأوسط على النحو الوارد فى طرح اسرائيل والولايات المتحدة لمشروع التعاون الشرق أوسطى يختلف بعض الشيء عن المفهوم الذى تتباه المؤسسات الدولية حاليا (٣) ، اذ أن هذا المفهوم يستبعد كل من العراق وليبيا لأسباب سياسية بالدرجة الأولى .

ويسجل أحد الكتاب المعاصرين أنه "تتراءى أمامنا ، فى اطار مشهد حركة الأحداث الراهنة ، صورة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط . وهى وان كانت لا تزال تبدو غير واضحة المعالم بعد ألا أنها تبدو ، من النظرة الأولى ، مختلفة عن الصورة التقليدية المعروفة للشرق الأوسط والتى ظلت حتى حرب الخليج عام ١٩٩٠ ، لا تتجاوز رقعتها البلدان العربية ، وايران ، وتركيا ، وأثيوبيا ، واسرائيل بأشكالياتها المعقدة الناجمة عن صراعاتها مع العرب ، وفى مقدمتهم الشعب الفسطينى . ويتجلى الاختلاف بين الصورتين فى سمتين بارزتين هما : السمة الأولى جغرافية ، بمعنى أن الصورة الحديثة للشرق الأوسط ، قيد التكوين، تتسع رقعتها وتطول خطوطها حيث تعبر البحر الأبيض المتوسط شمالا الى اليونان ، وايطاليا ، وأسبانيا ، والبرتغال ، وتلتف ايضا حول جزيرتى قبرص ومالطا . والسمة الثانية سياسية اقتصادية ، بمعنى أن أوروبا تغدو ، بصفة عامة ، بمنظور الشرق الأوسط الحديث المحتمل ، أوروبتين : أوروبا شرق أوسطية غربية ، وأوروبا أوروبية غربية بحتة اذا صح التعبير . وبالمقابل فان

الشرق الأوسط ، فى الصورة الجديدة المحتملة ، لم يعد شرقا بحتا أو ينتمى فقط الى ما عرف بالعالم النامى ، أو العالم الثالث ، وانما يصبح مزيجا من الشرق والغرب معا ، وشراكة بين أجزاء من العالم الثالث النامى وأجزاء أخرى من العالم الأول المتقدم (٤) .

ومن الواضح هنا أن هذه الرؤية تستشرف اتساع دائرة الشرق الأوسط لتتجاوز التصور الاسرائيلى / الأمريكى ، كما تتجاوز المفهوم الذى تتبناه المؤسسات الدولية ، مما يمكن أن يعتبر مفهوما جديدا - ذى صبغة سياسية اقتصادية كباقى المفاهيم السابق عرضها - للشرق الأوسط . ومن الواضح أيضا تبنى الكاتب لهذه الرؤية ودفاعه عنها ، يؤيد ذلك أنه استطرد - وان كان ذلك بحذر - فى بيان الحجج التى تدعم أهمية وفوائد ترجمة هذا المفهوم للشرق الأوسط الى واقع عملى (٥) . وأيا كان الأمر ، يبدو أن هذا المفهوم المحتمل للشرق الأوسط يعبر عن تطلعات قوى اقليمية مشتركة بين حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط بصورته التقليدية لاقامة تعاون ، أو نوع من التكتل، أما داخل كل من مشروعى الشرق أوسطية والمتوسطية ، أو على نحو مستقل عنهما ومن ثم يصبح بديلا لكل من هذين المشروعين .

ثانيا : التطور التاريخى للتعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط :

يمكن التاريخ لبداية ظهور فكرة التعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط بانعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩٠ لمناقشة امكانيات احلال السلام فى الشرق الأوسط . ولقد كان من الطبيعى بل ومن الضرورى الا يتقصر الحديث والنقاش حول سبل دعم عملية السلام وخلق بيئة اقليمية مناسبة لمرحلة ما بعد السلام فى الشرق الأوسط .

وانطلاقا من هذا الفهم العام لدى كافة الأطراف (ورغم الاختلافات المنهاجية المتباينة للأطراف المشاركة) ايد الجميع فكرة اقامة مسارين متوازيين للمفاوضات العربية / الاسرائيلية الأول هو المسار الثنائى بين كافة الأطراف المتنازعة ويعنى بفض الخلافات وتسوية النزاعات الثنائية بين كل من فلسطين وسوريا ولبنان والأردن . وعلى الرغم من تعرض تلك المفاوضات الثنائية لبعض القضايا الاقتصادية المتعلقة بترتيبات التعاون الاقتصادى والجمارك، والمواصلات وغيرها من المجالات التنموية الا أنها فى المآل الأخير ثنائية الطابع وقاصرة على الدول العربية المفاوضة واسرائيل .

المسار الثانى - والذى يعنينا فى هذا الصدد - كان هو المسار متعدد الاطراف . ويتعرض هذا المسار الى كافة الترتيبات الاقتصادية والمائية والبيئية بالاضافة الى نزع السلاح واللاجئين . وشكلت لجان لبحث هذه المجالات على المستوى الاقليمى بهدف رسم خريطة جديدة للشرق الاوسط بعد احلال السلام .

ويهمنا فى هذا الصدد ان نشير الى انه على الرغم من كثرة الاختلافات والاراء المتباينة حول طبيعة التعاون الاقليمى وحول اولوية السلام عن التعاون وهل يعتبر السلام هو الدافع للتعاون ام ان التعاون هو الميسر والدافع لاحلال السلام ، فعلى الرغم من هذه الاختلافات الا انه تعتبر هذه المناسبة هى البداية الحقيقية لمعظم الخطط والتصورات التى تعرضت للتعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط بعد ذلك .

ودون الانخراط فى اهم التفاصيل التى تعرضت لها الدول المشاركة فى اللجان متعددة الاطراف وبالاخص لجنة " التعاون الاقتصادى الاقليمى فى الشرق الاوسط " يهمنا فى هذا الصدد ان نشير بايجاز الى اهم الاسس التى حددتها مصر والتى عبرت بها عن موقفها الثابت تجاه مشاريع التعاون الاقليمى . والتى تحددت فيما يلى :-

١- ان عملية السلام كل متكامل واساسها صيغة الارض مقابل السلام .

٢- ان التعاون الاقليمى ليس هو السلام وليس هو بديل للسلام .

٣- ان البداية الصحيحة هى تحديد مبادىء واسس واهداف للتعاون .

٤- ان التعاون الاقليمى الصحيح يقوم على ثلاث محاور هى:

أ- الحقوق المشروعة

ب- السيادة القومية على الموارد الطبيعية

ج- المنافع المتبادلة وتوازن المصالح

ومحصلة الموقف المصرى على هذا النحو كانت تقوم على ركنين اساسيين :-

الاول حتمية احراز تقدم فى المباحثات الثنائية كمدخل لاغنى عنه للمباحثات متعددة الاطراف .

الثانى ضرورة الالتزام بصيغة الارض مقابل السلام وتنفيذ قرارى الامم المتحدة ٢٤٢، ٣٣٨ كأساس لاى مباحثات حول التعاون الاقليمى .

وتوالت اجتماعات لجنة التعاون الاقتصادى بعد ذلك فى كل من بروكسل وباريس وغيرها لوضع اسس وتصورات التعاون فى الشرق الاوسط .

مؤتمر الدار البيضاء - نوفمبر ١٩٩٤ :

الواقع ان انعقاد مؤتمر الدار البيضاء لم يكن امتدادا طبيعيا لعملية السلام والمفاوضات متعددة الاطراف فى الشرق الاوسط . ورغم انه يعتبر تكريسا لفكرة التعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط وترسيخا لمفهوم السوق الشرق اوسطية ، الا انه قد دعا للمؤتمر منظمتان غير رسميتين هما مجلس العلاقات الدولية فى الولايات المتحدة والمنتدى الاقتصادى العالمى (ديفوس) . وبالتالى فلم يكن مؤتمرا رسميا يقتصر فقط على رؤساء الدول او الحكومات وانما شمل رجال الاعمال والقطاع الخاص مما يتيح الفرصة الكافية للاطراف المشاركة لاجراء محادثات تعزز عملية السلام واقامة مشروعات مشتركة بين الحكومات والمؤسسات المختلفة .

ومنذ الايام الاولى للمؤتمر راجت فكرة انشاء بنك اقليمى لتنمية الشرق الاوسط على اساس ان هذه المنطقة تعتبر من المناطق التى عانت كثيرا من ويلات الحروب وعدم الاستقرار ، ومن ثم تحتاج للعديد من الموارد التى يصعب الحصول عليها دون وجود قناة تمويلية محددة ، وقد طرح فى المؤتمر ان يكون رأس المال المرخص للبنك ١٠ مليارات دولار ورأس المال المدفوع ٢,٥مليار دولار . ويهدف البنك الى :-

أ- اجراء دراسات الجدوى لمشروعات البنية الاساسية التى يحتاج اليها الاقليم .

ب- تشجيع القطاعين العام والخاص على انشاء مشروعات استثمارية .

ج- تشجيع التجارة الاقليمية والمشروعات السياحية وتطوير اسواق المال بالمنطقة .

د- التنسيق بين الدول لتنفيذ المشروعات الخاصة بالتنمية وتحديد الاولويات الاقتصادية للمنطقة .

وقد اختلفت الاراء سواء العربية او الاجنبية حول جدوى اقامة البنك خاصة فى ظل وجود العديد من المؤسسات المماثلة .

والى جانب فكرة البنك الاقليمى اتاح المؤتمر الفرصة لمناقشة مشروعات متعددة تتعلق بقطاعات السياحة والنقل والمواصلات والسكك الحديدية . فعلى سبيل المثال فى قطاع السياحة تم الاتفاق بين اسرائيل والمغرب على اقامة مدينة سياحية ضخمة تقدر استثماراتها بحوالى ٤ مليارات دولار . وفى نفس النشاط ، حصلت المغرب على الموافقة على المشروع السياحى المزدوج بالاضافة الى كوبرى علوى يربط بين اسبانيا بالمغرب .

قامت مصر ايضا بطرح مشروعات سياحية مثل مشروع البحر الاحمر فى خليج العقبة وتنمية الخدمات على الطرق السياحية .

اما قطاع النقل بانواعه فقد حظى باهتمام دول بعينيها وعلى رأسها اسرائيل ثم الاردن ومصر . فقد تم الاتفاق على مشروع " نور السلام " والذى يعنى بانشاء طرق تصل ميناء العقبة بموانىء اسرائيل على البحر بين الاحمر والمتوسط بالاضافة الى البحر الميت .

اعلن ايضا وفد الاتحاد الاوربى عن بحث امكانيات انشاء مايعرف بـ " فضاء اقتصادى " مع دول المغرب وتونس واسرائيل ويهدف المشروع الى حرية تبادل السلع الصناعية والخدمات ورؤوس الاموال دون اية قيود وعوائق .

فقد تم طرح ٢٠٠ مشروع خلال المؤتمر منها ١٥٠ مشروعا اسرائيليا واربعون مشروعا مصريا وعشرة مشاريع اردنية وثلاثة مشروعات للمغرب .

مؤتمر عمان الاقتصادى - نوفمبر ١٩٩٥ :

يعتبر انعقاد مؤتمر عمان للتعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط الحلقة الثانية لسلسة المؤتمرات التى تهدف الى دعم وتكثيف التفاعلات وخلق البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤيدة للتعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط .

ومما يلفت الانظار ويستدعى الانتباه ، ان المشاركة فى هذا المؤتمر لم تقتصر على رؤساء الدول والحكومات فحسب ، وانما امتدت ايضا لتشمل رجال الاعمال والبنوك والقطاع الخاص فى الدول المعنية . ويضاف الى ذلك العديد من الجهات والمؤسسات الدولية المانحة التى ترغب جاهدة فى القيام بدور فعال ومؤثر فى دعم التعاون الاقتصادى فى المنطقة بغية المشاركة فى رسم خريطة التنمية والتعاون فى المستقبل . فقد شارك فى المؤتمر ٦٢ دولة من بينها ١٢ دولة عربية و ١٠٠٠ من رجال الاعمال العرب بجانب الدول الاوربية والولايات المتحدة واسرائيل وعلى الرغم من اهمية المؤتمر والاهتمام الدولى والاقليمى به ، الا انه لوحظ غياب التنسيق العربى فيه . فقد شاركت الدول العربية تحت سيطرة وغلبه الرؤية الذاتية والآنية والتى من شأنها ان تزيد من احتمالات الخسارة الكلية فى المستقبل . وقد عبرت مصر عن رؤيتها بوضوح فى ضرورة دعم التعاون العربى وعدم الاسراع فى ترتيبات اقليمية قد تزيد من التنازلات العربية فى المرحلة الراهنة .

فقد جاءت قمة عمان استكمالا لمسيرة الدار البيضاء . فاذا كانت قمة الدار البيضاء قد استغرقت افكارا اقتصادية عامة وسط غموض سياسى عام ، فان قمة عمان قد بلورت مشروعات محددة مثل " بنك الشرق الاوسط والتنمية " " ومؤسسة السياحة والسفر لمنطقة الشرق الاوسط والبحر المتوسط " و " مجلس الاعمال والتجارة الاقليمية " .

وكما سبقت الاشارة ، فقد اظهر المؤتمر بعض الاختلافات المنهاجية حول آفاق التعاون الاقليمى . فبينما يرى البعض ان الظروف قد حانت لتحقيق منافع اقتصادية وتعويض خسائر الحروب والاستعمار وتعبر كل من الاردن وقطر عن هذه الرؤية . يرى البعض الآخر ان التعاون الاقتصادى لابد ان يسير بنفس نمط التعاون السياسى.

طرحت فى المؤتمر العديدة من المشروعات . فطرحت مصر ٨٥ مشروعا بتكلفة قدرها ٢٥ مليار دولار بينما طرحت الاردن ٢٧ مشروعا بقيمة ٢,٥ مليار دولار . والحكومة الفلسطينية قدمت مشروعات قيمتها ٦,٣٣ مليار دولار اما الحكومة الاسرائيلية فقدمت ١٦٧ مشروعا بتكلفة ٢٥,٣ مليار دولار .

ولعل اهم ماإستعرضه المؤتمر :

١- انشاء بنك تنمية الشرق الاوسط

كان المبلغ المحدد لرأسمال البنك هو ٢٥ مليار دولار وظلت تتناقص حتى وصلت الى ٥ مليار دولار . كان المفترض ان تقوم الدول الصناعية بتحويل ٦٠٪ من هذا المبلغ الا ان المانيا والاتحاد الاوربى بعده رفضوا ذلك . اما النسبة المتبقية (٤٠٪) كان المفترض ان تمولها دول الخليج . وقد رفضت السعودية ايضا فكرة المشاركة بسبب وجود بنوك وصناديق عربية بالفعل يمكن رفع كفاءتها وامكانياتها بحيث تخدم نفس اهداف البنك المقترح . وتم الاتفاق على ان تكون مصر مقرا لبنك تنمية الشرق الاوسط .

٢- مؤسسة السياحة الاقليمية :

نظرا لاهمية السياحة كصناعة اساسية تؤدى الى ترسيخ العلاقات وتوثيق التعاون فى الشرق الاوسط ، تقرر عقد اجتماع قريب لمناقشة اجراءات التأسيس ومجلس الادارة الذى سيضم ممثلين حكوميين ومجلسا تنفيذيا يضم عضويين من القطاع الخاص عن كل دولة .

هذا وسوف يفتح باب العضوية لدول الشرق الاوسط والدول الاجنبية باعتبار ان الهدف من انشائها هو خلق آلية لتنمية التبادل السياحى البينى (بين دول الاقليم) وكذلك ترويج السياحة الخارجية (بين الاقليم والدول الاجنبية) .

٣- مجلس الاعمال والتجارة الاقليمى :

تقرر لفترة انشائه مدة ستة اشهر يبدأ بعدها النشاط الفعلى ويشترط فى هذا المجلس ان يكون كافة اعضائه من رجال الاعمال والشركات بالمنطقة ويمنع تدخل الحكومات فى نشاطاته الا عند الضرورة .

ومن المنتظر ان يعقد المؤتمر الثالث بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٩٦ استكمالا للمجهودات السابقة على طريق التعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط .

ثالثا التعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط : الفرص والمخاطر

التعاون هو مجموعة مكثفة من التعاملات والاتصالات فى المجالات المختلفة التى تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الامن بين عدة اطراف ، ليسوا بالضرورة متقاربين مكانيا او جغرافيا او منتمين الى دين واحد او ذوى اصول عرقية واحدة . واذا ماتم ربط التعاون بالاقليمية ، فالامر هنا يتصل بتفاعلات فى اقليم جغرافى معين وبين عدة دول تنتمى الى هذا الاقليم الجغرافى . وعادة مايشمل التعاون الاقليمى على الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية .

* شروط ومبادىء التعاون الاقليمى :

تؤكد التجربة التاريخية ان هناك عدة شروط اساسية يجب توافرها لتحقيق تعاون اقليمى ناجح وهى -:

- التقارب الجغرافى
- التوافق الثقافى والسياسى والاجتماعى
- زيادة التعاملات والاعتماد المتبادل
- اقامة منظومة مؤسسية مكثفة

غير ان هناك شروط اخرى يجب اضافتها حتى تكتمل الشروط السابقة وهى :-

- وجود نخب سياسية تلتزم بالتعاون الاقليمى وتؤمن بمسئولياته الجماعية وعوائده المتوازنة .

- رأى عام ضاغط من اجل التحول الى التفاعلات الاقليمية المفتوحة .

- وجود تدخلات خارجية ايجابية وذات مصلحة فى قيام واستمرار التعاون الاقليمى .

فواقع التجربة العربية يثبت انه على الرغم من توافر الشروط الاولى المتعارف عليها الا ان ذلك لم يكن كفيلا باقامة تعاون عربى قوى . بل ان غياب النخب السياسى المؤمنة باهمية التعاون فى الاطار العربى وضعف الرأى العام العربى الضاغط فضلا عن التدخلات الخارجية المعوقة تعد من الاسباب الجوهرية وراء قلة المردود الحقيقى للتعاون العربى/العربى .

اما بالنسبة للتعاون فى الشرق الاوسط والذى لايزال فى طور التشكل فلاشك ان نجاح مثل هذا التعاون يعد رهنا بتوافر الشروط السابقة فاذا كانت النخب السياسية والدور الاجنبى يقومان بدور مشجع ودافع للتعاون الشرق اوسطى ، الا انه لاتزال هناك العديد من الشكوك المثارة حول مدى تأييد الرأى العام سواء فى الدول العربية او اسرائيل لمشاريع التعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط .

وقبل الخوض فى اهم ماهو مطروح من افكار بخصوص التعاون الاقتصادى الاقليمى فى الشرق الاوسط نود الاشارة الى اهمية البعد الاقتصادى فى ترتيبات السلام فى المنطقة فى المرحلة القادمة . حتى ان اسرائيل ترى ان السلام القائم على مجرد معاهدات سياسية وترتيبات امنية هو مجرد نوع من " السلام البارد" ، بينما ان اقامة سلام على اساس قاعدة عريقة من الترتيبات الاقتصادية والاتصالية يفضى الى نوع من السلام الحى والدينامى .

الا ان اقامة تعاون اقتصادى وتجارى بين خصوم سابقين لابد وان يقوم على مبادىء واسس واضحة تتمتع بالقبول العام لدى كافة الاطراف . ونميز هنا بين فئتين من هذه المبادىء .

الاولى : هى المبادىء العامة للتعاون وتشمل سيادة كل دولة على اراضيها ، تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل وعدم التفرقة والتمييز بين الاطراف وضرورة المساواة والتكافؤ بينهم .

الثانية : تتعلق بالتعاون فى الشرق الاوسط ونشير هنا الى مايلى :-

- ان التعاون فى الشرق الاوسط يجب ان يكون متدرجا ، ويبدأ من الحد الادنى لتجنب تعدد اسباب الانقسام الذى يمكن ان يضر بشدة باى اتفاق وليد للسلام .
- ان تكون بداية التعاون فى المجالات الاقل تعقيدا وذات الجدوى الاقتصادية .
- اهمية الارتباط الوثيق بين التعاون الاقليمى واقرار السلام .

وتكاد تتفق معظم التصورات والسيناريوهات المطروحة على ان النظام الاقتصادى الشرق اوسطى الجديد سوف يتحدد عبر ثلاث مستويات رئيسية .

١- المستوى الاول : اقامة تجمع اقتصادى ثلاثى بين الاردن وفلسطين واسرائيل على غرار الاتحاد الاقتصادى القائم بين دول "البينيلوكس" الاوربية الثلاث (باجيكا - هولندا - لوكسمبرج) .

٢- المستوى الثانى: اقامة منطقة للتبادل التجارى الحر (FREE TRADE AREA) تضم كلا من مصر واسرائيل ، فلسطين ، الاردن ، سوريا ، لبنان ، وتنتهى ترتيبات ذلك فى ٢٠١٠ .

٣- **المستوى الثالث :** اقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادى ، تشمل بالاضافة الى منطقة التبادل التجارى الحر بلدان مجلس التعاون الخليجى ، وتتم فى اطارها حرية انتقال رؤوس الاموال .

ومن خلال تناولنا لكافة الآراء المتباينة حول الفرص المتاحة والمخاطر الواردة من السوق الشرق اوسطية نلاحظ ان المعارضين للمشروع الشرق الاوسطى قد ركزوا على الجوانب التالية .

- ان تقوم اسرائيل بدور الوسيط المالى بين المنطقة العربية من جهة وبلدان العالم الرأسمالى المتقدم من جهة اخرى .

- كثرة المخاطر التى يمكن ان تهدد الصناعات الناشئة فى بلدان كمصر وسوريا العراق والجزائر والمغرب .

- مخاطر ان تسيطر اسرائيل على طرق المواصلات ومسارات التجارة البينية العربية بحكم موقعها الجغرافى حيث ان ميناءى حيفا واشدود يشكلان منفذيين على البحر المتوسط بالنسبة للاردن ودول الخليج . كما ان الاتصال الجغرافى بين مصر وباقى بلدان المشرق سوف يتم عبر اسرائيل .

- المخاطر الى يشكلها التفوق التكنولوجى الاسرائيلى عن باقى الدول العربية .

- الخوف من ان تمثل الاسواق العربية المجاورة لاسرائيل قوة شرائية عالية من شأنها اعطاء دفعة قوية للاقتصاد الاسرائيلى .

الملحوظة العامة اذاً هى ان الرأى المعارض لفكرة الشرق اوسطية يركز اساسا على المكاسب التى سوف يجلبها هذا المشروع لاسرائيل والمخاطر التى تهدد اقتصاديات الدول العربية المنخرطة فى هذا الطرح .

على النقيض من ذلك ، نلحظ وجود آراء أخرى ترى فى الشرق اوسطية بديل قوى وناجح امام الدول العربية ، من شأنه ان يزيد من قدرة الاقتصاديات العربية على المنافسة العالمية وتحسين كفاءتها الانتاجية .

ويمكن رد انصار الشرق اوسطية على حجج المعارضين لها بما يلى :-

- انه لامجال لقيام اسرائيل بدور الوسيط المالى فى المنطقة حيث ان الجسور مفتوحة بين المنطقة العربية والعالم الرأسمالى مباشرة .

- غير وارد ان تتعرض الصناعات الناشئة فى البلدان العربية لمخاطر المنافسة مع الصناعات الاسرائيلية وحدها . فتلك الصناعات تتعرض اصلا لمنافسة الصناعات الاوربية والامريكية وصناعة شرق آسيا . وحتى لو افترضنا ذلك واقعا . فنى ظل تحرر التجارة الدولية والسوق الحر فان الاقتصاديات العربية سوف تستفيد من السلع الاسرائيلية اذا كانت هى الاجود والاقل سعرا .

- اما فيما يخص التفوق التكنولوجى الاسرائيلى . فيرى انصار الشرق اوسطية ان هذا التفوق لايزال اقل من نظيره الامريكى او الاوربى واليابانى .

ومجمل القول انه لايمكن ان نحسم مثل هذا الجدال القائم فى الوقت الراهن . الا انه من الملحوظ ان الاوضاع الاقتصادية والسياسية الراهنة للبلدان العربية بالاضافة الى مستوى التطور الانتاجى . والتركيب المهارى لقوة العمل وعلاقات الشراكة الاستراتيجية بين اسرائيل والولايات المتحدة . تزيد جميعها من احتمالات المخاطر عن الفرص المتاحة . ويظل نجاح المشروع الشرق الاوسطى رهينة لمدى التقدم على مسار التعاون العربى والشراكة الاوربية / المتوسطية وهذا ماسوف نتعرض اليه عند مقارنة اهم مبادىء وابعاد الطرح الشرق اوسطى وعلاقته بالتعاون العربى /العربى والاوربى /المتوسطى لاحقا .

رابعا : الشرق اوسطية فى مواجهة كل من المتوسطية والعروبة:

لاشك ان المعضلة الكبرى التى تواجهها الدول العربية اليوم وعلى رأسها مصر ، هى كيفية تحديد خيارها الاستراتيجى بين مشاريع ثلاثة مطروحة للتعاون الاقليمى . فعلى رأس تلك المشاريع يأتى المشروع الشرق اوسطى بزعامة الولايات المتحدة واسرائيل . والذى دشن قواعده مؤتمر عمان الاقتصادى فى اكتوبر ١٩٩٥ . ومايهمنا فى هذا المجال ودون الانخراط فى اهم تفاصيل اطروحات المشروع الشرق اوسطى والتى سبق التعرض لها هو التأكيد على ان الاطار الشرق اوسطى لامحالة سوف يدعم ويقوى الدور الاسرائيلى . ومن ورائه الامريكى فى المنطقة العربية . ورغم الجدال القائم حاليا حول فرص الاستفادة العربية من هذا الاطار ، الا انه لايختلف اثنين على ان الطرف الذى لاشك فى استفادته من هذا الاطار التعاونى هو اسرائيل .

اما المشروع الثانى والذى عبر عن نفسه بقوة منذ مؤتمر برشلونة فى نوفمبر ١٩٩٥ هو المشروع المتوسطى . فقد عبر الاتحاد الاوربى عن رؤيته لمستقبل التعاون الاوربى / المتوسطى كاطار بديل للنظام الشرق اوسطى والذى تتزعمه الولايات المتحدة . فقد جاء مؤتمر برشلون ليطرح شراكة عربية / اوروبية جديدة ومن نوع خاص . شراكة لاتقتصر فقد على جوانبها السياسية او الاقتصادية . انما تتسع لتشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وامنية وسياسية شاملة . فهو اذا اطار فضفاضى يتسع بالقدر الذى يسمح بداخله بقدر كبير من المرونة فى الحركة مختلفا فى ذلك عن الاطار الشرق اوسطى والذى بدأ يعبر عن نفسه مؤسسيا وهيكليا بشكل واضح .

فقد جاء اعلان برشلون ليحدد مجالات عديدة للتعاون الاوروبى/المتوسطى على النحو التالى :-

المجال السياسى :

- التعاون فى مجال ارساء الديمقراطية واحترام حقوق الانسان .
- احترام النظم السياسية القائمة واحترام سيادة كل دولة على اراضيها .

المجال الاقتصادى :

- تحرير انتقال السلع وعوامل الانتاج
- اقامة منطقة تجارة حرة فى مدى زمنى محدد
- دفع القطاع الخاص ودعم برامج التحول الاقتصادى
- التحرير التدريجى للتجارة فى المنتجات الزراعية من خلال معاملات تفضيلية متبادلة ، مع مراعاة القيود التى تفرضها السياسات الزراعية الجماعية للاتحاد الاوروبى .

المجال الاجتماعى :

- التعاون من اجل القضاء على البطالة ومشاكلها العديدة .
- التعاون للقضاء على تجارة المخدرات
- المواجهة الحاسمة للارهاب والقضاء على عوامل عدم الاستقرار .

وغير ذلك من المجالات العديدة كالمجال الامنى والاستراتيجى والعسكرى .

والواضح اذا انه اطار كبير للتعاون يسعى الاتحاد الاوروبى من خلاله للعب دور اكثر فعالية فى عملية السلام والتريبيات الجديدة فى منطقة الشرق الاوسط .

ونلاحظ فى هذا الصدد ان اسرائيل فى اطار المشروع المتوسطى لن يكون لها هذا الدور البارز فى اطار الشرق اوسطية . فهى مجرد دولة ضمن دول عديدة منطوية تحت لواء مشروع الشراكة الاوروبية/المتوسطية

ونود الاشـــــارة هنا الى دخول كثير من الدول العربية فى الترتيبات الاقتصادية الأوروبية/ المتوسطية ومنها : المغرب - الجزائر - موريتانيا - تونس - مصر - سوريا - لبنان - الأردن - فلسطين .

ولايسلم الطرح المتوسطى ايضا من بعض الشكوك حول مدى امكانية استفادة الدول العربية وعلى رأسها مصر منه . فالبعض يشير مشاكل المنافسة وعدم قدرة المنتجات العربية على المنافسة فى اوروبا . بالاضافة الى قدرة المنتجات الاوروبية على اختراق السوق العربى وتهديد الصناعات العربية . الا ان الطرف المشجع للانخراط فى الشراكة الاوروبية يبدو الى حد كبير اكثر منطقية . ويدعو المؤيدون للشراكة الاوربية كافة الاطراف العربية الى اقتناص الفرصة المتاحة . فمن خلال تلك المشاركة يمكن للدول العربية ان تستفيد من تدفق رؤوس الاموال الاجنبية بالاضافة الى التقدم التكنولوجى الاوروبى . فاذا استطاعت الدول العربية ان تضمن تدفق التكنولوجيا اليها لفترة طويلة فان هذا من شأنه ان يحسن من قدراتها الانتاجية وتطورها التكنولوجى فى الامد القريب .

وعموما فان مفهوم المتوسطية وحدودها كاطار لتعاون اقتصادى وسياسى وثقافى وأمنى يبدأ بدول حوض البحر المتوسط مع امكانية أن يتسع هذا الاطار ليشمل دولا أخرى لا تطل على البحر المتوسط ولكنها ترتبط بالدول المطلة عليه .

وينظر الكثيرون الى المتوسطية على أنها بديل أوروبى فى مواجهة الشرق أوسطية التى تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية . وذلك ما يضفى على مفهوم المتوسطية أيضا طابعا سياسيا وليس جغرافيا فحسب ، يؤيد ذلك ما أشرنا اليه حالا من أن اطار المتوسطية قابل لأن يشمل دولا أخرى لا تطل مباشرة على البحر المتوسط .

والتوجه المتوسطى ليس غريبا ، أو طارئا ، على الفكر السياسى المصرى، وذلك ما أكدته مجلة السياسة الدولية المصرية فى ملف عددها الصادر فى أبريل ١٩٩٦ . فقد قدم هذا الملف عرضا تحليليا لهذا التوجه لدى نخبة من المفكرين المصريين ذوى الاتجاهات المتعددة . ولعله من المفيد لأغراض هذه الدراسة أن نعرض لاتجاهات هؤلاء المفكرين على النحو الذى أوردته تعقيبات "مجلة السياسة الدولية" ، ففى هذه التعقيبات تلخيص أهم ملامح هذه الاتجاهات (٦) :

١ - كانت دعوة "طه حسين" الى المتوسطية بوصفها مدخلا الى أوروبا . والى التحديث المطلوب لمصر - من وجهة نظر - على النمط الأوروبى ، باعتبار أن هناك أرضية مشتركة تجمع بين الحضارة المصرية والحضارة الأوروبية الحديثة . وهذه الأرضية هى ثقافة البحر المتوسط كما أنه أراد بهذا أن يتخلص المصريون من أى احساس بالدونية فى تعاملهم مع الآخر الأوروبى ، وان يتم التفاعل والتعامل معه من موقع الندية والتكافؤ .

٢ - أكد "حسين مؤنس" على أهمية تحقيق التوازن فى السياسة المصرية تجاه دوائرها الأساسية ، وهى أسيا وأفريقيا والبحر المتوسط . كما

حاول تأكيد نظريته عن مصر المتوسطية استنادا الى التحليل التاريخى المفصل لدور مصر فى حضارة البحر المتوسط ، موضحا أن أسس الحضارة المصرية قبل الرومان واليونان هى نفسها الأسس التى قامت عليها الحضارة الغربية ، وهى العلم والفن والعمل ... ثم يوضح كيف أن مصر أصبحت مركز الحضارة المتوسطية فى الحقبة الرومانية المتأخرة ولتظل كذلك حتى الفتح العربى لمصر . ويوضح "حسين مؤنس" أن الحضارة العربية الاسلامية قد امتدت على ضفاف البحر المتوسط وشملت حوض هذا البحر كله وجزائره ونواحى من ايطاليا والبلقان . ثم انتقلت أسس الحضارة الاسلامية الى الأوروبيين عبر المتوسط ، ومن ثم فالحضارة الغربية الراهنة هى حضارتنا ، وهى ليست ابتداع الغرب ، بل ثمرة تجارب البشر على مدى الزمن الطويل . ويربط "حسين مؤنس" بين قيام مصر بدورها فى البحر المتوسط والأمن القومى المصرى ، ليخلص الى أن البحر المتوسط هو البعد الثالث من أبعاد كيان مصر العام.

٣ - ويحدد "سليمان حزين" جذور الثقافة المصرية بقوله أنها ثلاثية الجذور، فهناك البيئة المصرية الأفريقية والنيلية التى خرجت منها الثقافة المصرية، وهناك البيئة العربية فى شبه جزيرة العرب ، وهى التى خرجت منها الأصول الحامية والسامية ثم الاسلامية ، واختلطت ببعض أصولها الأولى لتنشرها على العالم الاسلامى كله . ثم هناك بيئة البحر المتوسط واليونان ، وما وراء ذلك فى غرب أوروبا ، وهى التى أضافت الى ملامح الحضارة والثقافة المصرية ولكنها لم تطمس معالمها الأصلية المصرية والعربية ، وانما أضافت اليها ما أثراها على مر الزمان وطريق المستقبل ... ويمكن القول بأن رؤية "سليمان حزين" للبعد المتوسطى لمصر تأتى بوصفه أحد مكونات الدور المصرى فى المنطقة العربية بصفة أساسية، وليس بوصفه بعدا مستقلا عن الاطار العربى كما ذهب الى ذلك "حسين مؤنس" وبدرجة أقل "طه حسين" ، الا أنه يوضح من ناحية اخرى ان هناك علاقة تأثير ذا طابع استراتيجى متبادل بين مصر والبحر المتوسط

٤ - ويرى "جمال حمدان" أن هناك أربعة أبعاد فى توجه مصر الأسيوى والأفريقى على مستوى القارات ، والنيلى والمتوسطى على المستوى الاقليمى ، وهذه الأبعاد تتداخل فى بعضها البعض كما يفعل النيلى والأفريقى ، ويتداخل المتوسطى مع البعد الأوروبى ، غير أن الكل يتداخل مع الاطار العربى الكبير. وتتمثل دائرة تركيز "حمدان" حول البعد المتوسطى فى أنه هام بالنسبة لمصر الا أنه ليس البعد الرئيسى الذى يجب أن تركز عليه مصر ، فهناك أبعادا أخرى أكثر أهمية . ولعل البعد العربى هو أهم هذه الأبعاد . ويربط "حمدان" بين البعد المتوسطى وأوروبا باعتباره المدخل الملائم للتفاعل مع أوروبا وهو يعطى هذا التفاعل أهمية كبيرة ، الا أن تفاعل مصر مع أوروبا عبر المتوسط لابد وأن يكون فى نطاق خدمة دورها الرئيسى وهو الدور العربى . وعندما يقدم "حمدان" فكرة توظيف المتوسط وأوروبا ، فانه يقدمه كمدخل للتحديث وبناء الدولة العصرية ، وهو فى هذا يلتقى مع "طه حسين" ، الا أنه يختلف معه فى فهمه للدولة العصرية ، فهى عربية الهوية فى مفهوم حمدان ولكنها أوروبية الثقافة والحضارة عند "طه حسين" . ويصل "حمدان" فى نهاية تحليله الى امكانية تحقيق تحالف عربى أوروبى عبر المتوسط يصل الى درجة التوحد (أورابيا) وأن هذا التحالف قد يكون أداة لعزل اسرائيل وتصفيتها.

٥ - ويقدم "حامد ربيع" رؤية خاصة بالتوجه المتوسطى المطلوب بالنسبة لمصر ، وترتبط هذه الرؤية ارتباطا واضحا بالانتماء العربى لمصر ، وبالأمن القومى المصرى بوصفه جزءا لا يتجزأ من الأمن القومى العربى. ويشير "حامد ربيع" الى بعض الأخطار الناتجة عن المتغيرات الجديدة فى العالم والتى يمكن أن تؤثر على الأمن القومى المصرى ، منها امكانية أن تفقد مصر مكانتها الموقعية كمحور لنظام الاتصال العالمى وحركة التجارة نتيجة للتقدم التكنولوجى فى صناعة النقل البحرى وامكانية نجاح اسرائيل فى القيام بدور مصر الاقليمى فى ظل الواقع العالمى المتغير والتوازنات الاقليمية الجديدة .

٦ - وفى عرضها لرؤية الباحثين المصريين للمتوسطلية كبديل مقترح للمستقبل، توضح مجلة السياسة الدولية هذه الرؤية من خلال المحاور التالية :

أ - السعى الى وضع تعريف محدد للمتوسطية ، وفى هذا يقول "محمد سيد أحمد" : المشروع المتوسطى هو مشروع يريد أن يجمع الدول المطلة على البحر المتوسط جميعا ، وربما بالذات الدول العربية التى تطل على شاطئه الجنوبى مع الدول الغربية التى تطل على شاطئه الشمالى ، للحيلولة دون صدام حضارات عبر هذا البحر الذى شهد العديد منها ،ويشمل هذا المشروع المشروع الاسرائيلى . ويرى "السيد يسن" أن مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطلية المعروض على الدول العربية جنوب المتوسط بصور شتى ، ثنائية أو جماعية ، هو نموذج من نماذج التعاون الجديدة التى تقوم لتحقيق أهداف سياسية وغايات اقتصادية يرى أهمية استراتيجية بالغة فى تحقيقها ، وهو يرى أنها بمثابة شراكة شاملة مقترحة فى اطار مشروع استراتيجى متكامل بأبعاده الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية . ويركز الدكتور "حسن البدراوى" على الجانب الثنائى للمتوسطية ، فهو يرى أن المطروح من الجانب الأوروبى هو عقد مجموعة من الاتفاقات المنفصلة مع دول جنوب البحر المتوسط، وهى اتفاقات ذات أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية ومالية وفنية تستهدف فى النهاية اقامة منطلقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠. ويلخص "محمد عبد السلام" مفهوم المتوسطلية ، كما عبر عنها السيد "عمرو موسى" وزير الخارجية المصرى . بقوله : المتوسطلية تستند الى وجود ارادة سياسية لدى الدول البحر المتوسط لتشكيل تجمع فعال يرتكز على أسس محددة ، ذات طابع اقتصادى وسياسى وثقافى وأمنى . وتتحرك نحو اطار أشبه باطار هلسنكى الأوروبى ، ويتم بنائها استنادا الى نقاش جاد واتفاقات مشاركة والتزامات تعاقدية تتنازل كافة القضايا التى يهم دول البحر المتوسط ، ويتوقع أن يتسع هذا الاطار مع الوقت ليضم دولا أخرى فى المنطلقة لا تطل

على البحر المتوسط مباشرة وان كانت ترتبط بالدول المطلة عليه ، والاطار المتوسطى بهذا المفهوم يمثل توجها بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية .

ب- محاولة رصد مجموعة العوامل التى دفعت أوروبا الى تقديم مشروع التعاون الأوروبى المتوسطى ، ويمكن ايجاز هذه العوامل فى الآتى :

- حاجة أوروبا لدمج دول جنوب البحر المتوسط فى الاتحاد الأوروبى لزيادة قدراتها التنافسية مع الولايات المتحدة واليابان .

- مجموعة عوامل ذات طابع أمنى حيث أن عددا من الدول الأوروبية يرى أن الأخطار التى تهدد الأستقرار فى القارة الأوروبية لم تعد تنطلق من شرق القارة وانما من دول جنوب البحر المتوسط سواء على المستوى الداخلى فى كل من هذه الدول أو على مستوى الصراعات بين هذه الدول .

- مجموعة عوامل تتصل بمواجهة المشاكل البيئية التى تتطلب تضافر كافة الجهود ليس على المستوى القطرى ولكن على المستوى الكونى بحكم طبيعة هذه المشكلات .

- مجموعة عوامل ذات طابع حضارى وتدور حول امكانية تحقيق نوع من أنواع التفاعل الحضارى بين دول المتوسط التى تتسم بالتنوع الحضارى .

ج - يرى فريق من الباحثين المصريين ان المشروع المتوسطى الأوروبى يأتى فى اطار التنافس بين أوروبا والولايات المتحدة على النفوذ فى المنطقة، وباعتباره رد فعل لاصرار الولايات المتحدة على انفراد بمقدرات الشرق الأوسط بعد أن أبعدت أى دور يذكر للأمم المتحدة وللاتحاد الأوروبى فى عملية السلام . ولكن فريقا آخر

يرى أن الدعوة الى المتوسطية ليست مجرد رد فعل أوروبى للدور الأمريكى فى رسم مستقبل الشرق الأوسط، ولكنها تعبر عن اختيار استراتيجى لأوروبا فى ضوء ما لحقها من تطورات خاصة فى شرق ووسط أوروبا ،وتطلع معظم دول أوروبا الشرقية للالتحاق بالاتحاد الأوروبى أو الانضمام اليه ، الأمر الذى دعا أوروبا الغربية الى أن ترسم استراتيجية جديدة وأن تحدد مدى تكامل أو تعارض التطورات داخل القارة الأوروبية مع العلاقات التقليدية لبعض الدول الأوروبية بدول جنوب البحر المتوسط . كما أن استقطاب أوروبا نحو الشرق سيقوى من شوكة ألمانيا داخل الاتحاد الأوروبى فى حين أن ابراز أهمية البحر المتوسط سيوازن من النفوذ الألمانى المتصاعد داخل الاتحاد الأوروبى . ومن هنا كان على أوروبا الغربية أن تبحث عن استراتيجية جديدة لدورها فى مستقبل البحر المتوسط على أن تكون مكملة وليست بديلة لاستراتيجيتها تجاه أوروبا الشرقية .

د - عقد المقارنة بين البدائل المطروحة على صانع السياسة الخارجية المصرية ، وهى البديل الشرق أوسطى ، والبديل المتوسطى . والبديل العربى . وان كان "محمد سيد أحمد" يستبعد البديل العربى ليحل محله البديل الاسلامى ذا الطابع الكونى والمعبر - فى رأيه - عن استمرار المواجهة بين الشمال والجنوب . ويبدو أن البديلين الشرق أوسطى والمتوسطى ، قد استقطبا اهتمام معظم من اهتم من الباحثين المصريين بهذه المقارنة . فقد نال البديل الشرق أوسطى معارضة واضحة بوصفه يعبر عن تصور الولايات المتحدة لمستقبل المنطقة فى اطار الاستراتيجية العالمية لها من ناحية ، وفى اطار مصالحها الخاصة من ناحية أخرى ، فضلا عن هذه وتلك لا تنفصل عن الدعم غير المحدود لاسرائيل لتعلب دورا قائدا فى البديل الشرق أوسطى . ويلقى البديل المتوسطى قبولا نسبيا ، بالمقارنة بالبديل الشرق أوسطى ، استنادا الى كونه يستهدف تجمعا جغرافيا فى اطار جيواستراتيجى يعتمد على التعاون المشترك للدول المتوسطية الجنوبية والشمالية ولا يمثل تهديدا

للهوية العربية ونظامها القومى الاقليمى ، كما تتعامل المتوسطية مع اسرائيل بوصفها دولة عادية لا تتمتع بأى استثناء ، كما أنها تستهدف اقامة فضاء أوروبى متوسطى يسعى لتحقيق قدر مناسب من التكامل الاستراتيجى من خلال التفاعل المتوازن بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية ، كما أن المشروع المتوسطى وفقا للمؤيدين (من أبرزهم السيد يسن ، ولطفى الخولى وان اختلفت زوايا الرؤية والتحليل) يتسسلم بواقعيته فى معالجة القضايا المطروحة وقابليتهالتنفيذ وتوفير المناخ اللازم لتحقيق الاندماج بين ضفتى المتوسط والشرق الأوسط بشكل أفقى ورأسى يقوم على التنمية المشتركة . وهناك اتجاه يقبل المتوسطية من حيث المبدأ الا أنه يرى أن تحويل البحر المتوسط الى بحيرة تنمية وسلام يجب أن يتجاوز حدود الرؤية الأوروبية التى تهدف الى تحويل جنوب المتوسط الى منطقة تبادل حر للسلع والخدمات ، والى مجال اقتصادى مفتوح للاستثمارات الأوروبية، اذا أن مفهوم الشراكة الاقتصادية القائم على التعاون المتكافىء يجب أن يستند الى منظور انمائى بعيد المدى ويقوم على اعادة تقسيم العمل بين ضفتى المتوسط ، وارتباط عملية ازالة الحواجز الجمركية ورفع القيود على عمليات التبادل التجارى بمدى التقدمالاقتصادى الذى تحققه كل دولة على حدة ، وتحقيق نقلة نوعية لبلدان جنوب المتوسط فى مجال اكتساب واستيعاب التكنولوجيات المتطورة ، ومساهمة بلدان شمال المتوسط فى تطوير نظم التعليم الفنى والجامعى وبرامج اعادة التأهيل مع مراعاة الخصوصية الثقافية التى تربط بلدان حوض البحر المتوسط.

هـ - وهناك اتجاه أخر معارض للبديل المتوسطى والبدائل الأخرى باعتبارها فى مجملها تمثل الغاء للبديل العربى ، فيذكر الدكتور "عبد الملك عودة" و "جميل مطر" أن معظم البدائل المطروحة متداخلة العضوية وتقوم على أساس الجوار الجغرافى ، وهو ما يمثل عود على بدء لسياسات ما قبل ١٩٥٢ حين تنافست فى السياسة المصرية تيارات العروبة والشرق الأوسط والاتجاه شمالا نحو البحر المتوسط . ويشير الدكتور عودة الى

تناقض الرؤى حول البدائل المطروحة ، فالتصور المصرى الرسمى يقوم على أساس محورية متوقعة للدور المصرى باعتبار أن مصر هى قلب الدائرة العربية ، وهذه هى القلب النابض للدائرة الشرق أوسطية ، والدائرتان سوف تكونان القلب النابض للدائرة المتوسطية . فى حين أن الاتحاد الأوربى لديه الرغبة والتصور للقيام بدور القلب النابض للدائرة المتوسطية ، كما أن المحور الأمريكى الاسرائيلى يتصور القيام بدور القلب النابض فى الدائرة الشرق أوسطية ، وهذان التصوران يقومان على تقدير عملى وهو أن الدائرة العربية يسودها التردد والتشتت ، ويرى "جميل مطر" أن العرب ينتقلون بوعى ، أو بدون وعى ، نحو تأسيس النظام المتشابك الأقاليم والذى يجزىء العرب إلى أجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة فى آن واحد ، جزء كبير فى الاقليم الشرق أوسطى ، وبعض هذا الجزء مع جزء آخر فى الاقليم المتوسطى ، والاقليمان بدأ فعلا فى تأدية عملهما وترسيخ قواعدهما ، ويبقى الاقليم العربى الذى انشغل عنه الجميع بالأوسطية والمتوسطية فقرروا تجميده ووقف نشاطه وحرمانه من تأدية وظائفه . ويرى السفير "صلاح بسيونى" أن الشرق أوسطية والمتوسطية هما جزء لا يتجزأ من النظام الجديد فى المنطقة والذى يقوم على خطين متوازيين هما السلام الشامل والتعاون الاقليمى ، وأنهما يقومان على خطط وأهداف أبعد من المقترحات المعلنة الآن وتهدف إلى قيام نظام أمن جديد تكون الغلبة والسيطرة فيه لتركيا واسرائيل ويضم عراقا جديدا ، أى عودة مرة أخرى إلى حلف السنتو ليشكل طوقا من نصف دائرة شرق أوسطية تفصل المشرق العربى عن المغرب العربى ، ويكون محور هذا الحلف هو ضمان للتفاهم مع كل من سوريا وايران (والأولى دولة عربية والثانية دولة شرق أوسطية) ، يحمل فى طياته أن مشروعات التعاون المطروحة تستهدف حصار هذه الدول فى اطار الصراع معها لاجبارها على تغيير توجهاتها السياسية على النحو الذى يرضى الأطراف المتحكمة فى مسارات العمل فى اطار هذين المشروعين. وليس ذلك مدخلا سليما لتعاون يستهدف تحقيق لسلام الشامل والتنمية التى تخلق الاستقرار وتقتلع عوامل التطرف والارهاب ، واذا كانت

الأطراف الفاعلة فى هذه المشروعات تتوخى تحقيق هذه الأهداف فعلا . وليس ضمان الهيمنة الاسرائيلية أو الغربية على حاضر ومستقبل الأمة العربية ، فان جلاء اسرائيل عن الأراضى السورية واللبنانية المحتلة كفيل باجتذاب هاتين الدولتين للمشاركة الفعالة فى مشروعات التعاون المطروحة ، كما أن المشاكل السياسية والأمنية المثارة مع كل من العراق وليبيا وايران والسودان يمكن احتوائها وتصفيتها اذا ما تم ادماج هذه الدول فى عمل جاد لتحقيق التعاون والتنمية المشتركة مع باقى الأطراف التى تشملها مشروعات التعاون المطروحة .

تعليق على الأوسطية والمتوسطية :

بعد أن قدمنا عرضا لأهم ما طرح من مفاهيم ومناقشات حول الشرق أوسطية والمتوسطية ، يمكن لنا أن نسوق عددا من الملاحظات الجوهرية بخصوص موضوع دراستنا ، والاطار الذى يجب أن ينظر اليها من خلاله :

(١) من الواضح - كما سبق أن أشرنا - أن تحديد مفهوم الشرق الأوسط ، وكذلك مفهوم المتوسطية يخضع ، فيما عرضناه ، لاعتبارات سياسية فى المقام الأول . وهى اعتبارات تدور كلها حول ضمان السيطرة على مقدرات المنطقة العربية وعلى تفاعل الأحداث وتطورها على نحو لا يهدد مصالح القوى المسيطرة على المسرح العالمى . ومن هذه الزاوية يمكن القول أن مفهوم الشرق أوسطية ، ومفهوم المتوسطية ، اللذان يروج لهما الآن ينطلقان من أرضية سياسية مشتركة تسعى لاعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة العربية فى اطار نظام عالمى جديد يبدو واضحا أنه لا يتقبل وجود كيان عربى بأى صورة ولو كانت باهتة ، ولسنا مبالغين فى هذا القول وانما هو مجرد استنتاج يتسق تماما مع ما يروج له فى الغرب (خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية) منذ انهيار المعسكر الاشتراكى عن صراع الحضارات وأن الاسلام هو العدو الجديد فاذا كان الأمر كذلك فى الوعى الغربى - الذى تشكله وسائل الاعلام الموالية للصهيونية - فان النظام العالمى الجديد لا يجب أن يترك مجالا لكيان عربى يؤدى دور القلب النابض للعالم الاسلامى .

(٢) عندما نتحدث عن السيطرة على مقدرات المنطقة العربية ومستقبلها ينبغى أن نشير إلى أن ذلك لا يعنى حرمان تلك المنطقة من فرص النمو والتقدم واستنزاف مواردها لصالح أطراف خارجية ، فذلك مفهوم غير واقعى ولا يتناسب مع منطلقات مشروعات التعاون المطروحة على اختلاف مشاربها ، وانما نعنى بهذه السيطرة أن يكون التقدم والنمو فى المنطقة محكوما برؤى وتوجهات ومصالح الدول الغربية واسرائيل مع ضمان المحافظة على التفوق النوعى لاسرائيل عسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا ، ومن ثم فان مشروعات التعاون هذه تسعى إلى اعادة صياغة التخصص وتقسيم العمل الدوليين بين دول المنطقة وبعضها البعض ، وبين هذه الدول والدول الأوروبية ، على النحو الذى يضمن استمرار تحقيق هذا الهدف .

(٣) لا نستطيع أن نخفى دهشتنا الشديدة من موقف الأطراف العربية (خاصة من بين المثقفين والمفكرين المصريين) التى أدلت بدلوها فى المناقشات الدائرة حول مفهومى الشرق أوسطية والمتوسطية ، فهذا الموقف يعبر ، من ناحية ، عن هروب من مواجهة واقع التمزق والضعف العربى ، والعزوف عن وضع التصورات والخطط العملية لتجاوز الأمة العربية لهذه الحالة وايجاد السبل الفعالة لتحقيق تعاون أقطارها فى كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، حقا إن تجارب التعاون والتكامل العربية لم تحقق نجاحا يذكر ، والعوامل التى حالت دون ذلك ما زالت قائمة ، فهل يرى أى من هؤلاء الذين تحمسوا للمتوسطية - ونكاد نقول أيضا للشرق أوسطية فالمفهومان متداخلان ولا يمكن الفصل بينهما - ان محور الاتحاد الأوروبى / اسرائيل يمكن أن تكون له فاعلية فى ازالة هذه العوامل؟ وما هى دلالة ونتائج التفاوض التلقائى بين كل دولة عربية على حدة والاتحاد الأوروبى أو اسرائيل ؟ كما يعبر هذا الموقف ، من ناحية أخرى ، عن قصور - أو غياب - الرؤية الموضوعية التى وان جاز لها أن تتحمس لمناقشة أى من مشروعات التعاون المطروحة ، أو حتى تؤيدها ، فانه لا يجوز لها تجاهل الشروط الموضوعية - وهى ليست

اقتصادية فحسب وانما تتعلق بكافة الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والعرقية (٧) - لترجمة هذه المفاهيم الى واقع ، كما لا يجوز لها أن تتجاهل استشراف الأدوار التى سيكون على اطراف هذه المشروعات أن تؤديها فى المستقبل ، فهل تظل هذه الأدوار محددة سلفا على أساس نقطة البدء وهى محملة باختلالات فى موازين القوة بكافة أبعادها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية أم أنها تقبل التغيير فى المستقبل ؟ وما هو مدى استعداد الأطراف ذات الأوضاع المتميزة حاليا لقبول تغيرات كمية ونوعية فى الأدوار التى تؤديها الأطراف الأخرى فى المستقبل ؟

(٤) ان مفهومى الشرق أوسطية والمتوسطية يطرحان الآن فى اطار تعاون اقليمى انتقائى يستبعد بعضا من الدول العربية التى لا تلقى سياساتها قبولا من اسرائيل والدول الغربية ، ومثال ذلك ليبيا والعراق والسودان ، وذلك ، فضلا عن أنه يعكس ارتباط فرص هذا التعاون بتوجهات سياسية ترتضيها الدول الغربية واسرائيل ، يعد خروجا على منطلق طرح هذين المفهومين والذى يتمثل فى احلال السلام الشامل واستبدال الصراعات المسلحة فى المنطقة بالعمل من أجل التنمية الشاملة وتحقيق الأمن والقضاء على عوامل الارهاب والتوتر . بل واستبعاد بعض الدول العربية ، فضلا عن التجميد المتعمد .

والسلام بهذا المعنى يتطلب القضاء على كل أشكال الصراع واقتلاع أسبابه من جذورها ، وتحييد الأدوات المختلفة - عسكرية كانت أم اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية - التى يمكن أن تستخدم فى هذا الصراع وتغذيه . ومن هنا تبدو صعوبة تحقيق السلام المطلق بين الدول والمجتمعات ، أو حتى بين فئات المجتمع الواحد . فأشكال الصراع متعددة فقد تكون عسكرية أو اقتصادية أو سياسية أو حضارية (والواقع أن الصراع ما أن يحتدم بدءا من أحد هذه الأشكال حتى يمتد ليشملها جميعا) . وأسبابه متنوعة منها ما يضرب بجذوره فى تاريخ قديم قد يكون حقيقيا أو مصطنعا وغالبا ما يصعب اثبات وجه الحقيقة فيه خاصة اذا كان أصحاب الحق من المستضعفين فى الأرض ،

ومن هذه الأسباب ما يكون حالا واقعا أو هواجس وتطلعات مستقبلية مشحونة بالقلق والتوتر وتغذيها أطماع غير مشروعة فى التوسع الجغرافى أو الاقتصادى أو السياسى على حساب الآخرين . وأدوات الصراع متداخلة ومن الصعب تحييدها مجتمعة ، فمثلا اذا أمكن تحييد الأدوات العسكرية بنوع من توازن القوى العسكرية فان الأعباء التى يلقيها الحفاظ على هذا التوازن تخل بالتوازنات الاقتصادية والسياسية على نحو ينشط من أدوات الصراع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

لذلك فان السلام المطلق مفهوم غير قابل للتطبيق ، وربما يكون غير واقعى ويتناقض مع طبيعة الحياة فى المجتمع الدولى ، ومن ثم فان المفهوم الواقعى للسلام هو مفهوم نسبى يرتكز على استبعاد الصراع المسلح والاعتراف بالآخر من خلال التسليم بحق الدول فى السيادة على أراضيها وحق الشعوب فى أوطانها وفى تقرير مصيرها . وبتوفر هذه المقومات فان المفهوم النسبى للسلام يستلزم تحول أشكال الصراع الأخرى الى تنافس بناء فى المجالات الاقتصادية والثقافية والحضارية على أن يظل هذا التنافس محكوما بقاعدة ثابتة تتمثل فى منع تطوره إلى حد استبعاد الآخر أو قهر ارادته ، بيد أن ذلك لا يمنع من اعادة توزيع الأدوار والأنشطة ، بين الأطراف المعنية بتحقيق السلام، وفقا للمزايا النسبية الفعلية والمتوقعة كما تحددها الدراسات العلمية الدقيقة . ويعتبر التعاون الاقتصادى سبيلا رئيسيا لتحقيق ذلك ، فضلا عن أن مثل هذا التعاون يعتبر وسيلة فعالة لاخماد كثير من أسباب الصراع المسلح اذا ما قام على أساس التوازن فى تحقيق مصالح جميع أطرافه والسماح منها بفرص النمو والتقدم دون أن يعوق ذلك اصرار بعض الأطراف على تحقيق تفوق ، أو اكتساب مزايا ، بغير طرق المنافسة الحرة .

ويأخذ مفهوم السلام مقوماته على النحو المتقدم ، نستطيع أن نطرح التساؤل التالى : هل يمكن اقامة تعاون اقتصادى بين دول لم تستبعد بعد الصراع المسلح فى حسم خلافات قائمة بينها ؟ بمعنى آخر هل يمكن أن يسبق التعاون الاقتصادى انهاء حالة الحرب والامتناع عن استخدام القوة

العسكرية فى حل المنازعات ؟ إن الاجابة على هذا التساؤل لها أهمية حاسمة فى الحكم امكانات نجاح مشروعات التعاون المطروحة سواء كانت وفقا لمفهوم الشرق أوسطية أو وفقا لمفهوم المتوسطية . فاسرائيل طرف فى هذه المشروعات وكذلك عدد من الدول العربية من بينها أطراف فى المواجهة المباشرة معها سواء فى ميادين القتال أو فى ميادين التفاوض بحثا عن تسويات سلمية تتصف بالدوام والاستقرار ولا زالت اسرائيل تحتل أراضى عربية من سوريا ولبنان وترفض العودة الى قرارات ١٩٤٨ لتقسيم فلسطين إلى وطنين بينها وبين الفلسطينيين ، بل وترفض العودة إلى حدود ١٩٦٧ بما يسمح باقامة وطن قومى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة . ولم تجد قرارات الأمم المتحدة ، ولا مجلس الأمن ، فى حمل اسرائيل على رد هذه الحقوق المغتصبة .

وفى حرب أكتوبر ١٩٧٣ حقق العرب نصرا عسكريا محدودا وكان أثره قويا فى اثبات خطأ نظرية الأمن الاسرائيلى القائمة على التفوق العسكرى واستخدام الردع سواء بالمبادرة بالهجوم أو برد فعل ارهابى يتجاوز كثيرا الأحداث الذى استدعته . ومن سياق الأحداث التى أعقبت هذه الحرب ، وكذلك من سياق ما كتب عن الاتصالات الدولية التى سبقتها والتصريحات التى صدرت عن المسئولين فى مصر غداة انتهاء هذه الحرب وأثناء المفاوضات التى أعقبتها ، يمكن لنا استنتاج أن خوض الجانب العربى لهذه الحرب كان مقدمة ضرورية ولازمة لتحول جذرى فى الموقف العربى من المواجهات المسلحة - أو الاستعداد لها - مع اسرائيل الى تبنى السلام كاختيار استراتيجى لادارة العلاقات العربية الاسرائيلية والتفاوض حول الموضوعات والحقوق التى تثير الخلاف بين أطراف هذه العلاقات . وقد مضى الآن ما يقرب من ربع قرن على انتهاء هذه الحرب ، وقد أثبت العرب صدق نواياهم فى هذا الاختيار وتمسكهم به وتسليمهم بوجود اسرائيل كأحدى دول المنطقة التى تتمتع بكافة حقوق الدول الأخرى وعلاقات حسن الجوار مع تمسك الأطراف العربية بضرورة الوصول إلى تسويات سلمية تعيد الأراضى التى لا زالت اسرائيل تحتلها منذ ما بعد حرب ١٩٦٧ . وبذلك فإن مفهوم السلام على الجانب العربى لا لبس فيه وينسجم مع

أبسط القواعد التى يجب مراعاتها حتى يكون السلام معنا حقيقى . فماذا عن الجانب الاسرائيلى ؟

يبدو أن الاسرائيليين أسرع لمعتقدات دينية وأيديولوجية ترفض مفهوم السلام على النحو المبسط الذى أوضحناه فيما تقدم . وهو المفهوم المستقيم الذى يتفق وقواعد العدل والمنطق والتفسير السليم لقواعد القانون الدولى واعلان حقوق الانسان . وبالمقابل يتبنى الاسرائيليون مفهوما ذاتيا للسلام يرتكز على الاستئثار بأسباب القوة العسكرية ، والاحتفاظ بالتفوق العسكرى والتكنولوجى على العرب مجتمعين ، وتوظيف هذا التفوق وتلك الأسباب للتوسع والسيطرة ، جغرافيا واقتصاديا وسياسيا مع تقديم وتأخير بين هذه الأبعاد الثلاثة تبعا لتغير الظروف العالمية والاقليمية ولتغير اتجاهات القوى المسيطرة عالميا . ويبدو أن القوى الكبرى - وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية - فى الغرب تدعم هذا الاتجاه ، إن لم يكن فى التصريحات المعلنة ففى الممارسات السياسية الفعلية تجاه دول المنطقة - لأنه يخدم مصالحها ويضمن لها أن تكون اسرائيل هى جسر العبور لتحقيق مآربها فى السيطرة على مصادر البترول ، وضمان أسواق لتصريف المنتجات ، واجهاض احتمالات التحدى الحضارى والثقافى والعقدى الذى يمكن أن تمثله الأمة العربية للعالم الغربى . وهكذا تتبنى اسرائيل ، ومن وارئها معظم القوى الغربية الكبرى فى عالم اليوم ، مفهوما خاصا للسلام قائم على قهر ايرادات الدول العربية وتحجيم ما تمتلكه هذه الدول من عناصر القوة مع توجيهها الى ما يخدم المصالح الاسرائيلية والغربية، ويحرم الدول العربية من فرص تغيير موازين القوى الاقتصادية والعسكرية والسياسية فى المستقبل المنظور .

إن القضاء على هذا التباين ، بل والتناقض ، الشديد فى مفهوم السلام على الجانبين العربى والاسرائيلى ينبغى أن يسبق أى مشروعات للتعاون الاقتصادى تضم الجانبين سواء بوجود طرف ثالث أو بدون وجوده ، ولتحقيق ذلك هناك بديلين أولهما أن يغير العرب من مفهومهم للسلام ليتطابق مع المفهوم الاسرائيلى ويستحلوا لأنفسهم ما تستحله اسرائيل لنفسها من العمل على قهر

ارادة الطرف الآخر وتحجيم عناصر القوة التى يمتلكها ، وذلك يقتضى العمل على تحقيق توازن القوى فى المنطقة ، وفى مقدمتها قوة الردع العسكرية بكافة وسائلها التقليدية والعسكرية ، ومن هنا يصبح السلام حرجا وهشا ومحملا باحتمالات الانفجار فى أى لحظة وتنتفى فرص نجاح أى مشروعات للتعاون تكون اسرائيل ودول عربية أطرافا فيها ، ومن هنا أيضا لا يصلح هذا البديل لأننا نتحدث عن الوصول الى مفهوم للسلام يساعد على خلق وتقوية فرص التعاون المثمر والبناء بين دول المنطقة . والبديل الثانى هو أن تغير اسرائيل من مفهومها للسلام ليتطابق مع المفهوم السليم والبسيط الذى سبق وأوضحناه والذى أثبت العرب تمسكهم به منذ أن وضعت حرب أكتوبر أوزارها ، وأن تترجم اسرائيل هذا التغيير إلى سياسات واجراءات عملية بالجلاء عن الأراضى العربية التى احتلتها فى عام ١٩٦٧ ، وباقرار حق الشعب الفلسطينى فى أن يكون له وطن قومى يتمتع فيه بكامل السيادة . فاذا كانت اسرائيل جادة فى مشروعات التعاون الاقتصادى والأمنى التى تقترحها ، أو تشارك فيها ، مع أطراف عربية وأوربية فهل هى على استعداد لتقبل مثل هذا التغيير واتخاذ الخطوات العملية اللازمة للبرهنة على صدق نواياها وتوجهاتها نحو إقامة تعاون شرق أوسطى أو متوسطى ، لصالح كافة الأطراف المدعوة للمشاركة فيه ؟ إن التشدد الاسرائيلى فى مفاوضات السلام منذ توقيع اتفاق (كامب ديفيد) ووصولا إلى اتفاق (أوسلو) ومفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى واصرارها على تعقيد مسار المفاوضات على الجانب السورى واللبنانى ، فضلا عن ضرب المفاعل النووى العراقى وتكرار اعتداءاتها المسلحة على لبنان ، تدعونا إلى الشك العميق فى رغبة اسرائيل وقدرتها على مواجهة تحدى السلام ، بل وفى جدوى أى مشروعات للتعاون الاقتصادى تجمع بينها وبين أطراف عربية سواء بوجود أطراف ثالثة أو بدونها .

هوامش الفصل الاول

١- اعتمدنا فى هذه الفقرة على :
هنرى لورانس : "اللعبة الكبرى"
ترجمة محمد مخلوف ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، ليماسول، قبرص ١٩٩٢ ، ص ٩-١٢ .

٢- سميحا بحيرى وآخرون :
"التعاون الاقتصادى والسلام فى الشرق الأوسط"
الهيئة العامة للاستعلامات ، كتب مترجمة ٨١٧ ، القاهرة ١٩٩٥ ,

٣- بالرجوع إلى الاصدارات الدورية التى تصدرها المؤسسات الدولية نجد تعبير الشرق الأوسط يشمل البحرين ، مصر ، ايران ، العراق ، اسرائيل، الأردن ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، عمان ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، سوريا ، الامارات العربية المتحدة ، واليمن . (أنظر مثلا (IMF: International Finanvial Statistics Yearbook 1995).

٤- لطفى الخولى : (عرب ؟ نعم . وشرق أوسطيون أيضا) مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٦٩- ٧٠ .

٥- راجع لطفى الخولى : المرجع السابق ، ص ٧٠-٨٥ .

٦- مؤسسة الأهرام : "السياسة الدولية" (ربع سنوية) ، العدد ١٢٤ ، أبريل ١٩٩٦ ، ص ٧٠-٨٣ ,

٧- لا يستغرب القارىء من اشارتنا الى الجوانب العقدية "أى المرتبطة بالعقيدة" ضمن الشروط الموضوعية لمشروعات التعاون المطروحة . ألم تزرع اسرائيل فى قلب المنطقة العربية بالترويج لعقيدة صهيونية عن ارض الميعاد ؟ وهل تخلت اسرائيل حقا عن أن هذه الأرض - بزعمهم - من النيل إلى الفرات ؟ واذا كانت أصول الاسلام تفرض على أتباعه قبول أتباع الديانات الأخرى والمساواة معهم فى حقوق الواجبات .

مقدمـــة :

شهدت منطقة الشرق الأوسط بعد حرب ١٩٧٣ ، تطورا كبيرا واستراتيجية التعاون الاقتصادى والسياسى لدول المنطقة . حيث تغيرت واجهة السياسة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وبدأت تظهر مصطلحات وتعريفات تهدف فى واقع الأمر الى ضم كل من اسرائيل وتركيا وايران للتعاون الاقتصادى العربى .

ويرجع ذلك الى توقيع اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية فى كامب ديفيد عام ١٩٧٩ وما على ذلك من توقيع اتفاقيات سلام أخرى مع الأردن ثم مع فلسطين عام ١٩٩٣ مما أثار حمية كثير من الاقتصاديين وأصبحوا يرددوا ما يقال بالشرق أوسطية وغيرها من المصطلحات التى تهدف فى واقع الأمر الى ضم اسرائيل للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط .

ويرجع ذلك فى حقيقة الأمر الى الصراع الاسرائيلى العربى والذى استمر قرابة نصف قرن من الزمان شهدته أجيال لا تستطيع الآن أن تستوعب مسألة التعاون الاقتصادى العربى الاسرائيلى ، لذا فان البعض أخذ يطلق المحاذير والأخطار من هذا التعاون وأخذ يعطى لدولة اسرائيل حجم كبير وخطورة كبيرة فى المنطقة

ولكن فى حقيقة الأمر فان دولة اسرائيل وهى احدى دول الشرق الأوسط دولة ذات اقتصاد يعانى من كثير من المشاكل ، ولقد حصلت على روشتة علاج من صندوق النقد الدولى مثلها مثل أى دولة مريضة اقتصاديا ، عدد سكانها ٤,٥ مليون نسمة مثل أى حى من أحياء القاهرة ، حجم ديونها تزيد عن ٢٤ بليون دولار يساهم قطاع الخدمات بالتصيب الأكبر من هيكل الناتج المحلى حيث يبلغ مساهمته ٦٥٪ ثم تأتى الصناعة لتساهم بحوالى ٣٣٪ والزراعة بحوالى ٢٪ وعلى ذلك فان الملاحظ لهذا التقسيم يشعر بأن الدول العربية تعطى اهتمام مغالى فيه للاقتصاد الاسرائيلى مع أن تعداد سكان الدول العربية يزيد عن المائة

مليون ، لديها قطاعات للزراعة فى سوريا ومصر على درجة كبيرة من القوة لديها حجم انتاج من الطاقة يبلغ حوالى ٣٠٪ من احتياج العالم لدى الدول العربيـة .

وعلى أى الأحوال فان اسرائيل أصبحت واقع فى التعاون الاقتصادى داخل العالم العربى ولذلك أصبح التعامل مع مسميات اقليمية كدول الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا وما شاكل عن ذلك من استخدام لمصطلحات جديدة تهدف الى ضم جميع الدول التى ليست عربية الى الكيان الاقتصادى العربى .

ودول الشرق الأوسط التى نحن بصدد دراستها أى كانت هيكلها لا شك أن قيام تعاون اقتصادى فيما بينها سوف يحقق للمنطقة ثقل دولى مشابه للاتحاد الأوربى واتحاد دول النافتا ، بالاضافة الى أن التكتلات الاقليمية الاقتصادية أصبحت أهم سمة من سمات النظام الاقتصادى الجديد نظرا لما تحققه من مكاسب لأطرافها سواء فى علاقتها البينية أو فى قوة تنافسها ومعاملاتها أمام التكتلات الاقتصادية الأخرى .

هذا بالاضافة الى أنه فى ضوء العديد من اتفاقيات السلام التى عقدت فى المنطقة واتجاه المنطقة الآن الى الحد من الصراعات وازالة حالة التوتر فى المنطقة ، ورغبة دول المنطقة الى تحسين أحوال معيشة شعوبها خاصة فى ظل قيام أكبر تكتل عالمى الآن هو أوربا الموحدة وأيضا تكتل الأمريكتين وكندا واستراليا والمعروف بدول النافتا فان الأمر يحتاج الى دفعة ودراسة متأنية تأخذ طابع التحليل ووضع أطر للتعاون الاقتصادى الجيد فى المنطقة وبين دول المنطقة والدول الأخرى . ولهذه الأسباب فان العديد من السيناريوهات أصبحت مطروحة وكل باحث أصبح عليه أن يطبع الصورة من حيث طبيعة العلاقات الاقتصادية بين دول الشرق الأوسط فالبعض يضع ثلاث مستويات للتعاون الاقتصادى لدول الشرق الأوسط .

المستوى الأول : إقامة ما يشابه دول البينيلوكس (بلجيكا - هولندا - لوكسمبرج) فى التعاون بين الأردن وفلسطين واسرائيل .

المستوى الثانى : تأسيس وانشاء منطقة حرة للتبادل التجارى تضم كل من مصر - اسرائيل - فلسطين - الأردن - سوريا - لبنان على أن تنتهى الترتيبات الخاصة بها عام ٢٠١٠ .

المستوى الثالث : انشاء منطقة تعاون اقتصادى موسعة ، تضم الدول السابقة بالاضافة الى دول مجلس التعاون الخليجى وعلى أى الأحوال فان مؤتمر الدار البيضاء ثم مؤتمر عمان بالاضافة الى المفاوضات متعددة الأطراف الجارية الآن تعتبر جميعها الأداة الفعالة لوضع صيغة جديدة للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط بمفهومه الواسع ، ولكن ما هو مهم وجدير بالملاحظة والتسجيل أن عملية السلام فى المنطقة كانت وراء مثل هذه الأطروحات والمقترحات القائمة وأن تفكير الشعوب العربية الآن يعتبر قد بدأ فى الطريق الصحيح ناحية تحسين مستوى معيشة شعوبها ، والبحث عن التقدم الاقتصادى لمواجهة التكتلات العالمية والتى بدأت تأخذ شكلا محددا فى الاقتصاد الدولى المعاصر .

وتكمن مشكلة هذا الجزء من الدراسة فى انخفاض حجم التجارة البينية بين دول الشرق الأوسط حيث لا تتعدى ٩٪ واتجاه التجارة الخارجية لدول المنطقة الى تكتلات ودول أخرى تتمتع هى بعوائد التجارة الخارجية لدول الشرق الأوسط . ولذا فان هذا الجزء من الدراسة سوف يعتمد فى تحليله على أسلوب التحليل الوصفى الاستقرائى الاحصائى ما أمكن لتوضيح هيكل التجارة الخارجية لدول الشرق الأوسط فى ظل التغيرات العالمية الحديثة .

لهذا فان هذا الجزء من الدراسة سوف تكون محتوياته كالآتى :

أولا : الأهمية النسبية لتجارة الشرق الأوسط والنمو الاقتصادى .

ثانيا : الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لدول الشرق الأوسط

- الهيكل السلعي لصادرات دول الشرق الأوسط
- الهيكل السلعي لواردات دول الشرق الأوسط .

ثالثا : الهيكل الجغرافي لتجارة دول الشرق الأوسط الخارجية

رابعا : الموازين التجارية لدول الشرق الأوسط .

الفصل الثانـــــــــى

التجارة الخارجيـــــة
لدول الشـــــــرق الاوســـــــط

أولا : الأهمية النسبية لتجارة دول الشرق الأوسط والنمو الاقتصادى

تمهيد ...

يعتبر التعاون الاقليمى لمنطقة الشرق الأوسط هو أحد الوسائل الحتمية لدفع عجلة النمو الاقتصادى بالمنطقة ، خاصة وأن دول الشرق الأوسط من الدول التى تتشابه اقتصادياتها فى عديد من السمات المشتركة .

لذا فان التبادل التجارى بين دول المنطقة يعتبر أحد وأهم الوسائل لتوسيع السوق الاقليمية وتحقيق مكاسب من وفورات السعة ، وزيادة رخاء المنطقة وخاصة فى ظل التكتلات العالمية الحالية والتى يتحتم مع وجودها أن تعمل دول الشرق الأوسط من خلال تكتل دولى أيضا ، خاصة وأن دول الشرق الأوسط ذو معدلات نمو متواضعة .

(١) مؤشرات النمو الاقتصادى فى دول منطقة الشرق الأوسط

ويشير جدول رقم (١) الى عرض لبعض المؤشرات الاقتصادية التى توضح موقف النمو الاقتصادى فى دول منطقة الشرق الأوسط مع التفرقة بين دول المنطقة ودولة اسرائيل باعتبار أن اقتصادها يختلف فى مقوماته عن دول المنطقة (١) ، لذا فان تقرير البنك الدولى الذى هو مصدر الجدول السابق حاول التفرقة بين دول الشرق الأوسط العربية وبين اسرائيل .

وتشير البيانات الواردة فى جدول رقم (١) الى أن المؤشرات الاقتصادية الواردة تأخذ فى بداية الفترة طابع النمو ثم تتحول الى طابع التباطؤ خلال النصف الثانى من الثمانينات وهو الفترة التى واكبت ارتفاع معدل النمو السكانى

جدول رقم (١)

أهم المؤشرات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط واسرائيل

خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٩٢

البيان	١٩٧٤-٧٠	١٩٧٩-٧٥	١٩٨٤-٨٠	١٩٨٩-٨٥	١٩٩٢-٩٠
معدل النمو السنوى (أ)	٧,٩	١٠,٩	٥,٤	٢,٤	٠,٩-
فى اجمالى الناتج المحلى(ب)	٧,٦	٣,٨	٣	٤,٢	٧,٢
صافى التدفقات الداخلة (أ)	٨,٥	٢٠,٤	١٩,٥	١٥,٢	٨,٧
٪ (ب)	١٨,٨	١٨	١٢,٣	٦,٨	٨,٩
معدلات الاستثمار (أ)	١٥,٧	٣٠,٧	٢٩,١	٢٤	٢١,٧
٪ (ب)	٣٠,١	٢٦,٢	٢١,٩	١٧,٥	٢١,٦
انتاجية الاستثمار (أ)	٢,٧	٢,٨	٥,٥	٩	١٨,١
(ب)	٤,٣	٦,٦	٧	٤,٢	٥

(١) متوسط النمو السنوى فى اجمالى الناتج المحلى الحقيقى (نسبة مئوية)

(٢) صافى التدفقات الداخلة هو رصيد السلع والخدمات غير الداخلة فى عوامل الانتاج (القروض - المنح - تحويلات العاملين فى الخارج - الاستثمار الأجنبى المباشر) ، وهو نسبة من اجمالى الناتج القومى

(٣) معدل الاستثمار كنسبة من اجمالى الناتج القومى

(٤) المعاملات الحدية لانتاجية رأس المال :

أ - دول الشرق الأوسط

ب- اسرائيل

المصدر :

البنك الدولى - التنمية الاقتصادية والتعاون فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، اكتوبر ١٩٩٣.

فى المنطقة بالاضافة الى انخفاض صافى التدفقات الداخلة فى المنطقة خلال هذه الفترة من العقد الثامن من القرن العشرين .

ويشير الجدول الى تراجع معدل النمو فى دول المشرق العربى من ٧,٩٪ فى بداية الفترة الى -٠,٩٪ فى نهاية الفترة فى حين أن معدل النمو السنوى من الناتج المحلى الاجمالى لدولة اسرائيل انخفض من ٧,٦٪ فى بداية الفترة الى ٧,٢٪ فى نهاية الفترة محل الدراسة مما يشير الى تدهور النمو فى اقتصاديات دول المشرق العربى مقارنة بالاقتصاد الاسرائيلى وهذا فى حقيقة الأمر يرجع الى اتباع اسرائيل سياسة الاصلاح الاقتصادى والذى بدأ بسياسة التثبيت الاقتصادى عام ١٩٨٥ وبدأ الاصلاح الحقيقى عام ١٩٨٨ .

وهذا ما يعكسه صافى التدفقات الداخلة حيث بلغت فى دول المشرق العربى حوالى ٨,٥٪ من الناتج القومى خلال الفترة ٧٠-١٩٧٤ ارتفعت لتصل خلال الفترة ٧٥-١٩٧٩ حوالى ٢٠,٤٪ من اجمالى الناتج القومى وذلك نتيجة البدء بسياسة الانفتاح الاقتصادى لدى مصر وتحويلات العاملين بالخارج وزيادة أسعار البترول واهتمام العالم أجمع بالمنطقة وتنميتها لبداية مرحلة السلام فى المنطقة. الا أن هذا المعدل بدأ بأخذ الانخفاض التدريجى حتى وصل خلال نهاية الفترة محل الدراسة الى ٨,٧٪ . ويرجع ذلك الى سياسات الاصلاح الاقتصادى وحرب الخليج وما تبعه من تدهور فى اقتصاديات بعض دول المشرق العربى مثل مصر والأردن وسوريا ، بالاضافة الىسياسة الانكماش الاقتصادى الذى انتهجته هذه الدول للحد من معدلات التضخم فى البلاد وتوحيد سعر الصرف وتحريره .

وبالمثل يلاحظ من خلال تطور صافى التدفقات النقدية فى الاقتصاد الاسرائيلى نفس الملاحظات حيث بدأت الفترة بارتفاع معدل صافى التدفقات الداخلة حيث بلغت حوالى ١٨,٨٪ من جملة الناتج القومى ثم أخذت فى الانخفاض التدريجى حيث بلغت خلال الفترة ٩١-١٩٩٢ حوالى ٨,٩٪ . وهذا يرجع الى سياسة التثبيت التى بدأها الاقتصاد الاسرائيلى عام ١٩٨٥ والتحرير

التدريجى للاقتصاد الاسرائيلى سواء بسعر الصرف أو الغاء بعض القيود والتعريفات الجمركية وتخفيض أسعار الفائدة المحلية على القروض وتخفيض سعر الخصم لدى البنك المركزى .

كل السياسات السابقة كانت وراء ارتفاع معدل الاستثمار وتذبذبه بين ١٥,٧٪ من الناتج القومى فى بداية الفترة (٧٠-١٩٧٤) الى ٢١,٧٪ فى نهاية الفترة (٩٠-١٩٩٢) من اجمالى الناتج القومى وتبعه معدل الاستثمار أيضا فى الاقتصاد الاسرائيلى وذلك لأن الفترة من النصف الثانى من العقد الثامن من القرن العشرين شهدت تطورا كبيرا فى العلاقات الاقتصادية الدولية فى دول الشرق الأوسط بداية من مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٩٣ الى مؤتمر عمان عام ٩٥ (وذلك لتشجيع التعاون الاقتصادى والاستثمار فى منطقة الشرق الأوسط بما فيها اسرائيل .

ويلاحظ أنه بالرغم من تقارب معدلات الاستثمار فى دول المشرق العربى مع دولة اسرائيل الا أن انتاجية الاستثمار فى دولة اسرائيل تفوق انتاجية الاستثمار فى دول الشرق الأوسط حيث بلغت انتاجية الاستثمار فى دول الشرق الأوسط ١٨,١٪ فى حين بلغت فى اسرائيل ٥ مما يشير الى تفوقها فى دولة اسرائيل مقارنة بها فى دول الشرق الأوسط نظرا لكفاءة التشغيل وعدم وجود بيروقراطية بالاضافة الى جدية برامج التنمية ووجود نظام سياسى قوى يعتمد على الانجازات الاقتصادية والمحاسبة البرلمانية والمؤسسية التربوية ، وأن الدولة وبرامجها فوق قيادتها السياسية .

من التحليل السابق للمؤشرات الاقتصادية للنمو الاقتصادى فى دول الشرق الأوسط يلاحظ أن دول الشرق الأوسط فى حاجة الى التعاون الاقتصادى - التجارى لكى يمكن تحسين المناخ الاستثمارى لدول المنطقة الاستفادة من وفورات السعة . خاصة فى ظل افتتاقية الجات وأن جميع دول المنطقة أعضاء فى هذه الاتفاقية فان حتمية التعاون الاقليمى أصبحت ضرورية خاصة وأن التكتلات الاقليمية أصبحت هى طابع التبادل التجارى العالمى .

(٢) الأهمية النسبية لصادرات دول الشرق الأوسط للصادرات العالمية

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط مع النصف الثانى من الثمانينات بداية لاصلاح اقتصادى هيكلى لدى معظم دول الشرق الأوسط بالاضافة الى ما شهدته المنطقة من تجارب السلام والاستقرار السياسى والاقتصادى والاستعداد للعمل طبقا لاتفاقية الجات والتى بدأت فى عقد جولاتها لكى تضع الاتفاقية النهاية عام ١٩٩٤ .

لذا فان دول الشرق الأوسط وهم من الدول الأعضاء فى الاتفاقية كان لزاما على جميع الدول الاستعداد لتطوير قطاع التجارة الخارجية ليتفق واحتياجات السوق الدولى فى ظل الشروط الدوليةللتجارة الخارجية . وكانت الاصلاحات متعددة من انتاج سلع تصديرية وفقا لمقاييس دولية الى الغاء بعض القيود الكمية والنوعية على السلع وتطوير قطاع الصادرات بما يتفق والاحتياجات الدولية .

ولهذا فان تحليل الجدول رقم (٢) والذى يوضح تطور صادرات دول الشرق الأوسط خلال الفترة ١٩٨٩ حتى ١٩٩٣ وأهميتها النسبية فى الصادرات الدولية يلاحظ أن حجم الصادرات الشرق أوسطية بلغت حوالى ٢٧,٤ مليار دولار عام ١٩٨٦ ارتفعت لتصل عام ١٩٩٣ حوالى ٦٠,٨ مليار دولار بزيادة بلغت حوالى ١٢٢٪ .

أيضا ساهمت الصادرات الشرق أوسطية بحوالى ١,٢٧٪ من اجمالى الصادرات العالمية عام ١٩٨٦ ارتفعت هذه الأهمية النسبية لتصل عام ١٩٩٣ نحو ١,٦٪ من اجمالى الصادرات العالمية .

ولذا فانه يلاحظ وجود تطور حقيقى وملموس فى حجم وأهمية الصادرات الشرق أوسطية بالنسبة للصادرات العالمية .

جدول رقم (٢)

الأهمية النسبية لصادرات أهم دول الشرق الأوسط لاجمالى صادرات العالم

"مليون دولار"

البلـــد	١٩٨٦		١٩٨٩		١٩٩١		١٩٩٣	
	قيمة الصادرات	٪	قيمة الصادرات	٪	قيمة الصادرات	٪	قيمة الصادرات	٪
مصر	٢٢١٤	٠,١	٢٢٧٨	٠,٧٤	٣٦٢٠	٠,١	٤٩١٨	٠,١٣
الأردن	٧٣٢	٠,٠٣	٩٣٠	٠,٠٣	٨٧٩	٠,٠٣	٩٩٨	٠,٠٣
سوريا	١٣٢٥	٠,٠٦	٣٠٠٦	٠,١	٣٤٣٢	٠,١	٣٢٧٤	٠,٠٩
ايران	٨٣٢٢	٠,٤	١١٣٦٠	٠,٣٧	١٥٩١٦	٠,٤٥	١٨٧٠٠	٠,٥
تركيا	٧٤٥٨	٠,٣٥	١١٦١٨	٠,٣٨	١٣٥٨٨	٠,٣٩	١٥٣٤٣	٠,٤
اسرائيل	٦٩٣٢	٠,٣	١٠٣١٧	٠,٣٤	١٣٥١٣	٠,٣٨	١٧٣١٣	٠,٤٧
فلسطين	٣٧٩	٠,٠٢	١٥٣	٠,٠١	٣٣٧	٠,٠١	٣٩٤	٠,٠١
جملة الدول	٢٧٣٦٢	١,٢٧	٣٩٦٦٢	١,٢٩	٥١١٨٥	١,٤٥	٦٠٨٤٠	١,٦
جملة العالم	٢١٤٨٥٤٢	-	٣٠٧٩٦٨٢	-	٣٥١٩٠٩١	-	٣٧١٠٢٨١	-

المصدر : Unctad Commodity Year Book, 1995.

وبتحليل مساهمات الدول الأعضاء يلاحظ أن ايران تحتل المركز الأول بالنسبة لحجم صادراتها حيث تبلغ حجم صادرات ايران حوالى ٨,٣ مليار دولار عام ١٩٨٦ تمثل نحو ٠,٤٪ من الصادرات العالمية وتمثل نحو ٣٠٪ من اجمالى صادرات الشرق الأوسط .

ارتفعت صادرات ايران لتصل الى نحو ١٨,٧ مليار دولار عام ١٩٩٣ تمثل نحو ٠,٥٪ من اجمالى الصادرات العالمية وتمثل نحو ٣١٪ من اجمالى صادرات دول الشرق الأوسط لنفس العام .

تأتى تركيا فى المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية لحجم صادراتها الى الصادرات العالمية وأيضا الى صادرات دول الشرق الأوسط حيث تبلغ حجم الصادرات التركية عام ١٩٨٦ نحو ٧,٥ مليار دولار تمثل حوالى ٠,٣٥٪ من جملة الصادرات العالمية ونحو ٢٧٪ من جملة صادرات الشرق الأوسط .

وترتفع صادرات تركيا لتصل عام ١٩٩٣ الى نحو ١٥ مليار دولار تمثل نحو ٠,٤٪ من جملة الصادرات العالمية وبذا فانها تتحسن أهميتها النسبية بالنسبة للصادرات العالمية فى حين تقل أهميتها النسبية بالنسبة لصادرات الشرق الأوسط حيث تتراجع هذه الأهمية النسبية لتصل الى نمو ٢٤٪ نتيجة للتحسن الكبير الذى شهدته الصادرات الاسرائيلية عام ١٩٩٣ .

تأتى فى المركز الثالث الصادرات الاسرائيلية حيث تبلغ حوالى ٧ مليار دولار عام ١٩٨٦ تمثل ٠,٣٪ من جملة صادرات العالم وحوالى ٢٥,٥٪ من جملة صادرات الشرق الأوسط . وترتفع الصادرات الاسرائيلية لتصل عام ١٩٩٣ نحو ١٧,٣ مليار دولار بزيادة بلغت حوالى ١٤٧٪ وترتفع الأهمية النسبية لصادرات الاسرائيلية بالنسبة للصادرات العالمية لتصل الى نحو ٠,٤٧٪ وترتفع فى نفس الوقت أهميتها النسبية بالنسبة للصادرات الشرق أوسطية لتصل الى نحو ٢٨,٥٪ بزيادة بلغت أربعة نقاط عن بداية الفترة واحتلالها المركز الثانى بعد الصادرات الايرانية .

تأتى الصادرات المصرية فى المركز الرابع بعد الصادرات الاسرائيلية حيث تبلغ حجم الصادرات المصرية حوالى ٢,٢ مليار دولار عام ١٩٨٦ تمثل نحو ٠,١٪ من جملة الصادرات العالمية فى حين تبلغ الأهمية النسبية للصادرات المصرية فى الصادرات الشرق أوسطية حوالى ٨,١٪ ، وترتفع الصادرات المصرية لتصل عام ١٩٩٣ نحو ٤,٩ مليار دولار بزيادة بلغت حوالى ١٢٢٪ . وبلغت أهميتها النسبية بالنسبة لصادرات العالم نحو ٠,١٢٪ فى حين ظلت أهميتها النسبية بالنسبة للصادرات الشرق أوسطية كما هى حيث بلغت أيضا ٨,١٪ عام ١٩٩٣.

تأتى الصادرات السورية فى المركز الخامس من حيث أهميتها النسبية بالنسبة للصادرات العالمية وأيضا الشرق أوسطية حيث بلغت حجم الصادرات السورية حوالى ١,٣ مليار دولار عام ١٩٨٦ تمثل نحو ٠,٠٦٪ من الصادرات العالمية وتمثل نحو ٤,٥٪ من جملة الصادرات الشرق أوسطية ، ارتفعت الصادرات السورية لتصل عام ١٩٩٣ نحو ٣,٣ مليار دولار تمثل نحو ٠,٠٩٪ من جملة الصادرات العالمية . مما يشير الى تحسن بسيط من حيث أهميتها النسبية بالنسبة للصادرات العالمية فى حين أن أهميتها النسبية بالنسبة للصادرات الشرق أوسطية بلغت حوالى ٥,٤٪ مما يشير الى تحسن ملموس من حيث أهمية الصادرات السورية بالنسبة للصادرات الشرق أوسطية .

تأتى الصادرات الأردنية من حيث الأهمية النسبية للصادرات العالمية فى المركز السادس وأيضا بالنسبة للصادرات الشرق أوسطية حيث تبلغ حجم الصادرات الأردنية الى ٣٣٢ مليون دولار تمثل نحو ٠,٠٣٪ من جملة الصادرات العالمية وتمثل نحو ٢,٧٪ من جملة الصادرات الشرق أوسطية لعام ١٩٨٦ .

ارتفعت الصادرات الأردنية لتصل عام ١٩٩٣ نحو ٩٩٨ مليون دولار بزيادة بلغت ٣٦٪ فى حين احتفظت بأهميتها النسبية بالنسبة للصادرات العالمية كما هى فى حين انخفضت أهميتها النسبية بالنسبة للصادرات الشرق أوسطية حيث بلغت حوالى ١,٦٪ بانخفاض نقطة عن عام ١٩٨٦ .

تأتى الصادرات الفلسطينيين فى المركز الأخير من حيث الأهمية النسبية فى الصادرات العالمية والصادرات الشرق أوسطية حيث يبلغ حجم الصادرات الفلسطينية حوالى ٣٧٩ مليون دولار عام ١٩٨٦ انخفضت لتصل عام ١٩٩٣ نحو ٢٩٤ مليون دولار بانخفاض بلغ حوالى ٢٢,٥٪ عن عام ١٩٨٦ .

ويشير اتجاه الصادرات بصفة عامة نحو التحسن من حيث الأهمية النسبية بالنسبة للصادرات العالمية حيث تبلغ حجم صادرات دول الشرق الأوسط نحو ٢٧,٤ مليار دولار عام ١٩٨٦ تمثل نحو ١,٢٧٪ عام ١٩٨٦ ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات الشرق أوسطية بالنسبة للصادرات العالمية لتصل عام ١٩٩٣ نحو ١,٦٪ من جملة الصادرات العالمية حيث بلغت الصادرات الشرق أوسطية حوالى ٦٠,٨ مليار دولار بزيادة بلغت نحو ١٢٢٪ وحققت أهمية نسبية بلغت حوالى ١,٦٪ من الصادرات العالمية .

يعتبر التبادل التجارى بين دول المنطقة ضعيف حيث لا تتعدى التجارة البينية حوالى ٧٪ (٢) . ويرجع ذلك فى حقيقة الأمر الى عدم تنوع اقتصاديات دول المنطقة حيث تهيمن المنتجات الأولية على الصادرات هذا بالاضافة الى أنه ليس بالامكان توسيع نطاق التبادل التجارى بين دول المنطقة حتى بعد تحرير التجارة الخارجية ، وذلك لعدم تنوع الصادرات فلكى يتم زيادة التبادل التجارى بين دول المنطقة لا بد من تنمية قطاع الصناعة فى دول المنطقة ويأتى بعد ذلك تنمية القطاع الخاص ومحاولة توجيه الانتاج المحلى الى الانتاج للتصدير وليس تصدير الفائض .

(٣) الأهمية النسبية للواردات الشرق أوسطية بالنسبة للواردات العالمية :

تعتبر دول الشرق أوسطية من الدول النامية التى تتمتع بانتاج وفير من المواد الأولية - ضعف قطاع الصناعة بالاضافة الى معدل سكانى مرتفع ، مما يترتب عليه نمو فى قطاع الواردات ، لذا فان جدول رقم (٣) يشير الى ذلك

جدول رقم (٣)

الأهمية النسبية لواردات أهم دول الشرق الأوسط لاجمالى واردات العالم

"مليون دولار"

البلـــد	١٩٨٦		١٩٨٩		١٩٩١		١٩٩٣	
	قيمة الصادرات	%	قيمة الصادرات	%	قيمة الصادرات	%	قيمة الصادرات	%
مصر	٨٦٨٠	٠,٤	٧٥٩٦	٠,٣	٧٩١٤	٠,٢	٨١٧٥	٠,٢٢
الأردن	٢٤٣٢	٠,١	٢١٣٣	٠,٠٧	٢٥١٢	٠,٧	٣٥٣٩	٠,٠٩
سوريا	٢٧٣٨	٠,١٢	٢٠٩٧	٠,٠٧	٣١٥١	٠,٠٩	٤١٤٣	٠,١١
ايران	١٠٥٣١	٠,٤٧	١٢٨٠٧	٠,٤	٢١٦٨٨	٠,٦	٣٣٧٧٠	٠,٨٩
تركيا	١١١٠٧	٠,٥	١٥٧٩٧	٠,٥	٢١٢٠٤	٠,٦	٢٩١٧٤	٠,٧٧
اسرائيل	٩٢٨٥	٠,٤	١٢٧٠٦	٠,٤	١٥٦٧١	٠,٤	١٨١٠١	٠,٥
فلسطين	٨٩٠	٠,٠٤	٦٢٢	٠,٠٢	١١٢٠	٠,٠٣	١٢٥٥	٠,٠٣
جملة الدول	٤٥٦٤٣	٢,١	٥٢٧٥٨	١,٧	٧٢٢٦٠	٢	٩٨١٥٧	٢,٦
اجمالى العالم	٢٢٢٢٧٨٨	-	٣١٩٧٠٧٢	-	٣٦٥١٥٠٨	-	٣٧٨٥٤٤٩	-

المصدر : Unctad Commodity Year Book, 1995.

من خلال ملاحظة أن حجم الواردات الشرق أوسطية بلغت عام ١٩٨٦ نحو ٤٥,٦ مليار دولار ارتفعت لتصل عام ١٩٩٣ نحو ٩٨,٢ مليار دولار بزيادة بلغت حوالى ١١٥٪ .

وبتحليل الأهمية النسبية للواردات الشرق أوسطية يلاحظ أن الواردات التركية تحتل المركز الأول من حيث الأهمية النسبية بين واردات دول الشرق أوسطية حيث تبلغ نحو ١١,١ مليار دولار تمثل نحو ٥,٠٪ من اجمالى واردات العالم وتمثل نحو ٢٤٪ من اجمالى واردات الشرق الأوسط .

وبتحليل تطور الواردات التركية لوحظ أنها ارتفعت لتصل عام ١٩٩٣ الى نحو ٢٩ مليار دولار بزيادة بلغت ١٦٣٪ وارتفعت أهميتها النسبية لتصل الى واردات العالم ٠,٧٧٪ بينما بلغت أهميتها النسبية الى واردات الشرق الأوسط نحو ٢٩,٦٪ مما يشير الى تطور الواردات التركية وأهميتها النسبية الى واردات العالم وواردات الشرق الأوسط .

تأتى الواردات الايرانية فى المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية بالنسبة للواردات العالمية حيث تبلغ الواردات الايرانية نحو ١٠,٥ مليار دولار عام ١٩٨٩ تمثل نحو ٠,٤٧٪ من الواردات العالمية ونحو ٢٣٪ من الواردات الشرق أوسطية ، وارتفعت الواردات الايرانية لتصل عام ١٩٩٣ نحو ٣٣,٨ مليار دولار بزيادة بلغت نحو ٢٢٢٪ وارتفعت الأهمية النسبية للواردات الايرانية عام ١٩٩٣ لتحتل المركز الأول بالنسبة للواردات الشرق أوسطية وتمثل نحو ٠,٨٩٪ من واردات العالم بينما تمثل نحو ٢٤,٤٪ من جملة واردات دول الشرق الأوسط لنفس العام .

تأتى الواردات الاسرائيلية فى المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية حيث تبلغ حجم الواردات الاسرائيلية حوالى ٩,٣ مليار دولار تمثل نحو ٠,٤٪ من اجمالى واردات العالم لعام ١٩٨٦ وتمثل أيضا نحو ٢٠٪ من اجمالى واردات

الشرق الأوسط ، ارتفعت الواردات الاسرائيلية لتصل عام ١٩٩٣ نحو ١٨,١ مليار دولار بزيادة بلغت نحو ٩٦٪ وتمثل نحو ٠,٥٪ من اجمالى واردات العالم بينما تمثل نحو ١٨٪ من اجمالى واردات دول الشرق الأوسط ، مما يشير الى تراجع الأهمية النسبية للواردات الاسرائيلية بالنسبة لواردات الشرق الأوسط .

تأتى الواردات المصرية فى المركز الرابع من حيث الأهمية النسبية بالنسبة لواردات الشرق الأوسط حيث تبلغ حجم الواردات المصرية عام ١٩٨٦ نحو ٨,٧ مليار دولار تمثل نحو ٠,٤٪ من الواردات العالمية وتمثل نحو ١٩٪ من واردات الشرق الأوسط ، ولوحظ تطور الواردات المصرية لتصل عام ١٩٣ نحو ٨,٢ مليار دولار مما يشير الى تراجع الواردات المصرية نتيجة لبرامج التثبيت التى أتبعت خلال الفترة من ١٩٩١ حتى الآن مما انعكس على انخفاض حجم الواردات الى نحو ٥,٧٪ ، هذا بالاضافة الى تراجع أهميتها النسبية حيث تمثل نحو ٠,٢٢٪ بالنسبة للواردات العالمية ونحو ٨,٤٪ من جملة واردات الشرق الأوسط .

تأتى الواردات السورية فى المركز الخامس من حيث الأهمية النسبية ، حيث تبلغ حجم الواردات السورية عام ١٩٨٦ نحو ٢,٧ مليار دولار تمثل نحو ٠,١٢٪ من جملة الواردات العالمية وتمثل نحو ٥,٩٧٪ من جملة واردات دول الشرق الأوسط ، ارتفعت قيمة الواردات السورية عام ١٩٩٣ لتصل الى ٤,١٤ مليار دولار بزيادة بلغت حوالى ٥١,٩٪ ، وبلغت أهميتها النسبية حوالى ٠,١١٪ من جملة الواردات العالمية وحوالى ٤,٢٪ من جملة واردات دول الشرق الأوسط مما يشير الى تراجع الأهمية النسبية للواردات السورية بالنسبة لواردات العالمية أو بالنسبة لواردات دول الشرق الأوسط .

تأتى الواردات الأردنية فى المركز السادس من حيث الأهمية النسبية حيث تبلغ حجم الواردات الأردنية ٢,٤ مليار دولار عام ١٩٨٦ تمثل نحو ٠,١٢٪ من جملة الواردات العالمية وتمثل نحو ٥,٣٪ من جملة واردات دول الشرق الأوسط ، وبتحليل تطور الواردات الأردنية خلال الفترة محل الدراسة لاحظ ارتفاع حجم

الواردات الأردنية ليصل عام ١٩٩٣ الى نحو ٣,٥٤ مليار دولار ممثل نحو ٠,٠٩٪ من الواردات العالمية ويمثل نحو ٣,٦٪ من جملة واردات الشرق الأوسط مما يشير الى تراجع الأهمية النسبية للواردات الأردنية بالنسبة للواردات العالمية وبالنسبة لواردات دول الشرق الأوسط .

تأتى الواردات الفلسطينية فى المركز الأخير من حيث الأهمية النسبية بالنسبة للواردات العالمية وبالنسبة لواردات دول الشرق الأوسط حيث لوحظ أن حجم الواردات الفلسطينية بلغت حوالى ٨٩٠ مليون دولار عام ١٩٨٦ تمثل نحو ٠,٠٤٪ من جملة الواردات العالمية ونحو ١,٩٪ من جملة واردات الشرق الأوسط .

وبتحليل تطور الواردات الفلسطينية خلال الفترة ٨٦-١٩٩٣ يلاحظ ارتفاع حجم الواردات الفلسطينية ليصل عام ١٩٩٣ الى نحو ١٢٥٥ مليون دولار بزيادة بلغت حوالى ٤١٪ ممثلة بذلك نحو ٠,٠٣٪ من جملة الواردات العالمية نحو ١,٣٪ من جملة واردات دول الشرق الأوسط .

مما سبق يتضح أن الواردات العربية تراجعت خلال الفترة محل الدراسة من حيث الأهمية النسبية فى حين أن واردات ايران وتركيا واسرائيل تزايدت أهميتها النسبية خلال الفترة محل الدراسة ، وكما يتضح أن زيادة الواردات قد يعنى إما زيادة الاستهلاك المحلى أو زيادة الطلب على السلع الوسيطة لتنشيط القطاع الصناعى مما يعنى أن دراسة الهيكل السلعى للصادرات والواردات سوف يعكس أهمية زيادة حجم الواردات بالنسبة للاقتصاد القومى .

(٤) نسبة تغطية الصادرات للواردات :

من التحليل السابق للأهمية النسبية للصادرات والواردات لدول الشرق الأوسط يلاحظ زيادة حجم الواردات بالنسبة لحجم الصادرات ويلاحظ وجود عجز فى الموازين التجارية لدول الشرق الأوسط يختلف وفقا لحجم الصادرات

ومدى التطور فى الصادرات . وعلى أى الأحوال فان ايران واسرائيل وتركيا هم من الدول ذات حجم التبادل التجارى الأقوى فى المنطقة حيث تحتلان المراكز المتقدمة بالنسبة للتبادل التجارى فى المنطقة .

ويشير جدول رقم (٤) الى نسبة تغطية متحصلات الصادرات لمدفوعات الواردات لدول الشرق الأوسط حيث يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة تغطية الصادرات للواردات بلغت فى جملتها ٦٩,٨٪ عام ١٩٩١ انخفضت لتصل عام ١٩٩٣ الى نحو ٦١,٩٪ .

وبتحليل هيكل تغطية الصادرات للواردات على مستوى دول الشرق الأوسط يلاحظ أن سوريا تحتل المركز الأول من حيث قدرة تغطية الصادرات للواردات حيث بلغت عام ١٩٩١ نحو ١٠٩,٧٪ انخفضت لتصل عام ١٩٩٣ نحو ٨٠,٥٪ فى حين جاءت اسرائيل فى المركز الثانى ، بلغت قدرة تغطية الصادرات للواردات حوالى ٨٦٪ عام ١٩٨٦ ارتفعت لتصل الى نحو ٩٥,٦٪ عام ١٩٩٣ .

وجاءت ايران فى المركز الثالث فبلغت قدرة تغطية الصادرات للواردات حوالى ٧٢,٧٪ عام ١٩٩١ وتراجعت لتصل الى نحو ٩٥,١٪ عام ١٩٩٣ ، ثم جاءت تركيا فى المركز الرابع حيث بلغت قدرة تغطية الصادرات للواردات حوالى ٦٤٪ عام ١٩٩١ انخفضت لتصل عام ١٩٩٣ نحو ٥٢,٤٪ ، وبلغت قدرة تغطية الصادرات للواردات المصرية عام ١٩٨٦ نحو ٤٥,٦٪ ارتفعت لتصل عام ١٩٩٣ نحو ٥٩,٧٪ محتلة بذلك المركز الخامس ومشيرا ذلك الى تحسن عجز الميزان التجارى .

وجاءت الأردن وفلسطين فى المراكز الأخيرة حيث بلغت قدرة تغطية الصادرات للواردات عام ١٩٩١ نحو ٣٦ . ٨ ,٢١٪ وانخفضت هذه القدرة لدى الأردن عام ١٩٩٣ لتصل الى ٢٨,٦٪ بينما تحسنت لدى فلسطين لتصل الى ٢٣٪ ويرجع ذلك الى زيادة الصادرات بنسبة تفوق زيادة الواردات .

جدول رقم (٤)

حجم تغطية الصادرات للواردات

"مليار دولار"

البلـــد	١٩٩١			١٩٩٢		
	واردات	صادرات	٪	واردات	صادرات	٪
مصر	٧,٩	٣,٦	٤٥,٦	٨,٢	٤,٩	٥٩,٧
الأردن	٢,٥	٠,٩	٣٦	٣,٥	١	٢٨,٦
سوريا	٣,١	٣,٤	١٠٩,٧	٤,١	٣,٣	٨٠,٥
ايران	٢١,٧	١٦	٧٣,٧	٣٣,٨	١٨,٧	٥٥,٣
تركيا	٢١,٢	١٣,٦	٦٤	٢٩,٢	١٥,٣	٥٢,٤
اسرائيل	١٥,٧	١٣,٥	٨٦	١٨,١	١٧,٣	٩٥,٦
فلسطين	١,١	٠,٢٤	٢١,٨	١,٣	٠,٣	٢٣
الاجمالي	٧٣,٣	٥١,٢	٦٩,٨	٩٨,٢	٦٠,٨	٦١,٩

المصدر : جدولي ٢ ، ٣ من الدراسة

ثانيا : الهيكل السلعى لتجارة الشرق الأوسط الخارجية

تمهيد ...

تعتبر دراسة الهيكل السلعى للتجارة أحد الوسائل الهامة للتعرف على امكانيات التكامل الاقتصادى فى المنطقة ومدى واقعيته وأهم العقبات والمشاكل التى تحول دون اتمام هذا التكامل . والدول العربية من الدول التى نادت كثيرا بأهمية التكامل العربى وجدواه ولكن المتفحص لهذه التجارب يجد أن لم يحدث أى تكامل عربى حقيقى بدءا بالتجارب الشمولية (التكامل العربى) وانتهاء بالتجارب الاقليمية التى باءت جميعها بالفشل .

واننا الآن على مشارف القرن الواحد والعشرين وأصبحت سمة التبادل التجارى الدولى هو التكتلات الاقتصادية التجارية فانه على البلاد العربية أن تخطو خطى مدروسة فى سبيل ارساء دعائم التكامل الاقتصادى العربى ، خاصة مع دخول دول غير عربية الى المنطقة ولديها من الاستراتيجيات للتعاون الاقتصادى فى المنطقة ما يؤهلها لأن تصبح عضوا فعالا فى المنطقة .

لذا فإن دراسة هيكل الصادرات والواردات فى المنطقة يعتبر من أهم الوسائل التى تمكن الدول الشرق أوسطية من وضع أسس التكامل الاقتصادى فى دول الشرق الأوسط وكذلك الدول العربية جميعها .

ويتناول هذا الجزء دراسة وتحليل للهيكل السلعى للصادرات والواردات لدول الشرق الأوسط خلال الفترة من ٨٣ حتى ١٩٨٩ وذلك وفقا لما هو منشور من البيانات الرسمية المتاحة لدى النشرات الدولية . حيث تم الحصول على بيانات كاملة لكل من مصر - الأردن - تركيا واسرائيل وسوريا ولم يتمكن الباحث من الحصول على بيانات منشورة لإيران وفلسطين ولكن قد يوجد اتجاهات عامة لهيكل الصادرات والواردات نظرا لضعف البيانات المنشورة للدولتين .

وعلى هذا فان دراسة هيكل الصادرات والواردات إنما يعطى تصورا مباشرا على امكانيات التعاون الاقليمى فى المنطقة خاصة وإننا على مشارف القرن الواحد والعشرين وبدأت ظاهرة قيام تكتلات إقليمية قوية بداية من تكتل أوروبا الموحدة وانتهاء بتكتل النافتا بالأمريكتين وكندا ... مما يشير الى أهمية قيام تكتل شرق أوسطى يكون هدفه الاستفادة من وفورات السعة وتحقيق مركز تنافسى كبير فى التجارة العالمية .

والتعاون الاقليمى بين دول الشرق الأوسط انما يشوبه الكثير من المحاذير أهمها حجم التجارة البينية لدول الشرق الأوسط والتى لا تتعدى ٥-٨٪ (٣) بالاضافة الى التماثل الشديد لاقتصاديات الدول الشرق أوسطية من حيث حجم النشاط الاقتصادى وطبيعته ، لذا فإن هيكل الصادرات والواردات سوف يلقى ظلالا كاملة على طبيعة الصادرات والواردات وامكانيات التبادل التجارى بين المنطقة ودول العالم .

(أ) الهيكل السلعى لصادرات دول الشرق الأوسط :

تعتبر الصادرات أحد عناصر التجارة الخارجية التى تعكس هيكل الانتاج المحلى ومدى التقدم التكنولوجى فى المنطقة والقيمة المضافة التى تحققها التجارة الخارجية للاقتصاد القومى . وعلى ذلك فان دراسة هيكل الصادرات سوف يعطى صورة من امكانيات قيام تبادل تجارى بين دول المنطقة ومقومات هذا التبادل ، ولذا فاننا سوف نلتزم بالتصنيف الدولى لهيكل الصادرات والذى تم تصنيفه الى سلع زراعية وهى سلع الانتاج الزراعى والتى يتم تصديرها فى صورة مواد خام مثل البرتقال - الخوخ - القطن - الأرز والبصل - البطاطس وخلافه ثم سلع تعدينية وهى المنتجات التى من أصل تعدينى مثل البترول - الحديد - الفوسفات وخلافه ثم سلع صناعية وهى السلع التى أجرى عليها عمليات تصنيعية وناشئة عن القطاع الصناعى مثل الملابس الجاهزة - المنسوجات - والجلود والورق وخلافه .

١ - الهيكل السلعى للصادرات المصرية :

تعتبر الصادرات المصرية أحد المحاور الهامة للتنمية الاقتصادية فى مصر وذلك من خلال أن الصادرات المصرية تعتبر من أهم ركائز التنمية الاقتصادية للحصول على العملة الأجنبية حيث أن حصيلة الصادرات تمثل نحو ٢٥-٣٠٪ من جملة مصادر النقد الأجنبى وفقا لبيانات ١٩٩٤/٩٣ (٤) ، هذا بالاضافة الى قيام الحكومة المصرية لاتخاذ مجموعة من الاجراءات التى تهدف الى زيادة الطلب الخارجى على الصادرات المصرية كان أهمها تخفيض سعر العملة المحلية ثلاث مرات خلال الفترة من ٨٥-١٩٩٥ .

لقد انتهجت سياسة التنمية الاقتصادية فى مصر منذ النصف الثانى من الثمانينات سياسة التثبيت الهيكلى للاقتصاد القومى وكان من السياسات التى أتبعت لتنشيط الصادرات المصرية هو انشاء حوافز الصادرات وتخفيض أسعار الخدمات البنكية للصادرات بالاضافة الى تنشيط دور بنك تنمية الصادرات المصرية ، بالاضافة الى بعض التسهيلات التى قامت بها وزارة المالية من خلال

عدم خصم ضرائب من المنبع على نشاط التصدير والغاء الدمغات على مستندات التصدير ، وسوف يتم تحقيق المزيد من الاصلاحات المالية لقطاع الصادرات من خلال المرحلة الثانية من الاصلاح الاقتصادى فى مصر بما يحقق تنمية قطاع الصادرات .

أيضا باتباع مصر سياسة الاصلاح الاقتصادى فى مايو ١٩٩١ اتبعت الحكومة المصرية العديد من السياسات التى تهدف الى تنشيط الصادرات منها سياسة التصنيع الموجه للتصدير وليس تصدير الفائض كما هو متبع فى الفترات السابقة ، أيضا ازالة العديد من التشوهات فى أسواق سعر الصرف للجنيه المصرى .

من كل مما تقدم يلاحظ أن استراتيجية التنمية الاقتصادية فى مصر تهدف الى تنشيط الصادرات بشكل يتفق مع اتفاقية أورجواى من حيث الانتاج الموجه للتصدير بالمواصفات القياسية والتى تخلق تنافس حقيقى فى السوق العالمى للصادرات المصرية .

وبتحليل هيكل الصادرات المصرية السلعى خلال الفترة ٨٣-١٩٨٩ كما يوضحه جدول رقم (٥) يلاحظ أن السلع الزراعية تمثل ٢٠,٧٪ من جملة الصادرات المصرية لعام ١٩٨٣ ارتفعت لتصل عام ١٩٨٤ نحو ٢٢,٥٪ وتراجعت الأهمية النسبية للصادرات المصرية من السلع الزراعية لتصل عام ١٩٨٥ الى نحو ١١,٦٪ وكان متوسط الفترة حوالى ١٩,٥٪ .

لوحظ أيضا أن صادرات مصر من السلع التعدينية بلغت خلال الفترة ٨٣ ١٩٨٨ نحو ٣٩,٥٪ من جملة الصادرات المصرية كمتوسط للفترة حيث بلغت أعلاها عام ١٩٨٥ حيث كانت الصادرات التعدينية حوالى ٥٤,١٪ من جملة الصادرات المصرية وأخذت فى التراجع حتى بلغت أدناها فى نهاية الفترة عام ١٩٨٨ حيث بلغت قيمة الصادرات التعدينية حوالى ٢٢,٥٪ من جملة الصادرات المصرية .

جدول رقم (٥)
الهيكل السلعى للصادرات المصرية
خلال الفترة من ٨٣ الى ١٩٨٩

نسبة مئوية ٪

البيان	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	متوسط الفترة
سلع زراعية	٢٠,٧	٢٢,٥	١٦,٦	٢١,٢	١٩,٨	١٦,٠		١٩,٥
سلع تعدينية	٤٧,٨	٤٧,٠	٥٤,١	٣٩,٣	٢٦,٣	٢٢,٥		٣٩,٥
سلع صناعية	٣١,٥	٣٠,٥	٢٩,٢	٣٩,٥	٥٣,٩	٦١,٤		٤١,٠
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠

المصدر :

United Nations, International Trade Statistics Year Book, Volume 1. Trade by Country, 1989.

أيضا احتلت الصادرات الصناعية المركز الأول فى الصادرات المصرية حيث بلغت متوسط الفترة ٨٣-١٩٨٨ نحو ٤١٪ من جملة الصادرات المصرية . وكانت أدناها عام ١٩٨٥ حيث بلغت قيمة الصادرات الصناعية حوالى ٢٩,٣٪ من قيمة الصادرات المصرية وأخذت تنتعش قيمة الصادرات الصناعية خلال السنوات التالية لبدء سياسات الاصلاح الاقتصادى حيث بلغت أعلاها عام ١٩٨٨ حيث كانت الصادرات الصناعية تمثل نحو ٦١,٤٪ من قيمة الصادرات المصرية لنفس العام .

ومن خلال التحليل الهيكلى للصادرات المصرية خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨ لوحظ أن الصادرات الصناعية تحتل المركز الأول حيث تمثل ٤١٪ من جملة الصادرات المصرية يليها الصادرات التعدينية حيث تمثل نحو ٣٩,٥٪ من قيمة الصادرات المصرية وتأتى الصادرات الزراعية فى المركز الأخير ممثلة نحو ١٩,٥٪ من جملة الصادرات المصرية .

٢ - الهيكل السلعى للصادرات الاسرائيلية :

لقد بدأت الحكومة الاسرائيلية برنامج التثبيت الاقتصادى عام ١٩٨٥ لتخفيض حدة الاختلالات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد القومى ، مما ساعد على تخفيف حدة القروض الخارجية ، حيث تغيير شكل القروض المقدمة للاقتصاد الاسرائيلى الى شكل منح بالاضافة الى تحويل جزء من ديون اسرائيل المستحقة للولايات المتحدة الأمريكية الى سندات طويلة الأجل ، مما خفض اجمالى الديون الخارجية الى الصادرات الى حوالى ١٥٠٪ (٥) من اجمالى الناتج القومى عام ٨٥ الى ٩٠٪ عام ١٩٩٢ .

ولقد جرى تنمية الاصلاح الاقتصادى فى الاقتصاد الاسرائيلى بطريقة تدريجية ، مما كان له الأثر الواضح على مستوى التبادل التجارى ، حيث بدأ منذ عام ١٩٨٨ فتح باب الاقتصاد على الاقتصاد العالمى ، من خلال عقد اتفاقيتى التجارة الحرة مع المجموعة الأوروبية ومع مجموعة النافتا اللتين أعقبهما الغاء تدريجى للرسوم الجمركية على الصادرات الاسرائيلية . ولقد كان لتخفيض الرسوم الجمركية الأثر على تشجيع الصادرات الاسرائيلية على غزو الأسواق ، بالاضافة الى توجيه الصادرات الاسرائيلية وتحسين أدائها . ولقد كانت لحرب الخليج آثار ايجابية على قطاع الصادرات الاسرائيلية ، وقطاع السياحة باسرائيل حيث نما قطاع الصادرات بحوالى ٨٪ خلال عام ١٩٩٢ .

ولقد اتخذت الحكومة الاسرائيلية بعض السياسات الهامة لتشجيع التصدير وتنمية قطاع الصادرات أهمها : (٦)

- منح المصدرين مساعدات مالية مباشرة
- المساعدة فى تأسيس المشروعات التصديرية من خلال توفير الخدمات والخبرات الفنية والتسويقية والترويحية .
- تشجيع الاندماج بين المشروعات التصديرية
- منح المصدرين اعفاءات جمركية متميزة
- وضع برنامج للضمان والتأمين ضد مخاطر التصدير
- اعتبار شرط ضرورى لقيام بعض الصناعات التوجه للتصدير .

ولقد حققت هذه السياسة نجاحا كبيرا فى تنمية الصادرات الاسرائيلية حيث ارتفعت الصادرات من ٦,٩ مليار دولار عام ١٩٨٦ الى ١٧,٢ مليار دولار عام ١٩٩٣ بزيادة بلغت ١٥٠٪ .

أيضا انعكست هذه الاصلاحات من خلال الهيكل السلعى للصادرات الاسرائيلية حيث لوحظ من خلال تحليل جدول رقم (٦) أن الصادرات الصناعية تحتل المركز الأول فى الأهمية النسبية فى الصادرات الاسرائيلية حيث تمثل نحو ٦٤,٧٪ كمتوسط الفترة من ٨٣-١٩٨٩ . حيث تصل أدناها عام ١٩٨٨ حيث تمثل حوالى ٦٢,٩٪ بينما تبلغ أعلاها عام ١٩٨٤ حيث تمثل نحو ٦٧,٨٪ من جملة الصادرات الاسرائيلية لنفس العام .

ولكن يلاحظ انتظام أهمية الصادرات الصناعية بالنسبة للصادرات الاسرائيلية خلال الفترة محل الدراسة حيث لم تقل عن ٦٢٪ كل سنة من سنوات الدراسة .

أيضا لوحظ أن الصادرات الاسرائيلية من السلع التعدينية تحتل المركز الثانى حيث تمثل حوالى ٢٧,٧٪ من جملة الصادرات الاسرائيلية كمتوسط الفترة ٨٣-١٩٨٩ ، وبلغت أدنى نسبة عام ١٩٨٤ حيث قدرت الصادرات التعدينية بحوالى ٢٣,١٪ من جملة الصادرات الاسرائيلية ثم ارتفعت لتبلغ أقصاها عام ١٩٨٩ حيث بلغ حجم الصادرات التعدينية حوالى ٣١,٢٪ من جملة الصادرات الاسرائيلية .

احتلت الصادرات الزراعية المركز الثالث والأخير من حيث الأهمية النسبية للصادرات الاسرائيلية خلال الفترة محل الدراسة ٨٢-١٩٨٩ حيث بلغ حجم الصادرات الزراعية حوالى ٧,٦٪ كمتوسط الفترة . ويمكن الملاحظ أن الصادرات الزراعية أخذت اتجاها عاما متناقص خلال الفترة محل الدراسة حيث بلغت أقصاها فى بداية الفترة ١٠,١٪ من جملة الصادرات وأدناها فى نهاية الفترة

جدول رقم (٦)
الهيكل السلعى للصادرات الاسرائيلية
خلال الفترة من ٨٣ الى ١٩٨٩

نسبة مئوية ٪

البيان	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	متوسط الفترة
سلع زراعية	١٠,١	٩,٢	٧,٨	٨,٠	٧,٣	٦,٠	٥,٠	٧,٦
سلع تعدينية	٢٦,٤	٢٣,١	٢٥,٠	٢٨,٢	٢٨,٨	٢١,١	٣١,٢	٢٧,٧
سلع صناعية	٦٣,٥	٦٧,٨	٦٧,٢	٦٣,٨	٦٣,٩	٦٢,٩	٦٣,٨	٦٤,٧
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : United Nations Statistics Year Book .....

لتمثل نحو ٥٪ من جملة الصادرات ويرجع ذلك فى حقيقة الأمر الى زيادة عدد المهاجرين الجدد الى اسرائيل وزيادة الطلب على الاستهلاك المحلى بالاضافة الى الكثير من المشاكل الانتاجية التى واجهت الاقتصاد القومى خلال النصف الثانى من الثمانينات .

ونخلص مما سبق الى أن هيكل الصادرات السلعية الاسرائيلية تحتل الصادرات الصناعية المركز الأول ممثلة حوالى ٦٤,٧٪ وتأتى الصادرات التعدينية لتحتل المركز الثانى وتمثل ٢٧,٧٪ ، ثم تأتى فى المؤخرة الصادرات الزراعية لتمثل نسبة ضئيلة حوالى ٧,٦٪ من اجمالى الصادرات الاسرائيلية .

٣ - الهيكل السلعى للصادرات الأردنية :

لقد عانى الاقتصاد الأردنى معاناه شديدة عقب حرب ١٩٦٧ وفقد الضفة الغربية التى كانت تعتبر من أهم مناطق الانتاج بالاضافة الى نزوح حوالى ٣٠٠ ألف فلسطينى الى الأردن مما زاد الضغط على موارد الأردن .

ولقد بدأ الأردن انفراج اقتصادى خلال السنوات ٧٣-١٩٨٤ نتيجة لارتفاع أسعار البترول وتلقيه قروض أجنبية ونمو صادراته بشكل جيد حيث ارتفعت صادرات الأردن من ٣٩,٤ مليون دينار عام ١٩٧٤ الى ٢٦١,١ مليون دينار عام ١٩٨٤ بزيادة بلغت نحو ٥٦٢٪ بمعدل نمو سنوى ٥١٪ (٧) . ولكن مع بداية منتصف الثمانينات وانخفاض أسعار البترول وبحلول عام ١٩٩١ انخفض متوسط دخل الفرد وانكمش معدل النمو الاقتصادى مما جعل الدولة تلتزم ببرامج التثبيت والاصلاح الاقتصادى ، وبدأ الأردن فى بناء قاعدة صناعية خاصة للصناعات التحويلية مما جعلها تساهم فى اجمالى الناتج المحلى بحوالى ١١٪ وفى التصدير بحوالى ٣٠٪ (٨) .

ولقد انتهجت الدولة سياسة تشجيع التصدير من خلال تحفيز الصادرات وتوجيه بعض مجالات الانتاج للتصدير وبدأ الضغط يخف عن الاقتصاد القومى بعد اتفاق اوسلو للفلسطينيين ورجوع الكثير منهم الى أراضيهم مما جعل الفائض للتصدير يزداد وبالتالى تزداد الصادرات الأردنية . أيضا اتخذت الأردن بعض الاجراءات لتخفيف أعباء الديون الخارجية منها تسوية أوضاعها مع نادى باريس وجدولة ديونها ونادى لندن والذى محتمل أن ينخفض من حجم الديون الأردنية اسقاط البعض منها .

كل هذه الاجراءات ساعدت الحكومة على تخفيف بعض القيود على التجارة الخارجية خاصة تجارة الترانزيت حيث ارتفعت الصادرات المعاد تصديرها من ٨٠ مليون دينار اردنى عام ١٩٩١ الى ١٧٥ مليون دينار اردنى عام ١٩٩٤ بزيادة بلغت نحو ١١٨,٨٪ (٩) .

وبتحليل هيكل الصادرات الأردنية كما يوضحه جدول رقم (٧) يلاحظ أن الصادرات الأردنية تركزت فى الصادرات الصناعية والتى بلغت حوالى ٥٥,٩٪ من جملة الصادرات الأردنية كمتوسط فترة التحليل ٨٣-١٩٨٨ ، حيث بلغت أدنى مساهمة لها عام ١٩٨٦ وهو نهاية الأزمة حيث بلغت ٥٠,٤٪ فى حين بلغت أقصى مساهمة لها حوالى ٦٠,١٪ عام ١٩٨٧ وهو بداية التدفق الرأسمالى وتحويلات العاملين فى الخارج وبداية الاستثمارات فى قطاع الصناعات التحويلية .

أيضا جاءت الصادرات من السلع التعدينية فى المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية من الصادرات الأردنية خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨ حيث بلغت نحو ٣٢,٥٪ من جملة الصادرات الأردنية .

وبلغت أدنى مساهمة لها عام ١٩٨٣ حيث بلغت حوالى ٢٥,٧٪ وتطور مساهمة الصادرات التعدينية سنويا خلال فترة الدراسة والتحليل ليصل الى أقصى مساهمة لها عام ١٩٨٨ نهاية الفترة حيث بلغت حوالى ٣٩,٨٪ من جملة الصادرات .

فى حين جاءت الصادرات الزراعية فى المركز الأخير من حيث الأهمية النسبية حيث بلغت ١١,٦٪ من الصادرات الأردنية خلال الفترة محل التحليل من ٨٣-١٩٨٨ وبلغت أعلى معدل لها فى بداية الفترة حيث بلغت حوالى ١٩,٥٪ وأخذت اتجاها عاما متناقصا عام ١٩٨٨ الى نحو ٧,٥٪ ما يشير الى توقع استمرار هذا التناقص ويرجع ذلك الى ارتفاع متوسط دخل الفرد فى قطاع الصناعة والتعدين وانخفاض متوسط دخل الفرد فى قطاع الزراعة . أيضا ركزت الدولة على الاستثمارات فى قطاع الصناعة لدفع عجلة التصدير وحصول الدولة على عائد من الصادرات فى صورة نقد أجنبى نتيجة لانخفاض عوائد البترول مما جعل الدولة تركز على القطاع الصناعى .

مما سبق يتضح أن هيكل الصادرات الأردنية تمثل الصادرات الصناعية به نحو ٥٥,٩٪ ثم تأتى الصادرات التعدينية لتصل الى حوالى ٣٢,٥٪ ثم تأتى الصادرات الزراعية لتمثل نسبة بسيطة منه تبلغ حوالى ١١,٦٪ تقريبا.

جدول رقم (٧)
الهيكل السلعي للصادرات الأردنية
خلال الفترة من ٨٣ الى ١٩٨٩

نسبة مئوية ٪

البيان	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	متوسط الفترة
سلع زراعية	١٩,٥	١١,٥	١٠,١	١٠,٩	١٠,٠	٧,٥		١١,٦
سلع تعدينية	٢٥,٧	٢٩,٣	٣١,٧	٣٨,٧	٢٩,٩	٣٩,٨		٣٢,٥
سلع صناعية	٥٤,٩	٥٩,١	٥٨,٣	٥٠,٤	٦٠,١	٥٢,٧		٥٥,٩
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠

المصدر : United Nations - Statistics Year Book ..... :

٤ - الهيكل السلعى للصادرات التركية

يعتبر الاقتصاد التركى مثله مثل أى اقتصاد دولة نامية يعانى من العديد من المشاكل مثل التضخم ، البطالة ، زيادة أعباء الديون الخارجية حتى أن الدولة كانت قد توقفت عن السداد عام ١٩٧٧ . ولكن مع قيام الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٠ وحركة التطهير للفساد الذى كان قد استشرى آنذاك بدأت الحكومة الجديدة فى عمل اصلاحات هيكلية فى الاقتصاد القومى وكان أهم هذه الاصلاحات هو بداية توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولى عام ١٩٨٣ واتباع حزمة التوصيات التى يصفها خبراء الصندوق فى مثل هذه الدول .

وبدأت الدولة آنذاك فى عمل اصلاحات جوهرية تهدف الى تعويم الليرة التركية وربطها بالسوق العالمى وذلك بهدف ربط السوق المحلى بالأسواق العالمية وتدعيم الصادرات وذلك من خلال الآتى :

- منح اعانات واعفاءات ضريبية للمصدرين .
- منح العاملين فى التصدير حوافز للحصول على ائتمان تصديرى .
- تخفيض الأجور والتكلفة بما يحقق تدعيم للصادرات وتحقيق ميزة نسبية فى الأسواق العالمية من حيث التكلفة بما يزيد من قدرة السلع التصديرية التركية على المنافسة العالمية .

هذا البرنامج ساعد على اعطاء دفعة كبيرة للصادرات التركية مما جعل الصادرات التركية تقفز من ٧,٥ مليار دولار عام ١٩٨٦ الى ١٥,٣ مليار دولار عام ١٩٩٢ بزيادة بلغت حوالى ١٠٤٪ بالاضافة الى ارتفاع نصيب الصادرات الى الناتج المحلى الاجمالى حيث بلغ نحو ٢١٪ عام ١٩٩٣ .

وكان لانخفاض تكلفة الانتاج نتيجة لبرنامج التثبيت والحد من التضخم السبب الرئيسى وراء ازدياد حجم الصادرات وتمتعها بمركز تنافسى جيد فى السوق العالمية خاصة فى سوق الشرق الأوسط الذى عانى خلال هذه الفترة من انخفاض فى حجم الطلب المحلى الذى نتج عن انخفاض أسعار البترول مما جعل الصادرات التركية تتجه نحو السوق الأوروبية المشتركة .

وبتحليل هيكل الصادرات التركية خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨ يشير جدول رقم (٨) الى أن صادرات السلع الصناعية (ملابس - منتجات معدنية وكيماوية - الآلات - معدات ..الخ) قد احتلت المركز الأول بين الصادرات التركية حيث بلغت حوالى من ثلثى حجم الصادرات التركية وقدرت متوسط الفترة محل التحليل بحوالى ٧٣,٥٪ حيث بلغت أدناها عام ١٩٨٣ وأخذت الأهمية النسبية للصادرات التركية الصناعية تتزايد لتصل أعلاها عام ١٩٨٧ حيث بلغت حوالى ٧٩,٦٪ . مما يشير الى الأهمية النسبية للصادرات الصناعية فى الصادرات التركية وهذا ما جعل الصادرات التركية تغزو الأسواق الأوروبية والأمريكية حيث بلغت جملة ما استوعبه هذه الأسواق حوالى ٣١٪ سنويا . تأتى الصادرات الزراعية فى المركز الثانى حيث تمثل نحو ٢٣,٤٪ من جملة الصادرات التركية خلال الفترة من ٨٣-١٩٨٨ ، حيث بلغت أعلى معدل لها عام ١٩٨٣ حيث كانت تمثل نحو ٣٢,٥٪ من جملة الصادرات التركية ثم أخذت اتجاها متناقصا لتصل عام ١٩٨٧ الى أدنى معدل لها حيث بلغت حوالى ١٧,٨٪ مما يشير الى تراجع الصادرات الزراعية لحساب الصادرات الصناعية وتأتى الصادرات التعدينية فى المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية للصادرات التركية حيث بلغت حوالى ٣,١٪ من جملة الصادرات التركية خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨ وتذبذبت نسبة الصادرات التعدينية ما بين ٣,٤٪ ، ٢,٧٪ خلال الفترة محل الدراسة .

مما سبق يتضح أن هيكل الصادرات التركية ترتكز فى الصادارت الصناعية بصفة خاصة حيث تمثل نحو ٧٣,٥٪ ثم تليها الصادرات الزراعية والتى تمثل نحو ٢٣,٤٪ ثم تأتى الصادرات التعدينية حيث تمثل نحو ٣,١٪ وإذ تأخذ الصادرات الصناعية اتجاها عاما متصاعدا فان الصادرات الزراعية تأخذ اتجاها عاما متناقصا فى حين الصادرات التعدينية فهى تدور حول ٣٪ من جملة الصادرات التركية .

جدول رقم (٨)
الهيكل السلعى للصادرات التركية
خلال الفترة من ٨٣ الى ١٩٨٩

نسبة مئوية ٪

البيان	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	متوسط الفترة
سلع زراعية	٣٢,٥	٢٣,٩	٢١,٣	٢٤,٩	١٧,٨	١٩,٧		٢٣,٤
سلع تعدينية	٢,٣	٢,٤	٣,٠	٣,٢	٢,٧	٢,١		٢,١
سلع صناعية	٦٤,٢	٧٢,٨	٧٥,٧	٧١,٨	٧٩,٦	٧٧,٢		٧٢,٥
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠

المصدر : United Nations - Statistics Year Book .....

(٥) الهيكل السلعى للصادرات السورية

تعتبر سوريا من بلاد مثلث القلب العربى (سوريا - مصر - الأردن) وهذا المثلث يعتبر أحد خيارات التعاون الاقتصادى العربى التى تكفل عملية جذب باقى اطراف الدول العربية لتعاون اقليمى جيد ، إلا أن الاقتصاد السورى ما زال من الاقتصاديات التى تعانى من العديد من الاختلالات الهيكلية والتى يتدهور بها معدل نمو الناتج المحلى من ١٣,٣٪ خلال الفترة ٧٠-١٩٧٤ الى ٢,٩٨٪ خلال الفترة من ٨٠-١٩٨٤ الى تحسين آخر خلال عام ١٩٩٠ ليصل الى ١٤,٠٤٪ ثم يتراجع مرة أخرى لينخفض الى ٨,٢٪ .

بالاضافة الى تذبذب معدل نمو الناتج القومى فان عدد السكان يتزايد ليصل نصيب الفرد من نمو اجمالى الناتج المحلى -٧,٠٪ خلال الفترة ٨٠-٨١ ، ٠,٩٪ خلال الفترة ٨٥-١٩٨٩ ثم يصل الى ٣٪ عام ١٩٩٢ مما يشير الى وجود اختلالات هيكلية فى الاقتصاد القومى يجعل التجارة الخارجية فى وضع غير تنافسى حيث ما زالت سوريا تتبع نظام تصدير الفائض بالاضافة الى عدم وجود سياسات واضحة تساعد على تشجيع الصادرات بالاضافة الى ضعف أداء الاقتصاد القومى .

ويتضح الخلل الهيكلى فى تجارة سوريا الخارجية من خلال البيانات المنشورة حيث لا نجد أى اتساق فى البيانات المنشورة فلقد تم الحصول على بيانات من التقرير العربى الموحد وبيانات منشورة للتجارة الخارجية فى دوريات الأمم المتحدة ولوحظ تضارب فى البيانات المنشورة ونظرا لقصور البيانات المنشورة ومحدودية التقارير الخاصة بالتجارة الخارجية السورية فاننا سوف يقتصر هنا على تحليل لهيكل الصادرات السورية كما هو موضح فى جدول رقم (٩) والذى يشير الى الهيكل السلعى للصادرات السورية خلال الفترة ٨٣-١٩٨٩ حيث يتضح تركز الصادرات السورية فى السلع التعدينية وهى عبارة عن البترول والحديد والمعادن الأخرى حيث تبلغ حجم الصادرات التعدينية حوالى ٤٦,٣٪ من حجم الصادرات السورية خلال الفترة ٨٣-١٩٨٦ بلغت أعلاها عام

جدول رقم (٩)
الهيكل السلعي للصادرات السورية
خلال الفترة من ٨٣ الى ١٩٨٩

نسبة مئوية ٪

البيان	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	متوسط الفترة
سلع زراعية	١٢,٥	٢٠,٨	١١,٢	١٥,٤	--	--		١٥,٠
سلع تعدينية	٥٦,٢	٥١,٠	٤٩,٧	٢٨,٢	--	--	--	٤٦,٣
سلع صناعية	٣١,٣	٢٨,٣	٣٩,٠	٥٦,٤	--	--	--	٣٨,٧
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	--	--	--	١٠٠

--- غير متوفر

المصدر : United Nations - Statistics Year Book ..... :

١٩٨٣ حيث بلغت نحو ٥٦,٢٪ وأخذت اتجاها عاما متناقصا حيث بلغت أدناها عام ١٩٨٦ حيث بلغت الأهمية النسبية للصادرات التعدينية حوالى ٢٨,٣٪ .

جاءت الصادرات الصناعية فى المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية للصادرات السورية حيث بلغت كمتوسط الفترة حوالى ٣٨,٧٪ من جملة الصادرات وبلغت أدنى قيمة لها عام ١٩٨٤ حيث بلغت الأهمية النسبية للصادرات الصناعية حوالى ٢٨,٣٪ وأخذت اتجاها تصاعديا حيث بلغت أهميتها النسبية عام ١٩٨٦ حوالى ٥٦,٤٪ .

جاءت الصادرات الزراعية فى المركز الثالث والأخير من حيث الأهمية النسبية بالنسبة للصادرات السورية حيث بلغت قيمتها نحو ١٥٪ من جملة الصادرات السورية كمتوسط الفترة ٨٣-١٩٨٦ بلغت أعلى قيمة لها عام ١٩٨٤ حيث بلغت قيمة الصادرات الزراعية حوالى ٢٠,٨٪ من جملة الصادرات السورية وتراجعت الأهمية النسبية للصادرات السورية الزراعية لتصل عام ١٩٨٦ نحو ١٥,٤٪ من جملة الصادرات السورية لنفس العام مما يشير الى تذبذب قيمة الصادرات الزراعية بين ١١,٢٪ و ٢٠,٨٪ .

مما سبق يتضح أن هيكل الصادرات السورية يتركز فى الصادرات التعدينية والتى تأخذ أهميتها النسبية فى التراجع التدريجى ثم الصادرات الصناعية وتأتى الصادرات الزراعية فى المركز الأخير .

وهذا الموقف لا يفسر هيكل الصادرات السورية الآن ولكن يعطى اتجاها عاما لما قد يكون عليه موقف الصادرات السورية وهو تراجع الصادرات التعدينية وزيادة الأهمية النسبية للصادرات الصناعية وتذبذب الصادرات الزراعية حول المتوسط لتحتل المركز الأخير أيضا فى الأهمية النسبية .

(ب) الهيكل السلعى لواردات دول الشرق الأوسط :

تعتبر الواردات الجانب الآخر للتجارة الخارجية والتى لا تقل أهمية عن الصادرات ، وذلك لما لها من دور فعال فى تغذية الطلب المحلى وتنشيط الصناعى المحلية وذلك بخلق سوق تنافسى وتحسين المنتج المحلى .

وتحليل جانب الواردات سوف يلقى الضوء على امكانيات قيام تكتل اقتصادى تجارى فى منطقة الشرق الأوسط حيث سيعطى مؤشر عن احتياجات المنطقة من سلع وخدمات .

وسوف نتناول تحليل واردات دول الشرق الأوسط من خلال التصنيف الدولى المستخدم فى نشرات الأمم المتحدة حيث يتم تناول الواردات من خلال أربعة مجموعات رئيسية :

المجموعة الأولى : سلع غذائية وتموينية وهى عبارة عن جميع السلع الخاصة بالغذاء سواء كانت سلع فى صورة مادة خام مثل القمح - التفاح - الحيوانات الحية وخلافه أو سلع مصنعة مثل المعلبات - اللحوم- الدقيق .. الخ .

المجموعة الثانية : وقود وطاقة مثل البترول الخام ومنتجات البترول .

المجموعة الثالثة : آلات ومعدات وسيارات وهى عبارة عن جميع الآلات والمعدات وقطع الغيار اللازمة وسيارات الركوب والنقل .

المجموعة الرابعة : السلع الاستهلاكية سواء كانت سلع معمرة أو غير معمرة أو سلع كمالية أو ترفيهية وخلافه .

(١) الهيكل السلعى للواردات المصرية

لقد انتهجت الحكومة المصرية بداية من النصف الثانى للثمانينات سياسة التحرير التدريجى للتجارة الخارجية ، وكانت تهدف الى الحد من الواردات لتخفيف العبء على ميزان المدفوعات المصرى ، لذا فان سياسة التثبيت والاصلاح الاقتصادى التى انتهجتها مصر ساعدت على الحد من الواردات حيث تراجعت الواردات المصرية من ٨,٧ مليار دولار أمريكى عام ١٩٨٦ الى نحو ٨,٢ ملياردولار أمريكى عام ١٩٩٣ بانخفاض قدره ٥,٧٪ أيضا اتبعت الحكومة سياسة الاحلال محل الواردات وذلك للحد من الاستيراد خاصة وأن موارد النقد الأجنبى محدودة فى ظل محدودية الصادرات وفى ظل برامج التنمية الطموحة والتى تحتاج الى نقد أجنبى لتحويلها .

لذا فان تحليل هيكل الواردات المصرية الموضح بالجدول رقم (١٠) والذى يشير الى أن هيكل الواردات المصرية يتركز فى الواردات من السلع الغذائية والتموينية حيث تمثل نحو ٦٣,٥٪ من جملة الواردات المصرية كمتوسط الفترة محل الدراسة عام ١٩٨٣ حيث بلغت نحو ٥٧,٩٪ من جملة الواردات لنفس العام، ثم أخذت اتجاها تصاعديا خلال نفس الفترة حتى بلغت أعلاها عام ١٩٨٦ حيث بلغت نحو ٦٦,٢٪ من جملة الواردات المصرية وذلك يرجع فى حقيقة الأمر الى الزيادة السكانية فى مصر والتى تبلغ حوالى ٢,٥٪ سنويا حيث ارتفع عدد السكان من ٤٥ مليون نسمة عام ١٩٨٣ الى ٥١ مليون نسمة عام ١٩٨٦ ، بالاضافة الى عجز قطاع الانتاج المحلى على توفير احتياجات الطلب المحلى.

تأتى الواردات من الآلات والمعدات والسيارات فى المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية فى الواردات المصرية حيث بلغت نحو ٢٧,٧٪ كمتوسط الفترة محل الدراسة ، حيث لوحظ تذبذب حجم الواردات المصرية من الآلات والمعدات بين ٢٥,١٪ عام ١٩٨٥ ، ٢٨,٤٪ عام ١٩٨٧ ، وذلك لأهمية هذه الواردات لمواجهة خطة التنمية الاقتصادية فى مصر ودفع عجلة التصنيع والانتاج المحلى.

جدول رقم (١٠)
الهيكل السلعى للواردات المصرية
خلال الفترة من ٨٣-١٩٨٩

(نسبة مئوية)

البيان	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	متوسط الفترة
سلع غذائية وتموينية	٥٧,٩	٦١,٣	٦٦,١	٦٦,٢	٦٣,٨	٦٥,٨		٦٣,٥
وقود وطاقة	٥,٦	٤,٥	٣,٧	٣,٤	٢,٨	٢,٥		٣,٨
آلات ومعدات وسيارات	٣٠,٩	٢٨,٥	٢٥,١	٢٦,٢	٢٨,٤	٢٦,٨		٢٧,٧
سلع استهلاكية	٥,٦	٥,٧	٥,١	٤,٢	٥,٠	٤,٧		٥,٠
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : مرجع سابق .... United Nations, Statistics Year Book

احتلت الواردات الاستهلاكية المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية فى الواردات المصرية حيث بلغت نحو ٥٪ من جملة الورادات المصرية كمتوسط للفترة ٨٣-١٩٨٨ وتذبذبت حجم الواردات المصرية الاستهلاكية بين ٤,٧٪ ، ٥,٧٪ خلال الفترة محل الدراسة وجاءت الواردات من الوقود والطاقة فى المركز الأخير حيث بلغت نحو ٣,٨٪ كمتوسط الفترة محل الدراسة وتعتبر هذه الواردات عبارة عن وقود الطائرات ومنتجات البترول الى لا يمكن انتاجها فى مصر .

(٢) الهيكل السلعى للواردات الاسرائيلية

عقب انتهاج الحكومة الاسرائيلية سياسة التثبيت الاقتصادى وتشجيع الصادرات من خلال تخفيض العملة المحلية ثلاث مرات ، فان ذلك ساعد على تحقيق ميزة نسبية للصادرات الاسرائيلية فى السوق العالمى ، وعلى الجانب الآخر فان الحكومة الاسرائيلية قامت ببعض الاجراءات التى تهدف الى تقييد الواردات كانت أهمها :

- فرض ضريبة ٧٪ على كل الواردات
- تطبيق نظام الحصص على الواردات الاستهلاكية
- فرض ضريبة أعلى على السلع المستوردة والتى لها مقابل محلى بحيث يكون سعر السلعة المستوردة أعلى من سعر السلعة المنتجة محليا .
- تطبيق نظام حظر لبعض السلع المنتجة محليا
- تطبيق نظام الجودة والمواصفات على السلع المستوردة
- اتباع نظام المبادلة وفقا لاتفاقيات التجارة بالنسبة لبعض السلع .
- اشتراطات حصول المستورد على موافقة استيرادية قبل الاستيراد .

مما سبق يتضح مدى القيود التى تم وضعها على الواردات وذلك لتخفيف الضغط على الميزان التجارى الاسرائيلى ، وبالرغم من ذلك فان الواردات الاسرائيلية ارتفعت من ٩ مليار دولار عام ١٩٨٦ الى ١٨ مليار دولار عام ١٩٩٣ بزيادة بلغت حوالى ١٠٠٪ ، وذلك يرجع الى ضعف قطاع الانتاج عن تلبية احتياجات الطلب المحلى بالاضافة الى زيادة متوسط دخل الفرد فى اسرائيل والتى تبلغ حوالى ١٥٠٠٠دولار سنويا وتحتل اسرائيل المركز الثالث من دول الشرق الأوسط جميعها من حيث مستوى دخل الفرد .

ووفقا لاتفاقية الجات فان الحكومة الاسرائيلية تمشيا معها أعلنت أنها سوف تقوم بالغاء نظام الحصص والقيود الكمية على الواردات وسوف تعتمد على التعريفة الجمركية لحماية الصناعة الوطنية والحد من الواردات .

وبتحليل هيكل الواردات الاسرائيلية فان الجدول رقم (١١) يشير الى أن الواردات الاسرائيلية تتركز فى الواردات الغذائية والتموينية حيث تمثل نحو

جدول رقم (١١)
الهيكل السلعى للواردات الاسرائيلية
خلال الفترة من ٨٢-١٩٨٩

(نسبة مئوية)

البيان	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	متوسط الفترة
سلع غذائية وتموينية	٤١,٦	٤٥,٥	٤٨,٤	٥٣,٣	٥١,٧	٥٥,٤	٥٧,٦	٥٠,٤
وقود وطاقة	١٧,٦	١٧,٥	١٦,٤	٨,٠	٨,٥	٧,٢	٨,٢	١١,٩
آلات ومعدات وسيارات	٣٢,٠	٢٩,٧	٢٧,٤	٢٨,٩	٣٠,٥	٢٨,٣	٢٤,٧	٢٨,٨
سلع استهلاكية	٨,٨	٧,٣	٧,٨	٩,٨	٩,٨	٩,١	٩,٥	٨,٩
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : مرجع سابق .... United Nations, Statistics Year Book

٥٠,٤٪ من جملة الواردات الاسرائيلية خلال الفترة ٨٣-١٩٨٩ وبلغت أدنى نسبة عام ١٩٨٣ حيث بلغت الأهمية النسبية للواردات الغذائية نحو ٤٠,٦٪ وأخذت اتجاها عاما متزايدا لتصل فى نهاية الفترة الى أعلى نسبة وهى ٥٧,٦٪ من قيمة الواردات السلعية الاسرائيلية لعام ١٩٨٩ .

وجاءت الواردات السلعية من الآلات والمعدات والسيارات فى المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية حيث تمثل نحو ٢٨,٨٪ من جملة الواردات السلعية الاسرائيلية كمتوسط الفترة ٨٣-١٩٨٩ ويلاحظ أنها بلغت أدنى نسبة عام ١٩٨٥ حيث بلغت نحو ٢٧,٤٪ وارتفعت لتصل أعلاها عام ١٩٨٧ حيث بلغت نحو ٣٠,٥٪ من جملة الواردات السلعية الاسرائيلية .

وبتحليل الواردات السلعية من الوقود والطاقة يلاحظ أنها جاءت فى المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية حيث تمثل نحو ١١,٩٪ من جملة الواردات السلعية الاسرائيلية كمتوسط الفترة ٨٣-١٩٨٩ ، حيث يلاحظ أنها بلغت أدنى قيمة لها عام ١٩٨٦ حيث بلغت نحو ٨٪ وبلغت أعلى قيمة لها عام ١٩٨٣ حيث بلغت نحو ١٧,٦٪ مما يشير الى اتخاذها اتجاها متناقصا خلال الفترة محل الدراسة .

وتأتى الواردات السلعية الاستهلاكية فى المركز الأخير من حيث الأهمية النسبية لتصل قيمتها نحو ٨,٩٪ من قيمة الواردات السلعية كمتوسط الفترة حيث تأخذ اتجاها متزايدا حيث تبلغ أدنى قيمة لها عام ١٩٨٤ حيث تمثل نحو ٧,٣٪ وأعلى قيمة لها عام ١٩٨٧ لتمثل نحو ٩,٨٪ ثم تأخذ اتجاها متناقصا مرة أخرى لتصل فى نهاية الفترة عام ١٩٨٩ نحو ٩,٥٪ .

ويشير التحليل السابق الى أن الواردات الاسرائيلية تتركز فى الواردات الغذائية والتموينية حيث تمثل نصف الواردات الاسرائيلية تليها الواردات من الآلات والمعدات حيث تمثل الثلث ثم تأتى الواردات من الوقود والطاقة لتمثل ١١,٩٪ ثم الواردات الاستهلاكية لتمثل ٨,٩٪ .

(٣) *الهيكل السلعى للواردات الأردنية*

لقد تحمل الاقتصاد الأردنى الجزء الأكبر من المشكلة الفلسطينية خاصة النازحين والمهاجرين المقيمين بالأردن الى وقتنا هذا ، مما جعل الاقتصاد الأردنى يتحمل أعباء اضافية بالاضافة الى الاختلالات التى عانى منها الاقتصاد القومى ، ولقد بلغ عدد النازحين للأردن حوالى ١,٢ مليون نسمة بما يعادل ثلث سكان الأردن حتى عام ١٩٩١ .

لذا فان الواردات الأردنية ارتفعت من ٢,٤ مليار دولار عام ١٩٨٦ الى ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٩٣ بزيادة بلغت ٤٥٪ وذلك يرجع الى الضغط السكانى على الموارد ، ولذا فان تحليل هيكل الواردات السلعى من خلال الجدول رقم (١٢) يلاحظ الآتى :

- الواردات السلعية التموينية الغذائية تمثل نحو ٤٤,٢٪ من جملة الواردات الأردنية لمقابلة النزوح الكبير للاجئين الفلسطينيين ، وبلغت أعلى قيمة للواردات السلعية الأردنية من السلع الغذائية والتموينية عام ١٩٨٧ حيث بلغت حوالى ٤٧,٩٪ فى حين بلغت أدنى قيمة لها عام ١٩٨٣ حيث بلغت نحو ٤٠,٩٪ مما يشير الى أن الواردات السلعية من الغذاء والمواد التموينية تأخذ اتجاها تصاعديا خلال الفترة محل الدراسة .

- الواردات السلعية من الآلات والمعدات والسيارات وقطع الغيار تحتل المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية حيث تمثل نحو ٢٣,١٪ من جملة الواردات كمتوسط الفترة ٨٢-١٩٨٨ ، ولقد بلغت أدنى قيمة لها عام ١٩٨٤ حيث تبلغ نحو ٢١,٩٪ من قيمة الواردات السلعية لنفس العام وبلغت أعلى قيمة لها عام ١٩٨٨ لتمثل نحو ٢٥,٤٪ من قيمة الواردات السلعية الأردنية لنفس العام مما يشير الى أن الواردات السلعية الأردنية من الآلات والمعدات والسيارات تأخذ اتجاها عاما متصاعدا خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (١٢)
الهيكل السلعي للواردات الأردنية
خلال الفترة من ٨٣-١٩٨٩

(نسبة مئوية)

البيان	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	متوسط الفترة
سلع غذائية وتموينية	٤٠,٩	٤٣,٠	٤٢,١	٤٦,٢	٤٧,٩	٤٥,١		٤٤,٢
وقود وطاقة	١٩,٤	٢٠,٦	٢١,٩	١٤,٣	١٧,١	١٥,٧		١٨,٢
آلات ومعدات وسيارات	٢٣,٥	٢١,٣	٢٢,٤	٢٢,٥	٢٣,٢	٢٥,٤		٢٣,١
سلع استهلاكية	١٦,٣	١٥,٠	١٣,٧	١٧,٠	١٣,٩	١٣,٨		١٤,٩
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : مرجع سابق .... United Nations, Statistics Year Book

- واردات الأردن من الوقود والطاقة تحتل المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية لتمثل نحو ١٨,٢٪ من جملة الواردات السلعية الأردنية كمتوسط الفترة ٨٣-١٩٨٨ ، وتبلغ أدنى قيمة لها عام ١٩٨٦ حيث تبلغ نحو ١٤,٣٪ فى حين تبلغ أعلى قيمة لها عام ١٩٨٤ حيث تبلغ حوالى ٢٠,٦٪ من جملة الواردات السلعية الأردنية لنفس العام مما يشير الى أن الواردات الأردنية من الوقود والطاقة تأخذ اتجاها عاما متناقصا خلال الفترة محل الدراسة.

- تأتى الواردات الأردنية من السلع الاستهلاكية فى المركز الأخير من حيث الأهمية النسبية حيث تمثل نحو ١٤,٩٪ من جملة الواردات كمتوسط الفترة ، فى حين نلاحظ أنها تأخذ اتجاها عاما متناقصا حيث تبلغ أعلى قيمة لها فى بداية الفترة حيث تبلغ ١٦,٣٪ من قيمة الواردات وأدنى قيمة لها ١٣,٨٪ فى نهاية الفترة .

نخلص مما سبق الى أن الواردات السلعية الأردنية تتركز فى واردات السلع الغذائية والتموينية حيث تمثل ٤٤,٢٪ وتأتى الواردات من الآلات والمعدات والسيارات فى المركز الثانى حيث تمثل ٢٣,١٪ ثم تأتى الواردات من الوقود والطاقة فى المركز الثالث حيث تمثل نحو ١٨,٢٪ ثم تاتى الواردات من السلع الاستهلاكية فى المركز الأخير لتمثل ١٤,٩٪ .

(٤) الهيكل السلعى للواردات التركية

لقد اتبعت الحكومة التركية بعد سياسة الاصلاح الاقتصادى التى انتهجتها عام ١٩٨٠ سياسة تحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال إزالة بعض القيود المفروضة على قطاع التجارة الخارجية بشكل تدريجى وذلك من خلال الغاء نظام الحصص المفروضة على الواردات ولكن بشرط استمرار الحصول على تراخيص استيراد للسلع المنتجة محليا للمحافظة على الصناعة المحلية . ففى عام ١٩٨٣ بدأت مرحلة تحرير الواردات من خلال الغاء نظام القيود الكمية وفقا لطبيعة السلع المستوردة من حيث كونها سلع استهلاكية أو وسيطة أو رأسمالية وذلك وفقا لاحتياجات الطلب المحلى على نوعية السلع .

أيضا اتبعت الحكومة التركية نظام تخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع مع عدم الاخلال بمبدأ حماية للصناعة الوطنية . مما ساعد على حماية معظم الصناعات والمشروعات الوطنية على الاستمرار وعلى الانتاج ، لأن عملية تحرير الواردات بشكل غير منظم من الممكن أن يؤدى الى القضاء على الانتاج المحلى .

ولكن من خلال تحليل تطور الواردات السلعية التركية خلال الفترة ١٩٩٣/٨٦ لوحظ أن الواردات التركية ارتفعت من ١١,١ مليار دولار عام ١٩٨٦ الى نحو ٢٩,١ مليار دولار عام ١٩٩٣ بزيادة بلغت نحو ١٦٢٪ .

وترجع زيادة حجم الواردات الى أسباب عديدة أهمها أنه تم تحرير بعض القيود على الواردات فى حين لم يتم تطوير قطاع الانتاج بما يمكن من تغطية حاجة الطلب المحلى ربما يمكنه من الاحلال محل الواردات . أيضا زيادة الكثافة السكانية خلال الفترة ٨٦-١٩٩٣ بمعدل زيادة بلغ نحو ١,٧٪ سنويا مما زاد من حجم الطلب المحلى على الواردات وسبب فى الضغط على الموارد المحلية المحدودة .

ويشير جدول رقم (١٣) الى تركز الواردات السلعية التركيز فى واردات السلع الغذائية والتموينية حيث تبلغ الواردات السلعية الغذائية حوالى ٤٠,١٪ من

جدول رقم (١٣)
الهيكل السلعى للواردات التركية
خلال الفترة من ٨٣-١٩٨٩

(نسبة مئوية)

البيان	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	متوسط الفترة
سلع غذائيه وتموينية	٣٥,٢	٣٧,٥	٣٧,٢	٤١,٢	٤٥,١	٤٥,١		٤٠,١
وقود وطاقة	٤٣,٧	٣٥,٤	٣٣,٢	١٩,٥	٢٢,٧	٢١,٠		٢٩,١
آلات ومعدات وسيارات	٢١,٣	٢٥,٧	٢٧,٤	٣٦,٩	٢٩,٠	٣٠,٤		٢٨,٣
سلع استهلاكية	٠,٨	١,٤	٢,٢	٣,٤	٣,٧	٣,٥		٢,٥
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : مرجع سابق .... United Nations, Statistics Year Book

جملة الواردات التركية خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨ ، وبلغت أدنى قيمة لها عام ١٩٨٣ حيث تمثل ٣٥,٢٪ ارتفعت لتصل الى نحو ٤٥,١٪ عام ١٩٨٨ مما يشير الى اتخاذها اتجاها تصاعديا خلال الفترة محل الدراسة .

أيضا يشير الجدول رقم (١٣) الى أن واردات الوقود والطاقة تأتى فى المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية للواردات التركية حيث تبلغ حوالى ٢٩,١٪ كمتوسط الفترة ٨٣-١٩٨٨ ، تحتل أعلى قيمة لها عام ١٩٨٣ حيث تبلغ نحو ٤٣,٧٪ من جملة الواردات التركية وتأخذ اتجاها عاما متناقصا خلال فترة الدراسة لتصل الى أقل قيمة لها ٢١٪ عام ١٩٨٨ .

جاءت الواردات السلعية من الآلات والمعدات فى المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية حيث تمثل نحو ٢٨,٣٪ كمتوسط الفترة ٨٣-١٩٨٨ ولوحظ أن قيمة الواردات السلعية من الآلات والمعدات أخذت اتجاها متزايدا خلال الفترة من ٨٣-١٩٨٨ مما يشير الى تزايد أهميتها النسبية لكى تفى باحتياجات قطاع الانتاج المحلى والطلب على السيارات ووسائل النقل العام .

جاءت الواردات من السلع الاستهلاكية فى المركز الأخير من حيث الأهمية النسبية بالنسبة للواردات السلعية حيث بلغت متوسط قيمتها خلال الفترة ٨٣ ١٩٨٨ نحو ٢,٥٪ وبلغت أدنى قيمة لها عام ١٩٨٣ حيث بلغت نحو ٠,٨٪ وأعلى قيمة لها عام ١٩٨٧ حيث بلغت نحو ٣,٧٪ من قيمة الواردات السلعية .

نخلص مما سبق الى أن الواردات السلعية التركية تتركز فى الواردات من السلع الغذائية والتموينية حيث تبلغ نحو ٤٠,١٪ كمتوسط الفترة مع اتخاذها اتجاها متصاعدا وتأتى واردات الوقود فى المركز الثانى حيث تمثل نحو ٢٩,١٪ من قيمة الواردات السلعية التركية مع اتخاذها اتجاها متناقصا ، وجاءت الواردات السلعية من الآلات والمعدات فى المركز الثالث بأهمية نسبية بلغت نحو ٢٨,٣٪ مع اتخاذها اتجاها متزايدا فى حين بلغت الأهمية النسبية للواردات الاستهلاكية نحو ٢,٥٪ وفى المركز الأخير بالنسبة للواردات السلعية التركية مع اتخاذها اتجاها عاما متزايدا خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨ .

(٥) هيكل الواردات السلعية السورية

تأخذ الواردات السلعية السورية اتجاها عاما متزايد خلال الفترة ٨٦-١٩٩٣ حيث بلغت عام ١٩٨٦ نحو ٢ مليار دولار ارتفعت لتصل عام ١٩٩٣ نحو ٤,١ مليار دولار بزيادة بلغت نحو ١٠٥٪ ، وترجع زيادة قيمة الواردات الى زيادة عدد السكان بسوريا بمعدل يفوق معدل زيادة الناتج المحلى ، بالاضافة الى ضعف قطاع الانتاج على تلبية الاحتياجات الخاصة بالطلب المحلى وذلك للاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد السورى .

ونظرا لضعف البيانات المنشورة فى النشرات الدولية فان جدول رقم (١٤) يشير الى هيكل الواردات السلعية للواردات السورية خلال الفترة من ٨٣ ١٩٨٦ حيث ذلك هو آخر بيان تم نشره فى نشرات الأمم المتحدة حيث يلاحظ الآتى :

- تتركز الواردات السلعية السورية فى واردات السلع الغذائية والتموينية حيث تمثل نحو ٤٤,٣٪ من الواردات السلعية السورية خلال الفترة ٨٣ ١٩٨٩ مع اتخاذها اتجاها متصاعدا حيث بلغت أدنى قيمة لها عام ١٩٨٣ تمثل ٤٠,١٪ من قيمة الواردات السلعية لعام ١٩٨٣ ، وارتفعت لتصل عام ١٩٨٦ نحو ٥٠,٢٪ من قيمة الواردات السلعية لعام ١٩٨٦ .

- تأتى واردات الوقود فى المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية حيث تمثل نحو ٢٨٪ من جملة الواردات السلعية السورية للفترة ٨٣-١٩٨٦ وتبلغ أقصى قيمة لوارادات الوقود عام ١٩٨٣ حيث تبلغ ٣٠,١٪ وتأخذ اتجاها متناقصا لتصل الى أدنى قيمة لها عام ١٩٨٦ حيث بلغت نحو ١٨,٢٪ من قيمة الواردات السلعية السورية لنفس العام .

- جاءت الواردات السلعية من الآلات والمعدات والسيارات فى المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية للواردات السورية للفترة ٨٣-١٩٨٦ حيث بلغت قيمتها نحو ٢٢,٦٪ كمتوسط من قيمة الواردات السلعية السورية لنفس

جدول رقم (١٤)
الهيكل السلعي للواردات السورية
خلال الفترة من ٨٣-١٩٨٩

(نسبة مئوية)

البيان	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	متوسط الفترة
سلع غذائية وتموينية	٤١,١	٤٠,٣	٤٤,٩	٥٠,٢	--	--	--	٤٤,٣
وقود وطاقة	٣٠,١	٢٤,٣	٢٩,٢	١٨,٢	--	--	--	٢٨,٠
آلات ومعدات وسيارات	٢٢,٦	٢٠,٦	٢٠,٥	٢٦,٥	--	--	--	٢٢,٦
سلع استهلاكية	٥,٢	٤,٨	٥,٣	٥,١	--	--	-	٥,١
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

-- غير متوفرة

المصدر : مرجع سابق .... United Nations, Statistics Year Book

الفترة ، وبلغت أدنى قيمة لها فى بداية الفترة حيث تمثل ٢٢,٦٪ بينما أعلى قيمة لها فى نهاية الفترة وتمثل نحو ٢٦,٥٪ مما يشير الى أنها تأخذ اتجاها تصاعديا خلال الفترة ٨٣-١٩٨٦ .

- جاءت الواردات الاستهلاكية فى المركز الأخير من حيث الأهمية النسبية بالنسبة للواردات السورية خلال الفترة ٨٣-١٩٨٦ حيث بلغت نحو ٥,١٪ كمتوسط الفترة من قيمة الواردات السلعية كمتوسط الفترة وتذبذبت قيمة الواردات السلعية الاستهلاكية ما بين ٤,٨٪ عام ١٩٨٤ الى ٥,٣٪ عام ١٩٨٥ .

نخلص مما سبق الى أن الواردات السلعية السورية تتركز فى واردات الغذاء والتموين حيث تمثل ٤٤,٣٪ ، ثم تأتى واردات الوقود لتمثل نحو ٢٨٪، ثم تأتى واردات الآلات والمعدات والسيارات لتحتل المركز الثالث وتمثل نحو ٢٢,٦٪ وجاءت الواردات الاستهلاكية فى المركز الأخير لتمثل نحو ٥,١٪ .

(٦) الهيكل السلعى لتجارة فلسطين الخارجية

لقد أن الآوان للتعامل مع أراضى الضفة الغربية وغزة على أنها دولة فلسطين حتى لا تظل سيادتها ومعالمها غائبة عن الكيان العربى ، لذا فاننا سوف نتعامل مع بيانات الضفة الغربية وغزة على أنها بيانات دولة فلسطين.

وبالرغم من القصور الشديد فى البيانات وتضاربها إلا أن دولة فلسطين الآن تتكون من قطاع غزة والضفة الغربية والتى تبلغ مساحتها ٦٠٠٠ كيلو متر مربع وعدد سكانها ١,٩ مليون نسمة عام ١٩٩١ ، ويبلغ نصيب الفرد الى اجمالى الناتج ١٧١٠ دولار (١٠)

وعقب اعلان المبادىء الذى تم توقيعه فى أوسلو فى الأونة الأخيرة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الحكومة الاسرائيلية ، بدأ تحديد الاحتياجات الفعلية لتنمية وتأسيس دولة فلسطين بمعناها الحقيقى والملائم لكى تنضم الى الصف العالمى كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد الدولى ، ولذا فان البنك الدولى يتضمن الاحتياجات الاستثمارية للمراحل الثلاث لتنفيذ هذا الاتفاق والتى بلغت جملة الاستثمارات المطلوبة له ٣ مليار دولار أمريكى منها ١,٣٥ مليار للمدى المتوسط ، ١,٦ مليار للمدى الطويل .

وعلى أى الأحوال فانه بدأ البناء فى دولة فلسطين وبمساعدات من الهيئات الدولية ولذا فان تحليل التجارة الخارجية لدولة فلسطين يعتبر تحليل لاحق والتحليل السابق الذى سوف نتناوله ربما يعطى مؤشرا لمستقبل التجارة الخارجية فى دولة فلسطين ومدى امكانيات انضمامها للتكتل العربى الشرق أوسطى .

بالاضافة الى مما سبق فان الاقتصاد الفلسطينى يعتبر ارتباطه أقوى بالاقتصاد الاسرائيلى والأردنى نظرا للجوار والتماثل الشديد من حيث التركيب الديموجرافى الطبوغرافى للظروف الاقتصادية والبيئية للبلدين ، يتضح ذلك من خلال الجدول رقم (١٥) حيث يوضح أن الواردات الفلسطينية بلغت كمتوسط

جدول رقم (١٥)

حجم التبادل التجارى للأراضى الفلسطينية واتجاهاته خلال الفترة

١٩٨٦ - ١٩٩٣

"مليون دولار"

البيان	حجم التبادل التجارى			التجارة الخارجية مع اسرائيل			التجارة الخارجية مع الأردن			التجارة الخارجية مع الدول الأخرى		
	واردات	صادرات	الميزان التجارى	واردات	صادرات	الميزان التجارى	واردات	صادرات	الميزان التجارى	واردات	صادرات	الميزان التجارى
١٩٨٦	٨٩٠	٣٧٩,٨	٥٢٠,٢-	٧٩٩,٨	٢٧٤,٦	٥٢٣,٢-	١٠,٩	١٠٢,١	٩١,٢	٨١,٣	٣,١	٧٨,٢-
١٩٨٩	٦٢٦,٧	١٥٣,١	٤٧٣,٦-	٥١٥,٨	١٠٨,٨	٤٠٧	٨,٥	٤٠,٤	٣١,٩	١٠٢,٤	٣,٩	٩٨,٢-
١٩٩١	١١١٩,٨	٢٣٧,٩	٨٨١,٩-	٩٧٦,٤	١٨٩,٩	٧٨٦,٥-	٩,٢	٣٨,٥	٢٩,٣	١٣٤,٢	٩,٥	١٢٤,٧-
١٩٩٣	١٢٥٥	٢٩٤,٨	٩٦٠,٢	١١١٠,١	٢٣٨,٦	٨٧١,٥-	٩,٨	٥٣,٤	٤٢,٧	١٣٥,٢	٣,٨	١٣٢,٠-
متوسط الفترة	٩٧٢,٨	٢٦٦,٤	٧٠٦,٤-	٨٥٠,٥	٢٠٢,٩	٦٤٧,٦-	٩,٦	٥٨,٤	٤٨,٨	١١٢,٧	٥,١	١٠٨,٢-
التوزيع النسبي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٧,٤	٧٦,٢	٩٧٦	٠,٩	٢١,٩		١١,٧	١,٩	٨,٤

المصدر : التقرير العربى الموحد - ١٩٩٥ - جامعة الدول العربية .

الفترة ٨٦-١٩٩٣ نحو ٩٧٢,٨ مليون دولار يأتى من اسرائيل حوالى ٨٥٠,٥ مليون دولار تمثل ٨٧,٤٪ ، ومن الأردن حوالى ٩,٦٪ مليون دولار تمثل ٠,٩٪ ، ومن الدول الأخرى نحو ١١٢,٧ مليون دولار تمثل ١١,٧٪ ، مما يشير الى تركز واردات فلسطين من اسرائيل وارتباطها ارتباطا وثيقا بالدولة الاسرائيلية .

وبتحليل الهيكل الجغرافى للصادرات الفلسطينية يلاحظ أن الصادرات الفلسطينية بلغت نحو ٢٦٦,٤ مليون دولار كمتوسط الفترة ٨٦-١٩٩٣ ، يذهب منها حوالى ٢٠٢,٩ مليون دولار لاسرائيل تمثل نحو ٧٦,٢٪ من جملة الصادرات الفلسطينية ، ويذهب نحو ٥٨,٤ مليون دولار للأردن تمثل نحو ٢١,٩٪ من جملة الصادرات الفسطينية ، ويذهب الباقى للدول الأخرى والتى تمثل نحو ١,٩٪ من جملة الصادرات الفلسطينية .

وهذا يشير الى تركز تجارة فلسطين مع اسرائيل أولا بنسبة تصل الى نحو ٧٥٪ ثم الأردن ثم الدول الأخرى .

أيضا بتحليل العجز فى الميزان التجارى لدولة فلسطين لوحظ أن هذا العجز بلغ حوالى ٧٠٦,٤ مليون دولار يذهب نحو ٩١,٦٪ منه الى اسرائيل والباقى الى الدول الأخرى بينما التجارة مع الأردن تحقق فائض فى الميزان التجارى بين فلسطين والأردن يبلغ حوالى ٤٨,٨ مليون دولار .

وبتحليل اتجاه التجارة الخارجية للاراضى الفلسطينية يلاحظ أن الواردات الفسطينية تأخذ اتجاها عاما متزايدا خلال الفترة حيث تصل الواردات عام ١٩٨٦ نحو ٨٩٠ مليون دولار ارتفعت لتصل الى نحو ١٢٥٥ مليون دولار عام ١٩٩٣ بزيادة بلغت نحو ٤١٪ .

الصادرات الفلسطينية تأخذ اتجاها عاما متناقصا نظرا لزيادة أعداد السكان خاصة بعد توقيع اتفاقية السلام واتفاق غزة أريحا حيث بلغت فى

بداية الفترة نحو ٣٧٩,٨ مليون دولار بلغت فى نهاية الفترة نحو ٢٩٤,٨ مليون دولار بانخفاض بلغ حوالى ٢٢,٤٪ .

وبتحليل تطور العجز فى الميزان التجارى للأراضى الفلسطينية لوحظ من خلال الجدول أن العجز تزايد من ٥٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٦ الى ٩٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ بزيادة بلغت نحو ٨٤,٦٪ .

وبتحليل تجارة الأراضى الفلسطينية مع اسرائيل لوحظ أن الواردات الفلسطينية من اسرائيل ارتفعت من ٧٩٩,٨ مليون دولار عام ١٩٨٦ الى ١١١٠,١ مليون دولار عام ١٩٩٣ بزيادة بلغت نحو ٢٨,٨٪ .

أيضا أخذت الصادرات الفلسطينية لاسرائيل اتجاها متناقصا خلال الفترة محل الدراسة حيث بلغت نحو ٢٧٤,٦ مليون دولار عام ١٩٨٦ انخفضت لتصل عام ١٩٩٣ الى ٢٣٨,٦ مليون دولار بانخفاض بلغ نحو ١٣,١٪ .

وبتحليل عجز الميزان التجارى بين اسرائيل والأراضى الفلسطينية لوحظ أن العجز الذى حققه الميزان التجارى أخذ اتجاها متزايدا خلال الفترة محل الدراسة حيث بلغ فى بداية الفترة ٥٢٣,٢ مليون دولار ارتفع ليصل الى ٨٧١,٥ مليون دولار عام ١٩٩٣ بزيادة بلغت حوالى ٦٦,٦٪ .

وبتحليل تجارة الأراضى الفلسطينية الخارجية مع الأردن لوحظ أن الواردات الاسرائيلية من الأردن أخذ اتجاها متناقصا خلال الفترة محل الدراسة عام ٨٦-١٩٩٣ ، حيث بلغت فى بداية الفترة ١٠,٩ مليون دولار انخفضت لتصل الى ٩,٨ مليون دولار فى نهاية الفترة بانخفاض بلغ ١٠,١٪ ، أيضا لوحظ أن الصادرات الفلسطينية للأردن أخذت اتجاها متناقصا حيث بلغت عام ١٩٨٦ نحو ١٠٢,١ مليون دولار انخفضت لتصل عام ١٩٩٣ نحو ٥٢,٤٪ مليون دولار بانخفاض بلغ ٤٨,٧٪.

أيضا لوحظ أن الفائض فى الميزان التجارى أخذ اتجاها عاما متناقصا خلال الفترة ٨٦-١٩٩٣ حيث بلغ الفائض فى بداية الفترة ٩١,٢ مليون دولار الى ٤٢,٧ مليون دولار عام ١٩٩٣ بانخفاض بلغ حوالى ٥٣,٢٪ .

وبتحليل تجارة الأراضى الفلسطينية مع الدول الأخرى لوحظ أن الواردات الفلسطينية للدول الأخرى تأخذ اتجاها متناقصا فى حين أن الصادرات تأخذ اتجاها عاما متزايدا ، وذلك أن الواردات بلغت عام ١٩٨٦ نحو ٨١,٣ مليون دولار ارتفعت لتصل عام ١٩٩٣ الى نحو ١٣٥,٢ مليون دولار بارتفاع بلغ ٦٦,٣٪ بينما بلغت الصادرات الفلسطينية الى الدول الأخرى نحو ٣,١ مليون دولار عام ١٩٨٦ ارتفعت لتصل عام ١٩٩٣ نحو ٣,٨ مليون دولار بزيادة بلغت نحو ٢٢,٦٪ .

أيضا ارتفع العجز فى الميزان التجارى بين الأراضى الفلسطينية والدول الأخرى من ٧٨,٢ مليون دولار عام ١٩٨٦ الى ١٣٢ مليون دولار عام ١٩٩٣ بزيادة بلغت نحو ٦٨,٧٪ .

ثالثا : الهيكل الجغرافى لتجارة الشرق الأوسط الخارجية

رغم أن فكرة التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية فكرة قديمة وكانت جزء من التوجه العربى نحو التعاون العربى ، الا أن حجم التجارة البينية للدول العربية لا تتعدى ٨-١٢٪ ، ومع بدء ظهور فكرة التعاون الاقتصادى لدول الشرق الأوسط ، وظهور فكرة التكتل التجارى بين دول الشرق الأوسط وانضمام تركيا وايران واسرائيل للتعاون الاقتصادى الشرق أوسطى إلا أن حجم التبادل الشرق أوسطى لا يتعدى ٧,٥-٨٪ (١١)، مما يشير الى ضعف حجم التبادل لدينا بين الدول الشرق أوسطية . ويرجع ذلك فى حقيقة الأمر الى التشابه الكبير بين الاقتصادات الشرق أوسطية من حيث هيكل الانتاج مما يجعل هيكل الصادرات الى حد ما متشابه ومن خلال تحليل الهيكل الجغرافى سوف يتم توضيح الاتجاهات العامة لتجارة دول الشرق الأوسط لذا فسوف نتناول بالتحليل هيكل التوزيع الجغرافى للصادرات والواردات الشرق أوسطية لكى نوضح توجهات تجارة دول الشرق الأوسط وسوف يتم توحيد بيانات الدول حتى يمكن مقارنة توجهات التجارة بشكل من التحليل خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨ وهى الفترة التى توافرت عنها البيانات المنشورة فى نشرات الأمم المتحدة .

(١) الهيكل الجغرافى لتجارة مصر الخارجية

يشير جدول رقم (١٦) الى هيكل تجارة مصر الخارجية حيث أنه بتحليل الجدول يتضح أن هيكل الواردات المصرية خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨ تركز فى التوجه نحو الحصول على احتياجاته من سوق المجموعة الأوروبية حيث استحوذت على ٤٠-٤٤٪ من جملة الواردات المصرية للفترة ٨٣-١٩٨٨ وجاءت سوق الدول النامية فى المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغت نسبة واردات مصر من الدول النامية هى من ١٨-٢٣,١٪ من جملة الواردات المصرية، وجاءت السوق الأمريكية فى المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية ، وهكذا يتضح تركز الواردات المصرية فى سوق المجموعة الأوروبية تتجه للتسهيلات والاتفاقيات التجارية التى تم عقدها خلال الثمانينات .

جدول رقم (١٦)
الهيكل الجغرافى لتجارة مصر الخارجية
خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨

نسبة مئوية (٪)

البيان	الـــواردات			الصـــادرات		
	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٨
المجموعة الأوروبية (١٢ دولة)	٤٤,٠	٣٨,٢	٤٠,٨	٤١,٦	٣٥,٥	٣٧,١
الولايات المتحدة الأمريكية ودول	١٦,١	١٥,٣	١١,٩	٦,٦	٢,٩	٦,٣
الدول النامية	١٨,٦	٢٢,٠	٢٣,١	٣٢,٥	٣٩,٦	٣٩,٤
اليابان	٥,٠	٥,٤	٥,٠	٢,٦	٢,٧	٤,٧
دول أخرى	١٦,٣	١٩,٠	١٦,٢	١٦,٧	٢٩,٣	١٢,٥
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الدول النامية : الدول الأفريقية دول أمريكية /المكسيك - الدول النامية الأسيوية - جزر المحيط الهادى .

المصدر : مرجع سابق United Nations, Statistics Year Book ....

وفى الجانب الآخر بتحليل هيكل الصادرات الجغرافى يتضح من تحليل الهيكل أن الصادرات المصرية تتجه الى سوق المجموعة الأوروبية أيضا حيث تستحوذ على حوالى ٣٥-٤١٪ من جملة الصادرات المصرية ، تأتى أيضا سوق الدول النامية وهى دول القارة الأسيوية من دول عربية وخلافه ودول القارة الأفريقية ثم دول أمريكا اللاتينية لتستحوذ على حوالى ٢٩-٣٩٪ من جملة الصادرات المصرية ثم تأتى السوق اليابانية .

وبتحليل هذه التوجهات يلاحظ ان السوق الايطالية تستحوذ على ١١-١٨٪ من الصاردات المصرية بينما السوق الاسرائيلية تستحوذ على ٦,٩-١٢٪ من جملة الصادرات المصرية باتجاه متناقص خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨ . بينما تحصل مصر على نحو ١١,٩-١٦,١٪ من جملة وارداتها من السوق الأمريكية ونحو ٧-٨٪ من السوق الإيطالية ونحو ١٠-١١٪ من السوق الألمانية باتجاه عاما متزايد خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨ .

والسوق الأوروبية هى السوق المفضلة لتجارة مصر الخارجية من ناحية الواردات أو الصادرات حيث تبلغ حجم واردات مصر من القارة الأوروبية حوالى ٥٧-٥٨٪ من جملة الواردات المصرية وتستحوذ أيضا القارة الأوروبية على حوالى ٤٥-٥١٪ من الصادرات المصرية.

(٢) الهيكل الجغرافى لتجارة اسرائيل الخارجية

تعتبر اسرائيل من الدول التى تسعى الى تكوين تكتل شرق أوسطى للتعاون الاقتصادى والتجارى بين دول الشرق الأوسط ، وتتركز صادراتها فى السلع الصناعية ، بينما وارداتها فى السلع الغذائية والتموينية .

وبتحليل الهيكل الجغرافى لتجارتها الخارجية من خلال الجدول رقم (١٧) يلاحظ أيضا تركز صاردااتها وارداتها فى السوق الأوروبية مثل مصر تماما حيث يلاحظ أن السوق الأسرائيلى يفى احتياجات وارداته من السوق الأوروبية حيث

جدول رقم (١٧)
الهيكل الجغرافى لتجارة اسرائيل الخارجية
خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨

نسبة مئوية (٪)

البيان	الـواردات			الصـادرات		
	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٨
المجموعة الأوروبية (١٢ دولة)	٤٢,٢	٥١,٥	٥٢,٠	٣٦,١	٣٠,٧	٣٣,٠
الولايات المتحدة الأمريكية ودول	١٩,٣	١٨,٨	١٦,٧	٢٦,١	٣٢,٩	٣٠,٧
الدول النامية	٩,٤	٩,٥	١١,٠	١٦,٣	١٦,٠	٢٠,٩
اليابان	٣,٢	٣,٢	٣,٧	٣,٧	٤,٥	٦,٧
دول أخرى	٢٥,٩	١٧,٠	١٦,٦	١٧,٨	١٥,٩	٨,٧
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الدول النامية : أفريقيا - آسيا بدون الاتحاد السوفيتى وجزر المحيط الهادى

المصدر : مرجع سابق United Nations, Statistics Year Book ....

تبلغ الواردات الاسرائيلية من سوق المجموعة الأوروبية نحو ٤٢-٥٢٪ ، بينما توجه اسرائيل نحو ٣٢-٣٦٪ من جملة صادراتها الى سوق المجموعة الأوروبية.

تأتى السوق الأمريكية فى المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية لتجارة اسرائيل الخارجية حيث تبلغ متوسط حجم الواردات الاسرائيلية من السوق الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية) نحو ١٦-١٩٪ بينما تبلغ حجم الصادرات الاسرائيلية للسوق الأمريكية حوالى ٢٦-٣١٪ من جملة الصادرات الاسرائيلية خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨.

يأتى سوق الدول النامية فى المركز الثانى باتجاه متزايد فى اتجاه تجارة اسرائيل الخارجية حيث تبلغ الواردات الاسرائيلية من سوق الدول النامية نحو ٩-١١٪ باتجاه متزايد وأيضا تبلغ الصادرات الأسرائيلية الى الدول النامية حوالى ١٦-٢١٪ باتجاه متزايد أيضا خلال الفترة محل الدراسة .

ويرجع ذلك الى فترة السلام الذى بدأت مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وتوسيع حركات السلام بين اسرائيل والدول العربية مما يتوقع زيادة حجم تجارة اسرائيل الخارجية مع الدول العربية أفريقية - أسيوية.

وبتحليل أكثر عمقا لتجارة اسرائيل الخارجية يلاحظ أن اسرائيل تحصل على نحو ٦٤٪ من جملة وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وألمانيا وفرنسا وايطالية والمملكة المتحدة البريطانية ، بينما توجه حوالى من ٤٨,٧٪ من صادراتها الى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية وألمانيا وفرنسا وايطالية ، مما يوضح أن تجارة اسرائيل الخارجية تتجه بصفة عامة الى الدول الأوروبية .

(٣) الهيكل الجغرافى لتجارة تركيا الخارجية

وبتحليل الهيكل الجغرافى لتجارة تركيا الخارجية خلال الفترة ٨٣ ١٩٨٨ من خلال جدول رقم (١٨) يلاحظ أن تجارة تركيا الخارجية تتركز فى سوق الدول النامية حيث تستحوذ الدول النامية على نحو من ٣٤-٥٠٪ من واردات تركيا ونحو ٣٩-٤٨٪ من صادرات تركيا خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨.

حيث يلاحظ أن الواردات التركية تأخذ اتجاها متناقصا خلال الفترة محل الدراسة ناحية الدول النامية حيث تبلغ ٤٩,٨٪ عام ١٩٨٣ ثم تقل لتصل عام ١٩٨٨ نحو ٣٢,٣٪ ونجد أن الصادرات التركية تأخذ اتجاها متناقصا أيضا ناحية الدول النامية حيث تبلغ حجم الصادرات التركية عام ١٩٨٣ للدول النامية حوالى ٤٧,٧٪ من جملة الصادرات التركية ثم تأخذ اتجاها متناقصا لتصل عام ١٩٨٨ الى نحو ٤٠,٩٪ من جملة الصادرات التركية لنفس العام .

تأتى سوق المجموعة الأوروبية فى المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية لتوجهات تجارة تركيا الخارجية حيث تبلغ الواردات التركية من سوق المجموعة الأوروبية نحو ٢٧,٥٪ فى بداية الفترة متخذة اتجاها متزايدا خلال الفترة لتصل الواردات التركية من سوق المجموعة الأوروبية الى نحو ٤١٪ من جملة الواردات التركية لعام ١٩٨٨ ، أيضا أخذت الصادرات التركية اتجاها متزايدا ومطردا ناحية سوق المجموعة الأوروبية حيث بلغت الصادرات التركية الى المجموعة الأوروبية عام ١٩٨٣ نحو ٣٦,٢٪ من جملة الصادرات التركية ازدات لتصل الى نحو ٤٣,٧٪ من جملة الصادرات التركية لدول المجموعة الأوروبية لعام ١٩٨٨ . مما يشير الى أن تركيا تحاول تغير مسار تجارتها الخارجية من سوق الدول النامية الى سوق المجموعة الأوروبية المشتركة .

يأتى السوق الأمريكى واليابانى فى المركز الثالث من ناحية الأهمية النسبية لتجارة تركيا الخارجية حيث تبلغ الصادرات التركية الى السوق الأمريكى واليابان نحو ٤,٥-٦,٥٪ ، ٣,٤-٣,٧٪ من جملة الصادرات التركية باتجاها متزايدا بينما الواردات التركية من السوق الأمريكى واليابانى تبلغ نحو ٩,٥٪-١٠,٦٪ ،

جدول رقم (١٨)
الهيكل الجغرافي لتجارة تركيا الخارجية
خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨

نسبة مئوية %

البيان	الـواردات			الصـادرات		
	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٨
المجموعة الأوروبية (١٢ دولة)	٢٧,٥	٤١,٢	٤١,١	٣٦,٢	٤٣,٨	٤٢,٧
الولايات المتحدة الأمريكية ودول	٩,٥	١,٦	١٠,٦	٤,٥	٥,٥	٦,٥
الدول النامية	٤٩,٨	٣٢,٤	٣٣,٣	٤٧,٧	٣٩,٦	٤٠,٩
اليابان	٥,٦	٦,١	٧,٦	٣,٤	٤,١	٣,٧
دول أخرى	٧,٨	٨,٧	٧,٤	٨,١	٧,٠	٥,٢
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : مرجع سابق United Nations, Statistics Year Book ....

٥,٦-٧,٦٪ من جملة الواردات التركية باتجاهها متزايدا أيضا . مما يشير الى أن تركيا تغير من مسار تجارتها الخارجية من الدول النامية الى الدول الأوروبية والأمريكية واليابانية .

(٤) الهيكل الجغرافى لتجارة الأردن الخارجية

بتحليل الهيكل الجغرافى لتجارة الأردن الخارجية من خلال الجدول رقم (١٩) يلاحظ أن تجارة الأردن الخارجية تتركز مع الدول النامية حيث تستحوذ سوق الدول النامية على حوالى من ٧٨٪ من صادرات الردن وتغذى السوق الأردنى بحوالى ٤٦٪ من وارداته .

حيث أنه بتحليل مصدر واردات الأردن خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨ يلاحظ أن الدول النامية تمد السوق الأردنى بحوالى ٤٧٪ من وارداته عام ١٩٨٣ ثم تراجعت الأهمية النسبية لتصل عام ١٩٨٨ الى نحو ٤٥٪ من واردات السوق الأردنية . بينما تتوجه صادرات الأردن نحو الدول النامية حيث تبلغ حجم استيعاب سوق الدول النامية الى نحو ٧٩٪ من واردات الأردن تأخذ اتجاها متزايدا لتصل حجم استيعاب سوق الدول النامية لنحو ٨١٪ من واردات الأردن لعام ١٩٨٨ .

وتأتى على قائمة الدول النامية من حيث الأهمية النسبية لتجارة الأردن الخارجية العراق حيث تستوعب السوق العراقية نحو ٢٣٪ من الصادرات الأردنية وتستوعب المملكة العربية السعودية نحو ١٠٪ من الصادرات الأردنية باتجاهات متناقصة . وعلى أى الأحوال فان السوق الأسيوية تستوعب حوالى من ٧٦-٨٠٪ من الصادرات الأردنية بينما تحصل الأردن على حوالى من ٤٠-٤٢٪ من وارداتها من السوق الأسيوية باتجاه متناقصا بعكس الصادرات التى تأخذ اتجاها متزايدا .

تأتى السوق الأوروبية فى المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية لتجارة الأردن الخارجية حيث تبلغ واردات الأردن من دول القارة الأوروبية نحو ٣٩-٤٠٪ من جملة واردات الأردن منها حوالى ٢٩-٣٢٪ من جملة واردات الأردن من الدول

جدول رقم (١٩)
الهيكل الجغرافي لتجارة الأردن الخارجية
خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨

نسبة مئوية (٪)

البيان	الـــواردات			الصـــادرات		
	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٨
المجموعة الأوروبية (١٢ دولة)	٢١,٥	٣٤,٥	٢٩,٢	٨,٦	١٠,٣	٩,٣
الولايات المتحدة الأمريكية ودول	١١,٩	٩,٠	١٢,٨	--	--	-
الدول النامية	٤٧,١	٤٥,٥	٤٤,٤	٧٩,٠	٧٧,٨	٨٠,٨
اليابان	٩,٤	٧,٩	٥,٤	١,٩	٢,٧	٢,٠
دول أخرى	٠,١	٣,١	٧,٢	١٠,٥	٩,٢	٧,٩
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : مرجع سابق .... United Nations, Statistics Year Book

المجموعة الأوروبية بينما تبلغ جملة صادرات الأردن الى دول المجموعة الأوروبية نحو ٨-١٠٪ من جملة الصادرات الأردنية خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨ .

تأتى السوق الأمريكية واليابانية فى المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية لتجارة الأردن الخارجية حيث تبلغ نسبة الواردات الأردنية من السوق الأمريكى واليابانى نحو ٩-١٢٪ ، ٥-٩٪ باتجاه متناقصا فى حين قد تتضاءل الصادرات الأردنية الى الولايات المتحدة الأمريكية الى أنها لا تظهر فى البيانات بينما تصل الصاردات الأردنية الى السوق اليابانية نحو ٩,١-٢٪ خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨ .

أيضا لوحظ أن واردات الأردن من العراق والسعودية وتركيا بلغت نحو ٢٢,٢٪ بينما صادرات الأردن الى نفس الدول بلغت نحو ٢,٣٠٪ لعام ١٩٨٨ .

(٥) الهيكل الجغرافى لتجارة سوريا الخارجية

يتشابه الهيكل الجغرافى لتجارة سوريا الخارجية الى حد ما مع تجارة الأردن الخارجية خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨ ، حيث يلاحظ من خلال تحليل الجدول رقم (٢٠) أن هيكل تجارة سوريا الجغرافى يأخذ تركزا ناحية سوق الدول النامية ثم الدول الأوروبية وتنعدم صادراته الى الولايات المتحدة الأمريكية بينما يأتى سوقها مع السوق اليابانية فى المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية لتجارة سوريا الخارجية .

وبتحليل الواردات السورية خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨ نلاحظ أن سوق الدول النامية يمد السوق السورية نحو ٣٩-٤٤٪ من جملة وارداته متخذا اتجاها متزايدا خلال الفترة محل الدراسة فى حين نجد أن سوق الدول النامية يستوعب نحو ١٩,٦٪-٢٣,٧٪ من الصادرات السورية باتجاها عاما متزايدا خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٠)
الهيكل الجغرافي لتجارة سوريا الخارجية
خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨

نسبة مئوية (٪)

البيان	الواردات			الصادرات		
	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٨
المجموعة الأوروبية (١٢ دولة)	٣٤,٤	٢٧,١	٣٦,٢	٤٩,٢	٣٥,٠	٣٣,٨
الولايات المتحدة الأمريكية ودول	٤,٤	٤,٤	٦,٤	--	--	--
الدول النامية	٤٤,١	٣٦,٣	٣٩,٨	١٩,٦	٣٤,٧	٢٣,٧
اليابان	٦,٧	٥,٣	١١,٢	-	--	--
دول أخرى *	١٠,٤	١٦,٩	٦,٤	٣١,٢	٥٠,٣	٤٢,٥
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* صادرات سوريا معظمها الى الدول الأوروبية ايطاليا ورومانيا ٣٠-٤٠٪ والاتحاد السوفيتي حوالى ١٠٪ .

المصدر : مرجع سابق United Nations, Statistics Year Book ....

يأتى سوق المجموعة الأوروبية فى المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية لتجارة سوريا الخارجية حيث يمد سوق المجموعة الأوروبية السوق السورية بحوالى ٣٤-٣٧٪ من الوارادات السورية متخذا اتجاها عاما متصاعدا فى حين يستوعب السوق السورية حوالى من ٣٣-٤٩٪ من جملة الصادرات السورية خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨ متخذا اتجاها عاما متناقصا.

وتنعدم الصادرات السورية الى كل من السوق الأمريكى واليابانى بينما يظهرا كسوق مغذى للواردات السورية حيث يمد السوق السورى بحوالى ٤,٤ ٦,٤٪ ، ٦,٧-١١,٢٪ من جملة الورادات السورية من السوقين الأمريكى واليابانى على الترتيب .

مما يشير الى أهمية سوق الدول النامية والسوق الأردنية لتجارة سوريا الخارجية حيث يلاحظ أيضا أن القارة الأوروبية ذات علاقات تجارية جيدة بالسوق السورى ومن خلال تحليل هيكل تجارة سوريا الخارجية مع القارة الأوروبية يلاحظ أن القارة الأوروبية تمد السوق السورية بنحو ٤٦-٥٥٪ من جملة الواردات السورية وتستوعب نحو ٦٩,٦- ٧٠٪ من الصادرات السورية خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨ .

وتأتى ألمانيا وايطاليا وتركيا وفرنسا فى مقدمة الدول ذات العلاقات التجارية الجيدة مع السوق السورية بينما الدول الأسيوية تأتى فى المركز الأخير من حيث الأهمية وعلى رأس هذه الدول ايران ولبنان والمملكة العربية السعودية وجمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقا.

رابعا : الموازين التجارية لدول الشرق الأوسط ومستقبل التعاون التجارى

بعد أن تم استعراض تطور هيكل التجارة الخارجية لدول الشرق الأوسط سلعيا وجغرافيا واتضح جليا أن هيكل تجارة الشرق الأوسط الخارجية هو هيكل متركزا سواء من الناحية السلعية أو الناحية الجغرافية وأيضا فى معظمه متماثل، فانه لابد من دراسة وتحليل الموازين التجارية لدول الشرق الأوسط .

يوضح جدول رقم (٢١) تطور عجز الميزان التجارى لدول الشرق الأوسط حيث يلاحظ من خلال تحليل الموازين التجارية أن عجز الميزان التجارى لدول الشرق الأوسط يزداد بمعدل متزايد حيث لوحظ أنه بلغ نحو ١٢,٨ مليار دولار عام ١٩٨٩ ، ارتفع ليصل عام ١٩٩١ نحو ٢٢,٢ مليار دولار بزيادة بلغت نحو ٦٠,٩٪ ، وارتفع ليصل عام ١٩٩٣ الى نحو ٣٧,١ مليار دولار بزيادة بلغت نحو ٦٧,١٪ .

وبتحليل عجز الميزان التجارى لدول الشرق الأوسط لعام ١٩٨٩ والذى بلغ نحو ١٢,٨ مليار جنيه ساهم بهذا العجز الميزان التجارى المصرى والذى بلغ ٥,٣ مليار جنيه أى بنحو ٣٨,٤٪ من العجز الكلى ، وجاء الميزان التجارى التركى ليساهم فى عجز الميزان التجارى لدول الشرق الأوسط بنحو ٤,٢ مليار دولار بلغت نسبتها حوالى ٣٠,٤٪ ، مما يشير الى أن مصر وتركيا يساهما بحوالى ٦٨,٨٪ من جملة العجز فى الميزان التجارى لدول الشرق الأوسط .

وجاء الميزان التجارى الاسرائيلى فى المركز الثالث فى مساهمته فى العجز التجارى فى ميزان دول الشرق الأوسط حيث بلغت جملة مساهمته نحو ٢,٤ مليار دولار تمثل نحو ١٧,٤٪ ، وجاءت ايران فى المركز الرابع من حيث مساهمتها فى عجز الميزان التجارى لدول الشرق الأوسط حيث بلغ عجز الميزان التجارى الايرانى ١,٤٪ يمثل ١٠,١٥٪ من قيمة عجز الميزان التجارى لدول الشرق الأوسط .

جدول رقم (٢١)

الموازين التجارية لدول الشرق الأوسط خلال الفترة

١٩٨٩ - ١٩٩٣

(مليار دولار)

البلـــد	١٩٨٩			١٩٩١			١٩٩٣		
	صادرات	واردات	عجز الميزان	صادرات	واردات	عجز الميزان	صادرات	واردات	عجز الميزان
مصر	٢,٣	٧,٦	٥,٣	٣,٦	٧,٩	٤,٣	٥	٨,٢	٣,٢
الأردن	٠,٩	٢	١,١	٠,٩	٢,٥	١,٦	١	٣,٥	٢,٥
سوريا	٣	٢	(١)	٣,٤	٣,٢	(٠,٢)	٣,٣	٤	٠,٧
إيران	١١,٤	١٢,٨	١,٤	١٥,٩	٢١,٧	٥,٨	١٨,٧	٣٣,٨	١٥,١
تركيا	١١,٦	١٥,٨	٤,٢	١٣,٦	٢١,٢	٧,٦	١٥,٣	٢٩,٢	١٣,٩
اسرائيل	١٠,٣	١٢,٧	٢,٤	١٣,٥	١٥,٧	٢,٢	١٧,٣	١٨	٠,٧
فلسطين	٠,٢	٠,٦	٠,٤	٠,٢	١,١	٠,٩	٠,٣	١,٣	١
جملة	٢٩,٧	٥٣,٥	١٣,٨	٥١,١	٧٣,٣	٢٢,٢	٦٠,٩	٩٨	٣٧,١

( ) فائض

المصدر : United Nations Unctad Commodity Year Book, 1995

تأتى الأردن وفلسطين فى المركزين الأخيرين من حيث مساهمتها فى عجز الميزان التجارى لدول الشرق الأوسط بلغت مساهمتها نحو ٧,٩-٢,٩٪ على الترتيب .

وبتحليل عجز الميزان التجارى لدول الشرق الأوسط عام ١٩٩١ والذى نحو ٢٢,٢ مليار دولار بزيادة بلغت ٦٠٪ عن عام ١٩٨٩ .

يلاحظ أن عجز الميزان التجارى التركى قد ساهم بالنصيب الأكبر فى هذا العجز حيث بلغ نحو ٧,٦ مليار دولار يمثل نحو ٣٤,٢٪ وجاء عجز الميزان التجارى الايرانى فى المركز الثانى ليساهم بنحو ٥,٨ مليار دولار تمثل نحو ٢٦٪.

ايضا تراجعت مساهمة عجز الميزان التجارى المصرى ليحتل المركز الثالث ويبلغ العجز نحو ٤,٣ مليار دولار تمثل نحو ١٩,٤٪ فى حين جاء الميزان التجارى الاسرائيلى فى المركز الرابع من حيث مساهمته فى عجز الميزان التجارى لدول الشرق الأوسط حيث بلغت مساهمته نحو ٢,٢ مليار دولار تمثل نحو ١٩,٩٪ من جملة العجز .

وأيضا جاءت الأردن وفلسطين فى المركزين الأخيرين لتمثل العجز التجارى لهما نحو ١,٦، ٠,٩ مليار دولار يمثلا نحو ٧٪ ، ٤٪ من عجز الميزان التجارى لدول الشرق الأوسط .

وبتحليل العجز التجارى للميزان التجارى لدول الشرق الأوسط عام ١٩٩٣ والذى بلغ نحو ٣٧,١ مليار دولار نجد أن ايران احتلت المركز الأول فى مساهمتها فى هذا العجز حيث بلغ عجز الميزان التجارى الايرانى نحو ١٥,١ مليار دولار بزيادة بلغت نحو ١٦٠٪ عن عام ١٩٩١ وبلغت مساهمة العجز نحو ٤٠,٧٪ .

وجاء عجز الميزان التجارى التركى فى المركز الثانى حيث بلغ نحو ١٣,٩ مليار دولار بزيادة بلغت نحو ٨٣٪ عن عام ١٩٩١ وبلغت مساهمته نحو ٣٧,٥٪ من جملة عجز الميزان التجارى لدول الشرق الأوسط بينما تراجع عجز الميزان التجارى المصرى ليصل الى نحو ٣,٢ مليار بانخفاض بلغ نحو ٢٥,٦٪ وبلغت مساهمته فى عجز الميزان التجارى لدول الشرق الأوسط نحو ٨,٦٪ لعام ١٩٩٣.

جاء الميزان التجارى الأردنى فى المركز الرابع حيث ارتفع هذا العجز ليصل الى نحو ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٩٣ بزيادة بلغت نحو ٥٦٪ وبلغت مساهمته فى عجز الميزان التجارى لدول الشرق الأوسط نحو ٦,٧٪.

وجاء الميزان التجارى الفلسطينى والاسرائيلى فى المركزين الأخيرين حيث بلغت مساهمتهما ١ ، ٠,٧ مليار دولار وبلغت نسبة مساهمتها نحو ٢,٧٪ ، ١,٩٪ ، ولكن يلاحظ تراجع عجز الميزان التجارى الاسرائيلى من ٢,٢ مليار عام ١٩٩١ الى ٠,٧ مليار عام ١٩٩٢ بانخفاض بلغ حوالى ٦٨٪.

من كل التحليل السابق فانه يتضح أن الميزان التجارى المصرى والاسرائيلى بهما تحسن مستمر خلال الفترة محل الدراسة فى حين أن الميزان التجارى السورى يحقق فائض خلال السنوات ١٩٩١،٨٩ . وبدأ فى تحقيق عجز عام ١٩٩٢ ، فى حين ازداد العجز فى الموازين التجارية لدول ايران وتركيا والأردن وفلسطين خلال الفترة محل الدراسة .

ونخلص من الدراسة بأنه بالرغم من قصور البيانات الا أن البيانات التى أوردتها الدراسة أوضحت العديد من النقاط التى تعكس مستقبل التعاون الاقتصادى بين دول الشرق الأوسط نحاول ايجازها فيما يلى :

- تمتعت دول الشرق الأوسط بمعدلات نمو اقتصادية متواضعة خلال فترة الدراسة بالاضافة الى معاناة اقتصاديات الدول محل الدراسة من العديد من الاختلالات الهيكلية مما جعل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يصفا لمعظم الدول برامج اصلاحات اقتصادية البعض من هذه الدول أنهى هذه

البرامج على خير والبعض الأخر ما زال يتحسس الطريق للاصلاح الاقتصادى .

- لوحظ أن نسبة تغطية الصادرات للواردات محدودة لدول الشرق الأوسط تصل أدناها فى فلسطين وأعلاها فى سوريا .

- لوحظ من خلال تحليل الهيكل السلعى للتجارة الخارجية لدول الشرق الأ سط أن آفاق التعاون التجارى بين الدول محدودة وذلك نظرا لتشابه معظم هياكل الصادرات والواردات لدول الشرق الأوسط وان قيام تبادل تجارى بين دول الشرق الأوسط يحتاج الى وضع أسس اقتصادية ودراسات للمميزات النسبية للانتاج فى دول الشرق الأوسط وتحديد أولويات التبادل التجارى وفوائض الانتاج والمميزات النسبية للدول الشرق أوسطية .

ويؤكد محدودية قيام تكتل تجارى لدول الشرق الأوسط هيكل الصادرات حيث يلاحظ تركزها جميعا فى الصادرات الصناعية يليها الصادرات التعدينية ثم الصادرات الزراعية ، بينما هيكل الواردات يتركز فى الواردات الغذائية يليها الواردات من الآلات والمعدات والسيارات ثم الوارادات من الوقود والطاقة ثم الواردات الاستهلاكية .

وهذا يشير الى تماثل تجارة دول الشرق الأوسط الخارجية مما يقلل من احتمالات نموها ما لم يتم تنمية قطاعات الاقتصاد القومى لدى الدول بما يحقق احتياجات الأعضاء الأخرين وذلك لان التجارة الخارجية ما هى إلا نتاج للنمو الاقتصادى لقطاع الاقتصاديات القومية .

وهذا يعنى قيام التجارة وفقا لمبدأ انشاء الانتاج بمعنى التنسيق الاقتصادى بين الدول الأعضاء لتنمية قطاعات الانتاج وفقا لمبدأ الميزة النسبية

فى الانتاج لانتاج السلع التى تقابل احتياجات الآخرين ، مما يشير الى أن النمو التجارى فى المدى القصير يعتبر من الأمور المستبعدة بينما فى المدى الطويل اذا تم وضع خطة متكاملة على مستوى دول الشرق الأوسط فان احتمال قيامها على المدى الطويل أمر وارد .

هوامش الفصل الخامس

(١) دول منطقة الشرق الأوسط : مصر - الأردن - لبنان - فلسطين - سوريا - اسرائيل .

(٢) البنك الدولى - التنمية الاقتصادية : التعاون فى منطقة الشرق الأوسط شمال افريقيا - أكتوبر ١٩٩٣ .

(٣)
M.R. Abdo, "Implications of Economic Cooperations among Middle Eastern Countries for Trade in Manufacturing Conference of the Economic Department, Cairo, May 14-16, 1994.

(٤) البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - متحصلات ميزان المدفوعات ، ص ٣٤١ ، ١٩٩٥ .

(٥) البنك الدولى ، تقرير التنمية الاقتصادية والتعاون فى منطقة الشرق الأوسط .... ، مرجع سابق .

(٦) سميحة فوزى (دكتور) - العلاقات التجارية المصرية الاسرائيلية - رؤية مستقبلية ، مؤتمر التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط الاحتمالات والتحديات - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . مايو ١٩٩٤ .

(٧) البنك المركزى الأردنى ، النشرة الاحصائية الشهرية - كانون أول ١٩٨٩

(٨) البنك الدولى - تقرير التنمية الاقتصادية .... مرجع سابق ، ١٩٩٣ .

(٩) البنك المركزى الأردنى ، النشرة الاحصائية الشهرية - ١٩٩٤ .

(١٠) البنك الدولى - تقرير التنمية الاقتصادية والتعاون فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ... مرجع سابق .

(١١)
M.R. Mousad, Implications of Economic Cooperations among Middle Eastern Countries for Trade in Manufac uring, Conference of the Economics Department, May 14-16, 1994.

الفصل الثالث

آفاق التعاون بين دول شمال أفريقيا

(دراسة حالة تكامل الأسواق)

المقدمـــــــة

على الرغم أن تصور العالم العربى كمنطقة متكاملة اقتصاديا كان محور اهتمام المنطقة لعقود من الزمن إلا أن التغيرات فى الاقتصاد العالمى وخاصة فى مجال التجارة قد عزز الحاجة للتعاون والتكامل ، وشهد النظام التجارى العالمى فى السنوات الأخيرة اهتماما بأنظمة التجارة التفضيلية والأشكال الأخرى من التعاون بين الدول النامية والذى تولد استجابة للمفاوضات المتعددة التى استغرقت زمنا طويلا فى ظل دورة أوروجواى وكنتيجة لظهور التكتلات الثلاثة الرئيسية للتجارة فى الاقتصاد العالمى والتى يسيطر عليها كل من الولايات المتحدة واليابان وأوربا مما أثار المخاوف لدى الدول خارج هذه الترتيبات الاقليمية من انخفاض الصادرات عندما تلعب آثار الاستبدال (الاحلال) العكسية للتجمع الاقليمى دورا يفوق الآثار الايجابية للدخل .

وتنتسب مصر علاوة على دول اتحاد المغرب العربى لشمال أفريقيا والتى تعد احدى التكتلات الاقتصادية شبه الاقليمية والتى تظهر بوضوح فى اتفاقية Abuja المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية كما ترتبط مصر والسودان وهما دولتان أفريقيتان وعربيتان وناميتان بعلاقات اقتصادية هامة بالجماعة الأوروبية . هذا فضلا على قبول السودان حديثا فى عضوية PTA وقد طلبت مصر منحها العضوية كمراقب فى اتحاد المغرب العربى AMU .

وقد أوصت العديد من الدراسات السابقة بالنظر الى شمال أفريقيا كمنطقة تكامل اقتصادى تشكل تدريجيا على أن تبدأ بمنطقة تجارة حرة . ويقينا أن مصر ودول اتحاد المغرب العربى لديهم النية فى تعزيز الروابط بينهم. وانطلاقا من هذا المنظور أصبح من الضرورى أن تتحرك دول شمال أفريقيا مستقبلا لوضع الشروط اللازمة لاقامة منطقة تجارة تفضيلية بينهم . وفى هذا الصدد فان المزايا المحتملة لتعميق العلاقات الاقتصادية بين دول شبه

الاقليم قد احتلت مكانة بارزة فى مناقشات السياسة . ويمثل توسيع التجارة البينية لشبه الاقليم بؤرة الاهتمام فى المناقشات المتعلقة بامكانات تحقيق مزيد من العلاقات التكاملية لشبه الاقليم .وحقيقة الأمر أنه بالرغم من امكانية تعريف أشكال عديدة للتكاملالاقتصادى بدءا بمناطق التجارة الحرة ومرورا بالأسواق المشتركة وانتهاء بالاتحادات الاقتصادية الا أن معظم التحليلات النظرية والتطبيقية للتكامل الاقليمى قد تركز اهتمامها حول دراسة كيفية مساهمة الترتيبات التفضيلية التجارية والاتحادات الجمركية فى تحقيق المزيد من التجانس فى الأسعار النسبية للسلع القابلة للتداول دوليا فى المنطقة فضلا عن تحقيق مستويات أعلى من الرفاهية الاقتصادية (١) .

وتسلم الدراسة الحالية بأهمية السعى لتحقيق مزيد من التكامل الانتاجى بين دول شمال أفريقيا من أجل توسيع نطاق التجارة البينية فى المواد الغذائية والسلع الزراعية والصناعية ومن ثم تحقيق الأمن الغذائى كهدف أساسى للسياسة الزراعية لشبه الاقليم فضلا عن اتباع سياسة صناعية تكاملية لتوسيع نطاق الانتاج الصناعى وتنمية نطاق الأسواق عن طريق الاستفادةمن التخصص أخذا بعين الاعتبار الفرص التى تقدمها المزاياالنسبية فى ظل توافر الامكانات المتاحة من الموارد المادية والبشرية فى الدول المعنية الا أن البحث فى فرص التكامل الزراعى والصناعى فى ضوء هياكل الانتاج والموارد القائمة يقع خارج نطاق الدراسة الحالية .

وتبدى الدراسة اهتماما بقياس المزايا النسبية الظاهرية (الصريحة) للدول فى شبه الاقليم حيث يشكل تجانس المزايا النسبية للدول ذات العلاقات الاقتصادية الوطيدة أهمية خاصة عندما تتماثل فى الموارد الطبيعية وتراكم رأس المال المادى والبشرى ، وقد لا تتوافر حوافز هامة لتوسيع وتطوير العلاقات الاقتصادية بعد ازالة الحواجز التجارية وغير التجارية أمام التجارة البينية لدول شمال أفريقيا ، فى هذا السياق تدور المناقشات حول المكاسب الاقتصادية الكبيرة نسبيا والتى قد تتمتع بها الدول من تحرير التجارة فى ضوء تحليل سياسات الاستيراد للدول المعنية .

وعند التفكير فى فرص وآفاق التكامل الاقتصادى عند مستويات تتجاوز اقامة مناطق تجارة حرة (أو مناطق تجارة تفضيلية) يجب ألا نتجاهل الموقف الحالى لعلاقات التجارة والآفاق المنظورة التى تستند على تقييم الظروف الحالية والمحتملة للسلع . لذلك فان الدراسة الحالية تميز بين الأنواع المختلفة من علاقات التجارة الثنائية بين مصر ومجموعة دول اتحاد المغرب العربى والسودان وتدرس آثار هذه العلاقات على الدول المعنية وتقترح بعض الاجراءات الملائمة التى من شأنها زيادة فعاليتها فى تعزيز التجارة الثنائية من خلال التخصص وفقا لاعتبارات المزايا النسبية .

وعلى الرغم من أهمية ترتيبات التجارة التفضيلية والأشكال الأخرى من التعاون الاقتصادى لتشجيع وتعميق العلاقات الاقتصادية فى شمال أفريقيا الا أننا نسلم بأهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية لشمال أفريقيا مع الاتحاد الاقتصادى الأوربى الجديد وذلك فى ضوء استراتيجية الاتحاد نحو دول البحر المتوسط (بصفة خاصة دول شمال أفريقيا) لتأسيس نظام للتجارة الحرة وما ينطوى عليه من تكاليف تكيف فى الدول المعنية ومن بينها مصر .

فى ضوء المتغيرات السابقة العالمية والاقليمية تتلمس الدراسة آفاق التعاون بين دول شمال أفريقيا على مستوى التجارة الخارجية فى السلع الأكثر تأهلا للتصدير بين دول الجوار وبين الدول التى تفصل بينهما مسافات جغرافية .

اقتصاديات شمال أفريقيا :

يساعد تمحيص المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الممثلة فى جدول (أ) فى دراسة ملاءمة القواعد السابقة لتحليل علاقات التجارة كذلك توفر الاحصاءات الفرصة للنظر لوضع المزايا النسبية من الموارد فى الدول المعنية .

جدول (أ) : مؤشرات المتغيرات الاقتصادية الرئيسية

الدولة	السكان ١٩٩٣	دخل الفرد من الناتج المحلى GDP بالدولار عام ١٩٩٠ (١٩٩٣)	الدخل المحلى الاجمالى معبرا عنه بأسعار الدولار عام ١٩٩٠ (١٩٩٣)	نسبة المقيدين فى المدارس الثانوية (١٩٩٢)	نسبة الأمية بين البالغين (١٩٩٠)	عدد العاملين المتخصصين والفنيين فى كل ألف (١٩٩١)	مؤشر سعر المستهلكين ١٩٩٣ (١٠٠=١٩٩٠)
الجزائر	٢٧٠٤٥	٢٠٩٥	٥٦٦٤٩	٦٠	٥٨		٢٠,٥
ليبيا	٥٠٣٥	٥٩٧٢	٢٩١٦١		٢٦,٥		
مصر	٥٥٩٦٣	٩٤١	٥٢٦٤٢	٦٦	٤٨,٥	٦,٥	١٢,٥
المغرب	٢٦٩٠٩	٩٦٣	٢٥٩٢٤	٣٧	٤٩,٥		٥,٢
السودان	٢٧٣٦٤	٣٨٢	١٠٤٥٩	٢٧	٢٧,٥	٠,٤	١٠١,٤
تونس	٨٥٦٥	١٧٢٠	١٤٧٢٩	٦٢	٦٥,٠		٤,٣

Source: E/ECA/CM.21/3. Rapport sur la situation Economique at sociale en Afrique 1995, 30 Mars 1995, UNDP Human Development Report, 1993, Arab Unity Studies Centre, Lebanon, 1993.

مؤشر التنمية البشرية (١٩٩٢)	تصنيف مستوى التنمية البشرية
٠,٥٢٨	مستوي متوسط
٠,٦٥٨	مستوي متوسط
٠,٣٨٩	مستوي منخفض
٠,٤٣٣	مستوى منخفض
٠,٦٠٠	مستوي متوسط

وتتمتع الدول المصدرة للبترول (ليبيا والجزائر) بأعلى المستويات فى دخل الفرد مما يعكس هيمنة انتاج البترول الخام وكذلك تميز شروط التبادل الدولى فى صالح انتاج البترول مقارنة بالسلع الأولية الأخرى . كذلك تتمتع مصر وتونس والجزائر بمستويات عالية نسبيا من التنمية للموارد البشرية (التعليم) . وتجدر الاشارة الى أنه تم تحديد المزايا النسبية لرأس المال البشرى بالاعتماد على منهجين (٢) . المنهج الأول : ويعتمد على مفهوم تكلفة التعليم والذى يعبر عن رصيد رأس المال البشرى بدلالة الاستثمارات المتراكمة التى انفقت عليه ويقتصر هذا المؤشر على تكاليف التعليم الرسمى (مشتملا على الدخل الضائع) . وفى حالتنا هذه يشير الى نسبة المسجلين فى المدارس الثانوية . أما المنهج الثانى : فيعتمد على مفهوم الخليط أو المزيج من المهارات حيث يفترض أن نسبة العاملين المحترفين والفنيين لكل ألف عامل تعبر عن الكثافة النسبية لرأس المال البشرى فى الدولة . وترجع خلفية هذا الى صعوبة وارتفاع تكلفة اكتساب هذه المهارات فضلا عن أن الوفرة النسبية فى هذه المهارات من الممكن أن تؤثر على التخصص فى التجارة الدولية . ويستدل على التباين أو الاختلاف فى ارصدة رأس المال البشرى عن طريق مؤشر التنمية البشرية ، حيث يصنف تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ دول شمال افريقيا الى مستويين للتنمية البشرية أحدهما منخفض والآخر متوسط ، كذلك صنفت الدول المصدرة للبترول (الجزائر - ليبيا - تونس) كدول ذات مستوى متوسط للتنمية البشرية وهذا ينطوى بطبيعة الحال على فروق فى مستويات المعيشة والانتاجيات والرفاهية الاجتماعية .

ويمكن النظر الى الدول المصدرة للعمالة كدول ذات كثافة سكانية أعلى من المتوسط وأقل من المتوسط من حيث مستوى دخل الفرد . ووفقا لهذه المعايير تعتبر مصر والمغرب والسودان دول مصدرة للعمالة . وعلى هذا الأساس يمكن أن نتوقع أن تشير الفروق الكبيرة نسبيا فى متوسط دخل الفرد فى هذه الدول الى وجود تشابه محدود فى خصائص المستهلكين (٣) . نضيف الى ذلك ان الفروق فى المزايا النسبية للموارد بين هذه الدول (جدول أ) يمكن أن تعزز تعميق العلاقات الاقتصادية بين دول شمال أفريقيا فى ظل ترتيبات تجارية أكثر تحررا .

خطة الدراسة :

في ضوء ما تقدم تنقسم الدراسة الحالية الى خمسة مباحث رئيسية بخلاف المقدمة :

(١) المبحث الأول : علاقات التجارة فى شبه الاقليم وينقسم الى :
أ - اتجاه التجارة الحارجية لدول شمال أفريقيا
ب - علاقات التجارة الخارجية لمصر مع دول المغرب العربى .

(٢) المبحث الثانى : المزايا النسبية الظاهرية (الصريحة)

(٣) المبحث الثالث : الحماية والتعاون الاقتصادى فى المنطقة ويتناول :
أ - هيكل الحماية خلال الثمانينات .
ب - المجهودات الحديثة للتحرير .

(٤) المبحث الرابع : ميرات شبه الاقليم (شمال افريقيا) من الأطر المؤسسية الثنائية المتعددة الأطراف (تقييم لاتفاقيات التجارة) وينقسم الى عدة فروع :
أ - الاطار القانونى المؤسسى فى ظل الجامعة العربية ويناقش اتفاقية الانسياب الحر للتجارة بين الدول العربية (١٩٨١) .

ب - الاتفاقات التجارية الثنائية بين دول شمال أفريقيا .

ج - تشجيع التعاون الاقتصادى والتجارى على اساس متعدد الأطراف.

(٥) المبحث الخامس : آفاق التعاون بين دول شمال أفريقيا فى مجال تكامل الأسواق السلعية .

جدول (ب) أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية فى مصر

(بليون دولار)

البيان	سنة مالية ١٩٩٠/٨٩	سنة مالية ١٩٩١/٩٠	سنة مالية ١٩٩٢/٩١	سنة مالية ١٩٩٣/٩٢	سنة مالية ١٩٩٤/٩٣
الدخل المحلى الاجمالى GDP بسعر السوق (بليون جنيه مصرى)	٧٨,٩	٩٨,٧	١١٨,٢	١٣١,١	١٤٦,٤
معدل النمو الحقيقى للدخل المحلى	٢,٤	٢,١	٠,٣	٠,٥	٢
التضخم (متوسط الفترة ٪)	٢١,٢	١١,٤	٢١,٢	١١,٢	٩,٥
عجز الموازنة الشامل	١٢,٤-	١٧	٥,٩	٦,٢	٣,٨
مليون جنيه مصرى L.E ٪: (١) من الدخل المحلى الاجمالى GDP	١٥,٨	١٧,٢	٥	٤,٧	٢,٦
الصادرات	٣,١	٣,٩	٣,٦	٣,٥	٣,٥
الواردات	١١,٤	١١,٤	١٠,٠	١٠,٥	١١,٠
ميزان التجارة	٨,٣-	٧,٥-	٦,٤-	٧,٠-	٧,٥-
الحساب الجارى (استبعاد التحويلات الرسمية)	٣,٧-	٣,٢-	١,٣-	٠,٤-	٠,٧-
الميزان الشامل	١,٢-	٢	٥,٩	٢,٩	٢
صافى الاحتياطيات الدولية فى البنك المركزى	٢,٣	٥,٧	٩,٩	١٣,٦	١٥,٦
اجمالى الديون الخارجية المستحقة	٤٦,١	٣٤,٠	٣٤,٢	٣٥,٣	٣٤,٩
نسبة خدمة الديون (بعد اعادة الجدولة)	٤٦,٠	١٨,٠	١٦,٠	١٧,٠	١٥,٠
سعر الصرف مقابل الدولار	٢,٧٦	٣,٤٤	٣,٢٢	٣,٣٥	٣,٣٧

المصدر : IMF

(١) يستبعد التمويل الذاتى للشركات القطاع العام فى ١٩٩٣/٩٢ ويشتمل على انفاق بند طوارىء الزلازل

المبحث الأول

علاقات التجارة فى شبه الاقليم

١٠١ اتجاه التجارة الخارجية لدول شمال أفريقيا

(١) تعرف تجارة شمال أفريقيا من خلال هذا المبحث بأنها حركة السلع المنتجة داخل دول المغرب ومصر والسودان عبر حدودها القومية . حيث يبين جدول (١ ١) قيمة الصادرات والواردات المحلية (والتى لا تشمل تجارة الترانزيت أو اعادة التصدير) فضلا عن نسب الصادرات والواردات وفقا للدولة أو مجموعة الدول (المصدر أو المقصد) . ومن الأهمية الاشارة الى أن هذا المفهوم مقيد ولكنه يحدد بشكل واضح فئة السلع التى يمكن أن تشكل مستقبلا أساسا لتنمية العلاقات بين دول شمال أفريقيا . لذلك يبدو ملائما البدء بتلخيص الأداء الاستاتيكى (الساكن) لشمال افريقيا فى التجارة الدولية .

(٢) ويصف جدول (١-١) تدفقات التجارة الخارجية خلال الأعوام ١٩٨٨ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٣ لكل من مجموعة دول المغرب ومصر والسودان ، ونستدل من الجدول على حدوث تغيرا طفيفا فى الاتجاه فى التجارة لمجموعة دول اتحاد المغرب ومصر والسودان خلال العامين ١٩٨٨ ،١٩٩١ بشكل اجمالى . وتشكل الأسواق الموسعة للجماعة الأوروبية EEC أهم الأسواق لصادرات المغرب وأهم مصادر العرض لوارداتها ، ومن السهولة بمكان تفسير الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة فى وجود علاقات سياسية واقتصادية قوية بين المستعمرات والقوى الاستعمارية تاريخيا . ولكافة الدول يلاحظ ان ما يتجاوز ٥٠٪ من اجمالى صادراتها تتجه الى أسواق الجماعة الأوروبية وما يزيد أو يقل عن هذه النسبة من الواردات تأتى منها .

وتمثل فرنسا (٤) أهم شريك تجارى للدول المغاربية . ففى عام ١٩٩٠ حصلت فرنسا بمفردها على أكثر من ٢٦٪ ، ٣٢٪ من اجمالى صادرات تونس والمغرب على الترتيب . فى الوقت ذاته استوردتا كلتا الدولتين حوالى ربع وارداتهما من فرنسا. ولا تزال تجارة دول المغرب العربى مع الدول الأفريقية الأخرى (موريتانيا، وسط وشرق وجنوب أفريقيا) هامشية على جانبى الصادرات والواردات خلال العامين المذكورين بحيث لا تتجاوز ٢٪ لكل دولة . وتنسحب نفس النتيجة على الأسواق العربية الأخرى (بخلاف مصر والسودان) فلم تكشف البيانات عن نسبة تزيد عن ٢٪ على جانبى الصادرات والواردات لكل من الجزائر وليبيا وتونس مع الأسواق العربية الأخرى . واضافة الى ما تقدم يلاحظ فى حالة تجارة المغرب تشير البيانات الى أن تجارتها على جانب الواردات أكثر تكثيفا مع الأسواق العربية الأخرى ، فتبلغ حصة الأسواق العربية فى اجمالى واردات المغرب ما يقرب من ١٠٪ فى المتوسط مقابل ٣٪ فقط على الأكثر فى جانب الصادرات . ومع ذلك فتجارة دول المغرب العربى مع مصر والسودان تثير الاهتمام . فعلاقات التجارة مع السودان إما غير قائمة أو محدودة جدا . هـــذا فضلا عن هامشية علاقات التجارة مع مصر (جدول ١-١) . فعلى الأفضل يلاحظ أن حصة مصر فى واردات ليبيا لا تتجاوز ٢,٣٪ (وهى دولة الجوار بالنسبة لمصر) . وهذه الصورة تبدو مخيبة للآمال ولا تتفق مع مفهوم الاقليمية ولا مع الأهداف الطموحة المكتوبة والمعلنة فى الجماعة الاقتصادية الأفريقية والتى تطالب بتشكيل جماعة اقتصادية واتحاد نقدى أفريقى موسع حول عام ٢٠٢٥.

(٣) ولا تتعدى صورة مصنوفة التجارة البينية للصادرات والواردات بين دول المغرب العربى خلال ١٩٨٨ ، ١٩٩١ (جدول ١-١) حدود الوضع السابق : فتجدر ملاحظة (جدول ١-١) أن حصة التجارة لكل بلد مع البلدان المغاربية الثلاثة الأخرى لا تتجاوز ٥٪ خلال عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٣ وتقل هذه الحصة عن هذا المقدار فى عام ١٩٨٨ (وذلك فى الوقت التى تشهد فيه علاقات التجارة بين هذه الدول وأسواق العالم المتقدم تكثيفا آنيا.

ويتضح جليا الاتجاه نحو تكثيف تدفقات التجارة بين كل من تونس وليبيا ثم بين ليبيا والمغرب . فتصنف ليبيا كأهم شريك تجارى فى شبه الاقليم مع المغرب وتونس . ويمكن أن يفسر ذلك فى ضوء توقيع ميثاق التجارة عام ١٩٩٠ بين ليبيا وكلتا الدولتين . فتحصل ليبيا على ما يتراوح ما بين ٤٪ الى ٦٪ من صادرات كل من المغرب وتونس على التوالى خلال ١٩٩١ ، ١٩٩٣ . وتضم قائمة السلع الزيتون ، زيت الزيتون، الأسماك ومنتجات الأسماك ، الأسمدة ، الجلود والأدوات المنزلية (٥) . وتتركز الصادرات التونسية أساسا الى ليبيا فى الحديد والصلب ، التجهيزات الميكانيكية ، مواد البناء ، خامات البلاستيك والأسمدة . وتتمثل الواردات من ليبيا فى الحبوب والبترول الخام ومنتجاته . ويستدل من جدول (١-١) على أن أهم ثانى شريك تجارى داخل الجماعة المغاربية لتونس هو الجزائر . حيث تصدر تونس الحديد والصلب والآلات ومواد البناء والمواد البلاستيكية الى الجزائر بينما تستورد منها الآلات الكهربائية والميكانيكية فضلا عن منتجات البترول . هذا بالاضافة الى أن الجزائر تصدر الكيماويات غير العضوية ، المنتجات الزراعية الصناعية (الحبوب) الى المغرب وتستورد منها المنتجات المعدنية ، الغزول الصناعية ، منتجات الألبان والجلود . هذا علاوة على أن المغرب تصدر الى تونس الأخشاب ، الألياف الصناعية ، الزيوت الصناعية ، المنتجات الغذائية وتستورد منها بوليفوسفات والألبان والفواكهة . ويعتبر الغاز السائل هو أهم صادرات الجزائر الى المغرب .

(٤) فى سياق الحديث عن الهيكل السلعى للتجارة بين المجموعة المغاربية أهم النتائج التى يمكن التوصل اليها من التحليلات السابقة هو أن النمط السلعى لم يتغير جذريا عن ذلك النمط الذى ساد خلال الستينات والسبعينات ، فلا تزال تهيمن المواد الخام مثل البترول والفوسفات والمعادن تليها فى الأهمية المنتجات الغذائية (الحبوب من ليبيا الى تونس) . إلا أنه يمكن ملاحظة تنامى الاتجاه نحو التنويع فى صالح

المنتجات الصناعية مثل الأدوات المنزلية ، والمنسوجات ، الورق والمواد الكيماوية (المنتجات الوسيطة نصف المصنعة) وبالنظر الى هيكل الصادرات لكل من الجزائر وتونس يمكن أن نتبين ظهور نمط من السلع الرأسمالية مثل الآلات وتجهيزات النقل ..الخ (٦) . لذا يبدو من الأهمية أن تحاول هذه الدول استكشاف الى مدى تنعكس مزاياها النسبية فى هيكل تجارتها الخارجية مع الدول الأخرى فى شبه الاقليم . هذه النقطة سيتم مناقشتها بشكل أعمق فى المباحث التالية للدراسة .

(٥) وفيما يخص اتجاه التجارة الخارجية لدول شمال أفريقيا الأخرى مثل مصر والسودان لا نستطيع تمييز أنماط للتوزيع الجغرافى أكثر تنوعا من الصورة السابقة حيث تتركز معظم علاقات التجارة الخارجية لكل من مصر والسودان مع اقتصاديات الأسواق المتقدمة . بينما نجحت السودان فى الحفاظ على حصة الأسواق المتقدمة ثابتة بين عامى ١٩٨٨ ، ١٩٩١ عند المستوى ٥٦٪ ، ٦٢٪ للواردات والصادرات على الترتيب ، نلاحظ أن حصة الأسواق المتقدمة فى صادرات مصر فى اتجاه متزايد . حيث زادت هذه الحصة من ٥٦٪ عام ١٩٨٨ الى ٦٢٪ عام ١٩٩١ ، واستمرت الجماعة الأوروبية EEC الشريك التجارى الرئيسى خلال العامين المذكورين. وتحتل هذه الأسواق نسبة لا تقل عن ٣٥٪ من قيمة واردات كلتا الدولتين فى الوقت نفسه تزيد النسبة عن ٤٠٪ بالنسبة للصادرات فى عام ١٩٩١ وأقل من هذا المقدار فى عام ١٩٩٢ (جدول (٤) فى الملحق). هذا بالاضافة الى أن ايطاليا ، فرنسا ، هولندا وألمانيا تعتبر أهم الشركاء التجاريين لمصر فى الجماعة حيث تستورد ما يقرب من ٧٢٪ من اجمالى صادرات مصر الى الجماعة فى عام ١٩٩٢ .

(٦) وتجدر الاشارة الى وجود بعض التماثل بوضوح فى علاقات التجارة مع الأسواق العربية الأخرى (بخلاف الدول المغاربية) . حيث يصل نصيب الأسواق العربية فى اجمالى الصادرات المصرية والسودانية الى ما يقرب من ١١٪ فى عام ١٩٨٨ . وقد اخفقت الصادرات المصرية فى عامى

١٩٩١ ، ١٩٩٣ فى الحفاظ على المستوى المحقق فى ١٩٨٨ بينما نجحت صادرات السودان فى الحفاظ على استقرار الحصة عند نفس المستوى فى عام ١٩٩١ وتخطته فى عام ١٩٩٣ . ويبدو جليا أن هناك تكثيفا لعلاقات التجارة بين السودان والأسواق العربية (خاصة على جانب الواردات) فقد استوردت السودان بما نسبته ٢٤٪ من اجمالى وارداتها من الأسواق العربية (خاصة المملكة العربية السعودية) فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٩١ .

٢-١ علاقات التجارة الخارجية لمصر مع دول المغرب العربى :

(٧) نعاود تكرار ما ذكر سابقا بأن علاقات التجارة بين مصر والجماعة المغاربية هامشية ويبين جدول (١-١) أن حصة التجارة لم تتجاوز ٤٪ على أفضل الأحوال . لقد استمر نفس الاتجاه حتى عام ١٩٩٣ (جدول ١-٢) . إلا أن تدقيق النظر لنمط الهيكل السلعى ربما يفسر هذه الصورة (هذا مع العلم أن هذه النتيجة يجب أن تفسر ببعض الحذر فى ضوء عدم كفاية وعدم ملاءمة البيانات) . كذلك يشير جدول (٢) فى الملحق الى شمول الصادرات المصرية الى ليبيا على المنتجات الغذائية (الفواكة الطازجة والمحفوظة ، المنتجات الغذائية المصنعة ، حيوانات حية) ، الكيماويات (الكيماويات العضوية وغير العضوية) ، الأدوية ، الروائح ، مستحضرات التجميل ، خامات البلاستيك ، الآلات ، الأجهزة الكهربائية، المنتجات الحديدية، سلع الاستهلاك النهائى (الأثاث ، الملابس ، السجاد . . .) هذا النمط يبدو متنوعا حيث يشتمل على منتجات صناعية تنتمى لتصنيف ٥-٨ من التصنيف الدولى للسلع . هذا بالاضافة الى أن هذه البنود تشكل ما نسبته ٦٦٪ من اجمالى الصادرات الى ليبيا . وعلى العكس يبدو واضحا أن هناك بعض التركيز السلعى فى الصادرات المصرية الى تونس . حيث تتركز ٨٥٪ من اجمالى الصادرات الى تونس فى المواد الخام (فحم الكوك) ومنتجات الألمنيوم فى عام ١٩٩١ . إلا أنه تجدر ملاحظة الاتجاه نحو التنويع فى الصادرات المصرية داخل السوق التونسى

جدول (١-١)

علاقات التجارة الخارجية بين دول شمال أفريقيا والدول العربية والأفريقية ودول السوق الأوروبية الموسعة خلال سنوات مختارة

مليون دولار

البيان	العالم		مصر		السودان		الجزائر	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
١٩٨٨								
مصر	٨٩٥٧ (١٠٠)	٧١٧٩ (١٠٠)			٩٢,٢٢ (٠,٠٧)	٤٧,٥٢ (٢,٢)	٠,٨٤ (صفر)	٥,٣ (٠,٢٤)
السودان	١٠٦٠ (١٠٠)	٥٠٩ (١٠٠)	٦٩,٠٥ (٦,٥)	١٧,٧٩ (٣,٥)				
الجزائر	٧٢٨٨ (١٠٠)	٨١٦٤ (١٠٠)	١٣,٣٢ (٠,١٨)	٠,٥٣ (صفر)	٠,٢٩ (صفر)			
تونس	٣٦٨١ (١٠٠)	٢٢٩١ (١٠٠)	١٥,٤٨ (٠,٤٢)	٥,٠٢ (٠,٢١)	٢,٦٦ (صفر)	٠,٠٥ (صفر)	٨٨,٧٦ (٢,٤)	٥٩,٢٥ (٢,٥)
المغرب	٤٧٧٥ (١٠٠)	٢٦٥٩ (١٠٠)	٥,٠٦ (٠,١١)	٦,٣٤ (٠,١٧)	٠,٠٣ (صفر)	٠,٠٣ (صفر)	١٠,٦٠ (٠,٢٢)	١٠,٧٧ (٠,٢٩)
ليبيا	٥٩٠٧ (١٠٠)	٦٦٨٢ (١٠٠)	٠,١٥ (صفر)		٠,٣٣ (صفر)	٦٩,٥٢ (١,٠)	١٦,٤٢ (٠,٢٨)	١٢,٤١ (٠,٢)
١٩٩١								
مصر	٧٩١٥ (١٠٠)	٢٦٩٣ (١٠٠)			٣,٢٢ (٠,٠٤)	٢٥,٦٧ (٠,٧)	٥,٣٥ (٠,١٤)	٧,٢١ (٠,٢٠)
السودان	١٣٠٠ (١٠٠)	٥٤٠ (١٠٠)	٨٤,٦٨ (٦,٥)	١٨,٨٨ (٣,٥)				
الجزائر	٢٦٨٢ (١٠٠)	١١٧٩٠ (١٠٠)	٥,٢٥ (٠,٠٧)	١٠,٩٧ (٠,٠٩)	٠,٥٨ (صفر)			
تونس	٥١٨٩ (١٠٠)	٣٠٠٠ (١٠٠)	٢٠,٤٤ (٠,٣٩)	١١,٢٢ (٠,٣٠)	١,٥١ (٠,٠٣)	٤,٢٠ (٠,١١)	١٠٠,٠ (٢,٧)	٧٨,٦٨ (٢,١)
المغرب	٦٨٧٠ (١٠٠)	٤٢٨٧ (١٠٠)	٢٢,٢٢ (٠,٤٧)	٢,٩٢ (٠,٠٧)	٠,٠٢ (صفر)	٠,٠٨ (صفر)	٥٥,٢١ (٠,٨٠)	٧٣,٦ (١,٧)
ليبيا	٩٠٠١ (١٠٠)	١٠٧٧٥ (١٠٠)	١٢٨,٠٠ (٢,٢)	٢٠,٠٠٠ (٠,١١)			٣٦,٠٠ (٠,٦٠)	١٤,٠٠ (٠,١٣)

تابع جدول رقم (١-١)

مليون دولار

	تونس		المغرب		ليبيا		اتحاد المغرب العربي	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
١٩٨٨								
مصر	٥,٠٢ (٠,٠٦)	١١,٥٧ (٠,٥٣)	٣,٣٨ (٠,٠٤)	٣,٤٢ (٠,١٦)	٠,٠١٣ (صفر)	٠,٠٤٨ (صفر)	٩,٢٥ (٠,١١)	٢٠,٣٧ (٠,٩)
السودان		١,٠٢ (٠,١٠)		٠,٠٥٤ (صفر)		٠,٥٢ (صفر)		١,٦ (٠,٣١)
الجزائر	٦٤,٥٦ (٠,٨٧)	٨٩,٢٧ (١,١)	٠,٢٢ (صفر)	٦,٣٣ (صفر)	١٠,١٨ (٠,١٤)	٢٣,٢٥ (٠,٤١)	٧٤,٩٧ (١,٠)	١٢٨,٩٥ (١,٦)
تونس			٤٨,٨٤ (١,٣)	١٧,٣٩ (٠,٧٣)	٨,٨٧ (٠,٢٤)	٢٧,٣ (١,٦)	١٤٦,٤٨ (٤,٠)	١٠٨,٤٤ (٤,٥)
المغرب	١٦,٧٥ (٠,٣٥)	٤٨,١٦ (١,٣)			١,٠٥ (صفر)	٩٦,١٨ (٢,٦)	٢٨,٤٠ (٠,٥٩)	١٥٥,١٠ (٤,٢)
ليبيا	٥١,٠٤ (٠,٨٦)	١٣,٢٤ (١,٢٠)	٩٦,٦٣ (١,٦)	٠,٦٩ (صفر)			١٦٤,٠٩ (٢,٨)	٢٧,٣٥ (٠,٤)
١٩٩١								
مصر	٥,٤٧ (٠,٠٧)	١٥,٤٥ (٠,٤٢)	٣,٤٢ (٠,٠٤)	١٩,٨٤ (٠,٥٤)	٢٠,٩٦ (٠,٢٦)	١٢٠,٤٦ (٣,٣)	٣٥,٢١ (٠,٤٤)	١٦٢,٧١ (٤,٤)
السودان		١,٠٨ (٠,٢)		٠,٠٦ (صفر)		٠,٥٥ (صفر)		١,٦٩ (٠,٣١)
الجزائر	٩٨,٦٥ (١,٣)	١٠١,٠٣ (٠,٨٦)	٦٥,٠٢ (٠,٨٥)	٥٠,٧٣ (٠,٤٣)	٠,٢٥ (صفر)	٧,١٣ (٠,٠٦)	١٦٤,٢٥ (٢,١)	١٥٨,٩ (١,٤)
تونس			٦٧,٤٠ ١,٣	٢٦,٧٨ (٠,٧٢)	٣١,٥٥ (٠,٦١)	٢٠٠,٧٣ (٥,٥)	١٩٨,٩٤ (٣,٨)	٣٠٧,١٩ (٨,٣)
المغرب	٣٥,٥٧ (٠,٥٢)				١٣٩,٨٤ (٢,٠)	١٩٦,٦ ٤,٦	٢٢٠,٦٢ (٣,٤)	٣٣٢,٦٢ (٧,٨)
ليبيا	٢٢٨,٠٠ (٤,٠)	٢٩,٠٠٠ (٠,٢٧)	٩١,٠٠ (١,٥)	٣٥,٠٠ ٠,٣٢			٣٦٥,٠٠ (٦,١)	٧٨,٠٠ (٠,٧٢)

تابع جدول رقم (١-١)

مليون دولار

البيان	الدول العربية الأخرى		الدول الأفريقية		أسواق السوق الأوروبية الموحدة		الأسواق المتقدمة	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
١٩٨٨								
مصـــر	١٧٧,٤٥ (٢,١)	٢٤٤,٩٦ (١١,٢)	٣٩,٧٩ (٠,٤٦)	٧,٢٧ (٠,٣٣)	٣٥٢٨ (٤٠,٨)	٧٨٧ (٣٦,١)	٦٠٢٦ (٦٩,٦)	١٢١٤ (٥٥,٧)
السودان	٢٥٣,٤٥ (٢٣,٩)	٦٠,٢٣ (١١,٨)	١٨,١٧ (١,٧)	١,٥١ (٠,٣)	٣٧٢,٧٧ (٣٥,٢)	٢٤٩,٩١ (٤٩,١)	٥٩٤,٢٣ (٥٦,١)	٣١٥,٧٩ (٦٢,٠)
الجزائر	٣٢,٠٧ (٠,٤٣)	١٧,٤١ (٠,٢١)	١٠٢,٢٠ (١,٤)	٦٦,٢٥ (٠,٨١)	٤٢٧٥ ٥٧,٩	٥٥٩٢ (٦٨,٥)	٦٢٠٩ (٨٤,٠)	٧٤٤٣ (٩١,٢)
تونس	٥٦,٠٣ (١,٥)	٧٤,١٠ (٢,٠)	٤٠,٥٢ (١,٧)	٢٣,٤٥ (١,٠)	٢٤٥٦ (٦٦,٧)	١٧٨٧ (٧٤,٧)	٢٩٧٧ (٨٠,٩)	١٨٣٧ (٧٦,٨)
المغرب	٥١٠,٢ (١٠,٧)	٩٨,٨٧ (٢,٧)	٦٥,٩٦ (١,٤)	٩٦,٢٨ (٢,٦)	٢٥٠٣ (٥٢,٤)	٢٠٥١ (٥٦,١)	٣٣٧٧ (٧٠,٧)	٢٤٣٦ (٦٦,٦)
ليبيا	٢٨,٣٠ (٠,٥)	١,٧٧ (٠,٠٣)	٧,٣٥٧ (٠,١٢)		٣٣٥١ ٥٦,٧	٥٨٠٠ (٨٦,٨)	٤٤٩١ (٧٦,٠)	٥٩٤٦ (٨٩,٠)
١٩٩١								
مصـــر	٢٣٠,٦٣ (٢,٩)	٢٥٢,٦٣ (٦,٨)	١٠٢,٧٩ (١,٣)	٢١,٢١ (٠,٥٧)	٣٠٢٤ (٣٨,٢)	١٥٧٤ (٤٢,٦)	٥٥٤٠ (٧٠,٠)	٢٣٣٨ (٦٣,٣)
السودان	٣١٠,٨٣ (٢٣,٩)	٦٣,٩٠ (١١,٨)	٢٢,٢٨ (١,٧)	١,٦٠ (٠,٣٠)	٤٨٣,٣٧ (٣٧,٢)	٢٦٥,١٣ (٤٩,١)	٧٢٨,٧٧ (٥٦,١)	٣٣٥,٠٢ (٦٢,٠)
الجزائر	٣٢,٢٦ (٠,٤٢)	٢١,٤٧ (٠,١٨)	٥٨,٣٦ (٠,٧٦)	٤٧,١٦ (٠,٤٠)	٤٧٥٢ (٦١,٨)	٨٤١٢ (٧١,٤)	٦٦٠٩ (٨٦,٠)	١٠٨٥٦ (٩٢,١)
تونس	٦٢,٢٨ (١,٢)	٦١,٨١ (١,٧)	٢٨,٦١ (٠,٥٥)	٢٥,٠٢ (٠,٦٨)	٣٧٢٠ (٧١,١)	٢٨٣٢ (٧٦,٦)	٤٣٨١ (٨٤,٤)	٢٩٠٢ (٧٨,٥)
المغرب	٦١٧,٩٧ (٩,٠)	١٢٦,١٤ (٢,٩)	١٢٨,٠٦ (١,٩)	٨٦,٩٢ (٢,٠)	٣٨٣١ (٥٥,٨)	٢٦٧٣ (٦٢,٤)	٤٩٢٣ (٧١,٧)	٣١٢٣ (٧٢,٩)
ليبيا	٧٢,٠٠ (١,٢)	٢٠,٠٠ (٠,١٩)	٣,٠٠٠ (٠,٠٢)	٢,٠٠٠ ٠,٠٧	٣٧١٠,٠ (٦١,٨)	٩٠٣١,٠ (٨٧,٣٨)	٤٢٣٦ (٧٠,٦)	٩٤٥٩ (٨٧,٨)

تابع جدول رقم (١-١)

مليون دولار

البيان	العالم		مصر		السودان		الجزائر	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
١٩٩٣ مصر	١٤٢٧٥,٨ (١٠٠)	٤٩١٧,٤ (١٠٠)			٢٦,٠ (٠,١٨)	٥٣,١ (١,١)	٠,٤ (صفر)	٣٠,٤ (٠,٦٢)
السودان	١٦١٩,٣ (١٠٠)	٣٥٠,٧ (١٠٠)	٦٠,٠ (٣,٧)	٢٣,١ (صفر)				
الجزائر	٨٠٠٥,١ (١٠٠)	٩٩٨٨,٥ (١٠٠)	٣٣,١ (٠,٤١)	٠,٣ (صفر)				
تونس	٦٢١٧,٥ (١٠٠)	٣٨١٠,٥ (١٠٠)	٢٤,٠ (٠,٣٩)	٦,٦ (٠,١٧)	٢,٥ (٠,٠٤)	١,٦ (٠,٠٤)	٩٩,٠ (١,٦)	٦٦,٦ (١,٨)
المغرب	٦٨٥٨,٤ (١٠٠)	٣٨٠٢,٦ (١٠٠)	١١,٢ (٠,١٦)	١,٨ (٠,٠٥)	٠,٧ (صفر		١١١,١ (١,٦)	٨٠,٠ (٢,١)
ليبيا	٥٣٢٠,٠ (١٠٠)	٧٦٩٧,٠ (١٠٠)	٦٧,٨ (١,٣)	٥١,٥ (٠,٦٧)	٥,٠ (٥,١٥)	١٨٧,٠ (٢,٤)	٩,٠ (٠,١٧)	١,٠ (صفر)

تابع جدول رقم (١ ١)

البيان	تونس		المغرب		ليبيا		دول اتحاد المغرب العربي (بدون موريتانيا)		دول عربية أخرى	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
١٩٩٢ مصر	٧,٤ (٠,٠٥)	٢١,٩ (٠,٤٥)	٢,٠ (٠,٠١)	١٠,٢ (٠,٢١)	٥٨,٧ (٠,٤١)	٦٢,٢ (١,٣)	١٠٢,٥ (٠,٧٣)	١٧٧,٨ (٣,٦)	١٦٩,١ (١,٢)	١٥٨,٢ (٣,٢)
السودان	١,٧ (٠,١٠)	٢,٢ (٠,٦٣)		٠,٦ (٠,١٧)	٢١٢,٩ (١٣,٢)	٥,٠ (١,٤)	٢٧٤,٦ (١٧,٠)	٢٠,٩ (٨,٨)	١٢٨,٥ (٧,٩)	٨٢,٩ (٢٣,٦)
الجزائر	٧٢,٨ (٠,٤٧)	٥٤,١ (٠,٥٤)	٨٨,٠ (١,١)	١٠١,٠ (١,٠)		٨,١ (٠,٠٨)	١٩٤,٩ (٢,٤)	١٦٣,٥ (١,٦)	٢٨,٥ (٠,٣٦)	١٢٠,١ (١,٢)
تونس			٤٨,٦ (٠,٧٨)	٣٥,١ (٠,٩٢)	٥٢,١ (٠,٨٤)	١٨٨,٥ (٥,٠)	٢٢٦,٢ (٣,٦)	٢٩٨,٤ (٧,٨)	٦٤,٠ (١,٠)	٨٠,٩ (٢,١)
المغرب	٣٧,٦ (٠,٥٥)	٤٠,٤ (١,٠)			١٧,٨ (٠,٢٦)	١٤٠,٨ (٣,٧)	١٧٨,٤ (٢,٦)	٢٢٢,٦ (٥,٩)	٥٩٦,٤ (٨,٧)	١١٥,٣ (٣,٠)
ليبيا	٢٠٧,٠ (٣,٩)	٤٧,٠ (٠,٦١)	١٥٥,٠ (٢,٩)	١٦,٠ (٠,٢١)			٤٤٣,٨ (٨,٣)	٣٠٢,٥ (٣,٩)	٧١,٦ (١,٤)	٣٣,٥ (٠,٤٤)

المصدر :

Source: 1) E/ECA/ASTAT/Ser. A/35, Foreign Trade Statistics for Africa, Direction of 1983-1993, Trade 1992.

2) Arab Monetary Fund, Foreign Trade of Arab Countries, PP. 15-16 PP. 40-41.

جدول (١-٢) علاقات التجارة الخارجية لمصر مع دول اتحاد المغرب العربى
معبرا عنها بدلالة القيم والنسب المئوية خلال الفترة (٩١-١٩٩٣)

الدولة	الصادرات (مليون دولار)						الواردات (مليون دولار)					
	١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣	
	القيمة	نسبة التغير ٪	القيمة	نسبة التغير ٪	القيمة	نسبة التغير ٪	القيمة	نسبة التغير ٪	القيمة	نسبة التغير ٪	القيمة	نسبة التغير ٪
المغرب	١٩,٨	٢٢٧	١,٦	(٩٢,٠-)	١٠,١	٥٣١,٣	٣,٤	٢٩٠	٠,٣	(٩١,٢٠)	١,١	٢٦٦,٧
الجزائر	٧,٢١	٥٧	٢٨,٤	٢٩٤,٠	٢٤,٥	(١٣,٧-)						
تونس	١٥,٤	١٦	١٩,٨	٢٨,٩	٢٠,٥	٣,٥	٥,٥	٢٥	٣,٥	(٣٦,٤٠)	٤,٦	٣١,٤
موريتانيا			٠,١		٠,١	صفر	١,٣	٤٥٥	١,٧	٢٠,٧		
ليبيا	١٢٠,٤	١٧٥,٢	٥٨,٢	(٥١,٧-)	٦٢,٥	٧,٣	٠٢١,	٧٠,٠	٥١,٠	١٤٢,٩	٢٧,٦	(٤٥,٩-)
مجموعة اتحاد المغرب العربى	١٦٢,٩	١٢٣,٠	١٠٨,١	(٣٣,٦-)	١١٧,٧	٨,٩	٥٢٦,	٣٦,٠	٥٦,٨	٥٥,٦	٣٣,٤	٤١,٢-

تابع جدول (١-٢)

الدولـــة	نسبة الصادرات المصرية (الى الدولة) بالنسبة الى اجمالى صادراتها الى العالم ٪			نسبة الواردات المصرية (الى الدولة) بالنسبة الى اجمالى وارداتها من العالم		
	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
المغرب	٠,٣	٠,٠٧	٠,١٥	٠,٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٣
الجزائر	٠,٠٩	٠,٣٢	٠,٣١	٠,٠٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠٥
تونس	٠,٢٩	٠,٢٠	٠,٢٣	٠,١٥	٠,٠٨	٠,١٢
موريتانيا		٠,٠٢		٠,٣	٠,٤	
ليبيا	٢,٧			٠,١٩		

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، CAPMS ، مصر .

تابع جدول (١-٢)

الميزان التجارى لجمهورية مصر العربية مع دول المغرب العربى للفترة ٨٥ - ١٩٩٣

(القيمة بالألف جنيه)

الدولة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
ليبيا	١٤٣٤-	٢٧٣٢-	٦٤	٦٦	٩٥٠٧	٨٤٢٦٣	٣١٧٠١٥	١٥٠٨٢٤٠	١١٧٦١٦
الجزائر	٢٢٢٨	٤٨٦٧	٣٤٢٢	٨٤٦١	٣٧٥٠	١١٦٦٥-	٥٩٢١	٩٢٦١٩	٨٢١٩٥
تونس	٣١٦٠	٣١٣٧	١٠٦٩٢	١٢٣٣٦	٣٠١٥٠	٣٧٦٧٨	٣١٨٠١	٥٤٥٥٢	٥٣٤٩٦
المغرب	٧٦٨	١٧٤٠	٣٠٢١	٧٣	٨١١١	١٣٨٩١	٥٢٢٩٩	١٩٢٥٨	٢٨٠-
موريتانيا	١٠	١١٧-	٨٣٨-	٤٢١٠	٧٠-	٦٠٣-	٤١٠٨-	٥٢٥٧-	٢٣٠

المصدر : محسوبة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - قاعدة البيانات .

عام ١٩٩٥ (جدول ٣بالملحق) حيث تقلصت حصة فحم الكوك الى ٦٠٪ وبرزت سلعا جديدة مثل (السلع الغذائية) والقطن ومنتجاته سويا شكلتا حوالى ٢٥٪ من اجمالى الصادرات المصرية) . حيث عضد هذا الاتجاه نحو التنويع تعديل قوائم السلع الملحقة بالانفاق التجارى الموقع بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٨ بين الدولتين والذى أقرته اللجنة التجارية المصرية التونسية المشتركة فى اجتماعها فى تونس بتاريخ ١٩٩٣/١/١٦ (الجريدة الرسمية، العدد ٤٥ فى ٩ نوفمبر ١٩٩٥) .

(٨) وبطريقة مماثلة يمكن أن نتبين أن ٩٥٪ من الصادرات المصرية الى المغرب تتركز فى غزول النسيج . لذا يبدو من الضرورى أن تتنوع التجارة مع كل من المغرب وتونس خاصة اذا علمنا أن الاحصاءات تشير الى تواضع قيم الصادرات من كل من المغرب، وتونس الى مصر خلال عام ١٩٩١ .

لذا ينبغى أن نقارن هذه القاعدة الضعيفة من علاقات التجارة والأقل تنوعا مع النمط المفترض أو المتوقع للهياكل السلعية التى يمكن أن يستدل عليها بالاعتماد على حسابات المزايا النسبية .

المبحث الثانى

الميزة النسبية الظاهرية (الصريحة)

(٩) يمكن الأستعانة بجدول (١) فى الملحق الذى يبين الأنماط السلعية للتجارة الدولية لدول شمال أفريقيا خلال السنوات ١٩٩١ (للجزائر وليبيا)، ١٩٩٢ (لتونس ومصر والمغرب) ، ١٩٨١ (للسودان) لحساب الميزة النسبية الصريحة. ويعتمد حساب مؤشرات الميزة النسبية الصريحة هنا على مفهوم صافى التجارة (أى الصادرات ناقصا الواردات) دون التطرق لمفهوم تجارة الصادرات أو اجمالى التجارة (الصادرات مضافا اليها الواردات) أو لمفهوم أهمية الدولة كمصدر عارض للسلعة فى السوق العالمى مقارنة بأهمية اجمالى صادرات الدولة المعنية فى السوق العالمى محل الاهتمام . وهذا المفهوم المستخدم يعد واحد من مقاييس الميزة النسبية الشائعة الاستخدام فى التحليلات التطبيقية لعلاقات التجارة الدولية (٧) .

(١٠) يسجل جدول (١) فى الملحق نتائج حسابات الميزة النسبية الصريحة . حيث تظهر المزايا النسبية للدول المعنية فى الأسواق العالمية بصفة أساسية فى المنتجات المعتمدة على الموارد الطبيعية مثل الوقود المعدنى للدول المصدرة للبترول (ليبيا والجزائر) ، الدولة المصدرة للعمل (مصر) وبدرجة اقل تونس . ويمكن أيضا ملاحظة أن الميزة النسبية تظهر فى السلع الغذائية (مشتملة على الأسماك ، الفواكهة والخضروات) وتبدو للعيان كل من المغرب وتونس كدول منتجة رئيسية للغذاء . هذا فضلا عن أن السودان تتمتع بمزايا نسبية فى بنود الغذاء الأخرى (مثل الحبوب، أعلاف الأغذية الحيوانية) .

(١١) وتجدر الاشارة الى أن شبه الاقليم يتمتع بميزة نسبية فى المنتجات الصناعية الأساسية مثل الجلود والملابس (تونس ومصر) ، المنتجات الصناعية غير المعدنية (تونس) ، المنتجات الصناعية المعدنية (المغرب)، المعادن غير الحديدية وغزول النسيج (مصر) . ويمكن أن يدل من الاحصائيات على أن الميزة النسبية تظهر فى المنتوعات من السلع الصناعية وهى بصفة عامة سلع كثيفة العمل خاصة الملابس ثم الجلديه (تونس والمغرب وبدرجة أقل مصر) . هذا فضلا عن أن شبه الاقليم يتمتع بميزة فى انتاج وتصدير بعض أصناف الكيماويات (العضوية وغير العضوية والأسمدة الصناعية) بصفة رئيسية فى المغرب وتونس وليبيا . ونعتقد أن هذه البنود هى منتجات كثيفة رأس المال . اضافة الى ما سبق فان شبه الاقليم يملك ميزة نسبية ظاهرية فى المواد الخام والتى تدخل كمدخلات فى العمليات الانتاجية . وهى تشتمل على ألياف النسيج (السودان) ، الأسمدة الخام (المغرب) والألواح الحديدية المعدنية، الخردة ، الحيوانات الحية (المغرب وبدرجة أقل مصر) ، لذا تبين الصورة الكلية أن الميزة النسبية تقع بشكل رئيسى فى الوقود المعدنى تليه المنتجات الصناعية (خاصة السلع كثيفة العمل) كذلك فان الميزة النسبية محدودة فى السلع الأولية المرتبطة أساسا بسلع الأكتفاء الذاتى .

(١١) هذه الصورة العامة تلقى الضوء حول المنافع النسبية لتوسيع التجارة البينية بين دول شمال أفريقيا فى السلع الصناعية مقابل التوسع فى تجارتها مع العالم الخارجى ، هذا بالاضافة الى ضرورة تعظيم الاهتمام بتشجيع الانتاج الزراعى للسلع الغذائية الرئيسية والتى تخضع لقيود مجحفة فى الأسواق العالمية (خاصة الجماعة الأوروبية) . هذه النقاط تقع خارج نطاق الدراسة الحالية .

المبحث الثالث

الحماية والتعاون الاقتصادى

٣-١ هيكل الحماية خلال الثمانينات

(١٣) على الرغم من أن المزايا النسبية من الموارد الطبيعية والمتراكمة وغيرها من العوامل الاقتصادية الرئيسية يمكن أن تشكل آفاق الانتاج والتنافسية النسبية لدول شبه الاقليم لشمال أفريقيا إلا أن الأنماط السلعية لكل من التجارة مع العالم الخارجى والتجارة البينية بين دول شبه الاقليم يمكن أن تتأثر بدرجة كبيرة بالاجراءات السياسية بحيث تحد من حجم هذه التجارة فى اجمالها وخاصة فى القطاعات التى تلعب غالبا المصالح الخاصة دورا رئيسيا فى تبنى سياسات لتقييد المنافسة من الواردات . يقدم جدول (١-٣) صورة عامة لسياسات الحماية المفروضة فى دول شبه الاقليم لشمال أفريقيا باستثناء موريتانيا (حيث لا تتوافر عنها بيانات) . فهو يعرض متوسط معدلات الحماية (الأسمية) المفروضة عن طريق تطبيق رسوم تعريفية ومالية أخرى فضلا عن القيود الكمية على الواردات والأشكال الأخرى من الحواجز غير التعريفية خلال عام ١٩٨٧. كذلك يعبر عن الاجراءات المالية بدلالة القيمة أما الاجراءات غير التعريفية فبدلالة نسب التكرار frequency ratios والتى تقيس نسبة البنود الواقعة على خط التعريفة والمتأثرة باللوائح المفروضة على واردات معينة . وتشير هذه النسب الى تكرار حدوث الحواجز غير التعريفية فقط ولا تقيس مدى تأثير الحواجز التجارية الادارية على الأسعار المحلية أو على حجم الواردات . وتستمد البيانات من الدراسة التى أعدها مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية UNCTAD عن قائمة اجراءات الرقابة على التجارة فى الدول النامية وذلك بالاستعانة بالمصادر

جدول (٤-٣) قيود الواردات فى شبه الاقليم لشمال أفريقيا وفقا لفئات السلع الأولية والصناعات التحويلية ١٩٨٧ بنسبة منوية

البيان	التعريفات والرسوم المالية الأخرى		الحواجز غير التعريفية (Non-Tariffs, barriers NTBs) (1)				
	متوسط التعريفة	اجمالى الرسوم (٢)	كل الحواجز غير التعريفية NTB (٣)	القيود الكمية			
				التراخيص Lic	الحصص Quota	الحظر Probib	أنواع أخرى (٤)
الجزائر	٢١,٧	٢٦,١	٦٧,٨	٦,١	صفر	٢,٧	FX ST
المنتجات الأولية	١٧,١	١٩,٢	٧٩,٣	٣,٦	صفر	٦,٨	ST
السلع الغذائية	٢٧,٩	٣١,١	٨٦,٣	٦,٠	صفر	١٢,٤	ST
المواد الخام الزراعية	١١,٠	١٢,٢	٧٨,٦	٠,١	صفر	١,٨	ST
الأسمدة الخام	٨,٢	٩,٢	٦٥,٧	صفر	صفر	٤,٥	ST
الوقود المعدنى	١,٥	٢,٥	٦١,١	٢,٨	صفر	٠,١	ST
المعادن غير الحديدية	٣,٥	٤,٦	٧٩,٢	٥,٧	صفر	صفر	ST
السلع الصناعية التحويلية	٢٣,٤	٢٨,٨	٦٣,٦	٧,٢	صفر	١,٠	FX ST
الكيماويات	١١,٠	١٢,٢	٥٠,٧	١٥,٨	صفر	صفر	FX ST
الحديد والصلب	٤,٠	٥,٠	٨٨,٧	صفر	صفر	صفر	FX ST
الآليات والتجهيزات	٩,٦	١٩,١	٥٨,٨	٨,٧	صفر	٠,٢	FX ST
سلع صناعية تحويلية أخرى	٢٨,٢	٤٣,٦	٦٨,٨	٢,٥	صفر	٢,٠	FXS ST

تابع جدول (١-٣)

البيان	التعريفات والرسوم المالية الأخرى		الحواجز غير التعريفية (Non-Tariffs, barriers NTBs) (1)				
	متوسط التعريفة	لجمالى الرسوم (٢)	كل الحواجز غير التعريفية (٣)	القيود الكمية			
				الترخيص L.I C	الحصص Quota	الحظر Prohib	أنواع أخرى (٤)
مصـــــر	٤٢,٨	٥٤,٥	١٠٠,٠	٧,٤	صفر	٢٢,٩	FX5 ST
المنتجات الأولية	٥٧,٢	٦٧,٨	١٠٠,٠	٥,٧	صفر	١٨,٤	FX5/ST
السلع الغذائية	١٠٨,٤	١١٨,٧	١٠٠,٠	٧,٩	صفر	٣٥,٨	FX5/ST
المواد الخام الزراعية	١٤,١	٢٤,٨	١٠٠,٠	٠,٩	صفر	٢,٦	FX5/ST
الأسمدة الخام	١١,٤	٢١,٥	١٠٠,٠	٣,٠	صفر	٣,٠	FX5/ST
الوقود المعدني	١٠,٦	٢٢,٣	١٠٠,٠	٦,٩	صفر	صفر	FX5/ST
المعادن غير الحديدية	١٦,٤	٣٧,٩	١٠٠,٠	٨,٨	صفر	٦,١	FX5/ST
السلع الصناعية التحويلية	٣٧,٥	٤٩,٦	١٠٠,٠	٧,٨	صفر	٢٤,٧	FX5/ST
الكيماويات	١٤,٥	٢٦,٣	١٠٠,٠	١٦,٤	صفر	٦,٤	FX5/ST
الحديد والصلب	١٢,٨	٢٦,٣	١٠٠,٠	١٣,٣	صفر	٢,٣	FX5/ST
الآلات والتجهيزات	٢٥,٢	٣٦,٥	١٠٠,٠	٢,٩	صفر	١٥,٠	FX5/ST
سلع صناعية تحويلية أخرى	٥٥,٣	٦٨,٠	١٠٠,٠	٥,٩	صفر	٤٠,٠	FX5/ST

تابع جدول رقم (٦-٣)

البيان	التعريفات والرسوم المالية الأخرى		الحواجز غير التعريفية (Non-Tariffs, barriers NTBs) (1)				
	متوسط التعريفة	اجمالى الرسوم (٢)	كل الحواجز غير التعريفية (٣)	القيود الكمية			
				التراخيص LI C	الحصص Quota	الحظر Probib	أنواع أخرى (٤)
ليبيـــا	١٨,٣	٣٤,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	صفر	١٠,٣	FX5/ST
المنتجات الأولية	١٤,٢	٢٩,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	صفر	١٥,٠	FX5/St
السلع الغذائية	١٧,٢	٣١,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	صفر	٢٩,٢	FX5/ST
المواد الخام الزراعية	١٥,٤	٣١,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	صفر	٤,٨	FX5/ST
الأسمدة الخام	٩,٣	٢٥,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	صفر	٢,٢	FX5/ST
الوقود المعدنى	٩,١	٢٥,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	صفر	صفر	FX5/ST
المعادن غير الحديدية	٨,٢	٢٤,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	صفر	صفر	FX5/ST
السلع الصناعية التحويلية	١٩,٧	٣٦,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	صفر	٨,٤	FX5/ST
الكيماويات	٦,٨	٢٢,٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠	صفر	١,٦	FX5/ST
الحديد والصلب	١,٧	١٦,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	صفر	١,٣	FX5/ST
الآليات والتجهيزات	١٩,٤	٣٦,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	صفر	٦,٧	FX5/ST
سلع صناعية تحويلية	٢١,٧	٥٤,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	صفر	١٢,٢	FX5/ST

تابع جدول رقم (٢-٢)

البيان	التعريفات والرسوم المالية الأخرى		الحواجز غير التعريفية (Non-Tariffs, barriers NTBs) (1)				
	متوسط التعريفة	اجمالى الرسوم (٢)	كل الحواجز غير التعريفية (٣)	القيود الكمية			
				التراخيص LI C	الحصص Quota	الحظر Probib	أنواع أخرى (٤)
المغرب	٢٣,٥	٣٦,١	١٠٠,٠	٢٧,٦	صفر	صفر	FX5/ST
المنتجات الأولية	١٨,٢	٣٠,٩	١٠٠,٠	٤٣,٠	صفر	صفر	FX5/ST
السلع الغذائية	٢٧,٧	٤٠,٢	١٠٠,٠	٧٣,٩	صفر	صفر	FX5/ST
المواد الخام الزراعية	٩,٥	٢٣,٨	١٠٠,٠	١٣,٦	صفر	صفر	FX5
الأسمدة الخام	٨,٤	٢٠,٩	١٠٠,٠	٤,٥	صفر	صفر	FX5/ST
الوقود المعدني	١٠,٣	٢٣,٨	١٠٠,٠	٦٥,٠	صفر	صفر	FX5/ST
المعادن غير الحديدية	١١,٩	٢٤,٤	١٠٠,٠	٠,٩	صفر	صفر	FX5
السلع الصناعية التحويلية	٢٥,٦	٣٨,٢	١٠٠,٠	٢١,٨	صفر	صفر	FX5/ST
الكيماويات	٧,٧	٣١,٢	١٠٠,٠	١٣,٠	صفر	صفر	FX5/ST
الحديد والصلب	٨,٣	٢٠,٨	١٠٠,٠	٣,١	صفر	صفر	FX5
الآليات والتجهيزات	٢٠,٨	٣٣,٣	١٠٠,٠	١١,٨	صفر	صفر	FX5
سلع صناعية تحويلية أخرى	٣٣,٢	٤٥,٩	١٠٠,٠	٣٣,٠	صفر	صفر	FX5

تابع جدول رقم (٧-٢)

البيان	التعريفات والرسوم المالية الأخرى		الحواجز غير التعريفية (Non-Tariffs, barriers NTBs) (1)				
	متوسط التعريفة	اجمالى الرسوم (٢)	كل الحواجز غير التعريفية (٣)	القيود الكمية			
				التراخيص LIC	الحصص QUota	الحظر bProbi	أنواع أخرى
السودان	٥٦,٦	٥٦,٦	١٠٠,٠	٩,٤	٠,٣	٠,٥	FX5
المنتجات الأولية	٥٦,٦	٥٦,٦	١٠٠,٠	١٠,٣	٠,١	١,٦	FX5
السلع الغذائية	٧٠,٩	٧٠,٩	١٠٠,٠	٣١,٥	٠,٢	٣,٤	FX5
المواد الخام الزراعية	٥٠,٣	٥٠,٣	١٠٠,٠				FX5
الأسمدة الخام	٣٨,٣	٣٨,٣	١٠٠,٠	٠,٧			FX5
الوقود المعدنى	٢٥,٤	٢٥,٤	١٠٠,٠				FX5
المعادن غير الحديدية	٥٤,٢	٥٤,٢	١٠٠,٠	٠,٩			FX5
السلع الصناعية التحويلية	٥٦,٤	٥٦,٤	١٠٠,٠	٩,١	٠,٢	صفر	FX5
الكيماويات	٣١,٤	٣١,٤	١٠٠,٠	٣,١		٠,٢	FX5
الحديد والصلب	٥٣,٥	٥٣,٥	١٠٠,٠				FX5
الآليات والتجهيزات	٤٢,١	٤٢,١	١٠٠,٠	٣,٨			FX5
سلع صناعية تحويلية أخرى	٧٥,١	٧٥,١	١٠٠,٠	١٥,٦	٠,٤		FX5

تابع جدول رقم (٣٤)

البيان	التعريفات والرسوم المالية الأخرى		الحواجز غير التعريفية (Non-Tariffs, barriers NTBs) (1)				
	متوسط التعريفة	اجمالى الرسوم (٢)	كل الحواجز غير التعريفية (٣)	القيود الكمية			
				التراخيص Li C	الحصص Quota	الحظر Probib	أنواع أخرى (٤)
تونس	٢٤,٠	٢٧,٤	٧٦,٢	٦٠,٧	٠,٧	١٢,٤	ST
المنتجات الأولية	٢٢,٣	٢٦,٦	٧٧,٤	٥١,٣		٢٤,٤	ST
السلع الغذائية	٣١,٨	٣٧,٩	٩٥,٤	٦٩,٠		٢٢,٩	ST
المواد الخام الزراعية	١٤,٥	١٦,٨	٤٧,١	٢٢,٤		٢٤,٦	
الأسمدة الخام	١٢,٤	١٥,٦	٧٤,٦	٦٣,٨		١٠,٨	
الوقود المعدنى	٨,٥	٩,٥	٩١,٧	٣٤,٧		٥٦,٠	
المعادن غير الحديدية	١٧,٦	١٩,٦	٥٥,٧	٢٩,٢		٢٦,٤	
السلع الصناعية التحويلية	٢٤,٧	٢٧,٦	٧٥,٥	٦٤,٤	١,٠	٧٥,٧	ST
الكيماويات	١٧,٢	١٨,٨	٤٨,٣	٣٤,٠		٤,٣	ST
الحديد والصلب	١١,٠	١٢,٥	٩٣,٨	١٥,٨		٧٨,٠	
الآليات والتجهيزات	٢٠,١	٢٣,٧	٧٠,٩	٧٠,٩			
سلع صناعية تحويلية أخرى	٣٢,٠	٣٥,٨	٨٧,٨	٨٠,٣	٣,٠	٤,٣	

تابع جدول (۷ـ۳)

Sources: UNCTAD, Handbook of Trade Control Measures of Developing Countries 1987 (New York, UN 1987) and UNCTAD, Hand book of Trade control Measures of Developing Countries 1987: supplement (Geneva, UNCTAD, 1989).

Notes: Primary and manufacturing categories are defined according to the standard International trade classificaton system as follows: foods (SITC 0+1+22+4), agricultural raw materials (SITC 2 less 22+27+28), mineral fuels (SITC 3), meneral and non ferrous metal ores (SITC 27+28+28), chemicals (SITC 5), iron and steel (SITC 67), machinery and equipment (SITC 7) and other manufactures (SITC 6+8 less 67+68).

1. Statistics are frequency ratios of the incidence of NTBs computed using information by national tariff line.

2. customs duties plus customs surcharges and suttaxes, stamp taxes, certain other fiscal charges on imports and taxes on foreign exchange restrictions.

3. Possible health and sanitary regulations applicable to food and other importane not included.

4. Foreign exchange restrictions FX: state trading monopolies (ST)

5. The non-tariff barrier applies to all imports

القومية الرسمية وذلك للحصول على تصنيف لبنود السلع التجارية على مستوى عالى من التفصيل . حيث يثير الحصول على هذا الكم الهائل من المعلومات على كثير من مشاكل التحليل والعرض .

١٤ - ويصبح من الصعوبة بمكان تقييم المضامين الاقتصادية المترتبة على الخضوع للأنواع المختلفة من اجراءات الحماية . فمن ناحية بالرغم من سهولة قياس الآثار المباشرة تفرض ضرائب جمركية فى شكل معدلات تعريفية وفقا للقيمة الا أنه يصعب القياس الكمى لتأثير الحواجز غيرالتعريفية على الأسعار بشكل مباشر من الناحية الأخرى . حيث جرى العرف على اعتبار الحواجز غير التعريفية مشوهة للتجارة ومكلفة اقتصاديا للدول . ذلك لأنها تحد من آلية عمل نظام السعر فى تخصيص الموارد نحو الانتاج والاستهلاك فى الاقتصاد محل الدراسة . هذا فضلا عن أن هذه الحواجز تصاحب بأنظمة من الاجراءات الادارية التمييزية يترتب عليها تشجيع الأنظمة التى تسعى لتحقيق ريع .

١٥ - تفرض كل من مصر والسودان والمغرب أعلى معدلات للحماية فى عام ١٩٨٦ ، حيث يصل تكرار حدوث الاجراءات غير التعريفية الى مستوى عالى الى ١٠٠٪ . ويرتفع المتوسط التكرارى للاجراءات غير التعريفية لأكثر من ٩٠٪ نظرا للاستخدام على نطاق واسع للتراخيص التمييزية للواردات ولا سيما أساليب الرقابة على النقد الأجنبى (بصفة خاصة أنظمة الاعتمادات المستندية للواردات المتقدمة وممارسات النقد الأجنبى التقييدية) . وتبرز كل من الجزائر وتونس كدولة مفتوحة نسبيا . حيث ينخفض تكرار حدوث الاجراءات غير التعريفية بحوالى ٣٠٪ مقارنة بوضع الدول الأفريقية الأخرى ، وترتفع فى مصر والسودان رسوم الحماية التعريفية (الرسوم المالية لمستوى ٤٣٪ الى ٥٥٪ فى المتوسط) . وتفرض اقتصاديات الجزائر وليبيا والمغرب وتونس معدلات فى حدود ٢٠٪ الى ٣٦٪ . ويبدو شائعا تطبيق القيود الكمية والتراخيص التمييزية

فىكل من ليبيا وتونس.ولا تعتمد الدول مع ذلك على نظام الحصص ولحد ما على الحظر (كما هو الحال فى مصر وليبيا وتونس) . وفى مجال تطبيق الحواجز غير التعريفية يبدو مألوفا فرض قيود النقد الأجنبى والاحتكارات التجارية للحكومات . وينتشر فى معظم الدول محل الدراسة نظام التسعير الادارى للواردات (باستثناء قيود النقد الأجنبى فى تونس) . هذا فضلا عن أن معظم هذه الحواجز غير التعريفية كما أشير آنفا يتم اختيارها انتقائيا لأصناف معينة من السلع المستوردة على العكس من اجراءات الرقابة على التجارة .

١٦- يبين لنا هيكل الحماية الاسمية الممثل فى جدول (١-٣) فئات (أصناف) السلع الأولية والسلع الصناعية الخاضعة لأعلى معدلات من الحماية وبطبيعة الحال يرتفع المكون العواملى نرأس المال للسلع الصناعية عنه فى حالة السلع الأولية . والمثال على ذلك فئة الباقى "سلع صناعية أخرى" التى تشتمل بصفة اساسية على المنتجات الخشبية ، المنسوجات ، المفروشات، والأحذية والمنتجات الجلدية التى تحتوى على نسبة من السلع الكثيفة نسبيا فى العمل . ويبدو مألوفا شيوع نمط الحماية الذى يعتمد على التعريفات الجمركية وغيرها من الرسوم المالية الأخرى وذلك لدول شمال أفريقيا .

١٧- أولا :ترتفع مستويات الحماية للسلع الصناعية فى الجزائر وليبيا والمغرب عنها بالنسبة للمواد الأولية ، وتظهر فئة السلع الصناعية الأخرى بنمط حمائى يفوق غيرها من السلع القابلة للتداول دوليا (اما فيما يخص تونس فتتماثل مستويات الحماية لديها بالنسبة لكل من السلع الصناعية والمنتجات الأولية) . ومثل العديد غيرها من الدول الصناعية تفرض الدول النامية معدلات تصاعدية للحماية على المنتجات الكثيفة فى العمل (٩) . ومن الأمور المثيرة للدهشة ان المنتجات كثيفة العمل تتمتع بدرجة عالية من الحماية فى شبه الاقليم مقارنة بالسلع الصناعية الأخرى التى تتمتع

فيها الدول فى شبه الاقليم بمزايا نسبية ضعيفة . وقد نجد تفسيرا لذلك فى تطبيق التكنولوجيات الأكثر كثافة فى رأس المال مقارنة بالدول الأخرى (١٠) والذى بدوره يضعف التنافسية مما يستلزم فرض أسوار عالية للتعريفة الجمركية. ويرتفع فى مصر مستوى الحماية للسلع الغذائية الى مستوى أعلى من السلع الصناعية الأخرى ، وفى السودان تفرض معدلات مرتفعة واحدة من التعريفة الجمركية على كل من السلع الغذائية والسلع الصناعية الأخرى (٧٠٪) . مع ذلك يعتبر فرض معدلات مرتفعة على الواردات الغذائية أمرا شائعا فى الدول الأخرى فى شبه الاقليم كما هو الحال فى الكثير من الدول النامية الأخرى وحتى الدول الصناعية بما يعكس الاهتمام بقضية الأمن الغذائى وحين تنخفض قيمة المرونات السعرية للواردات الغذائية عن السلع الصناعية . وتفرض معدلات مرتفعة من الحماية لتشجيع التوسع فى الانتاج المحلى لمواجهة احتياجات الطلب المحلى بشكل كامل .

١٨- ويبدو واضحا أن التباين محدود فى معدلات التعريفة التى تفرضها دول شبه الاقليم الأخرى على فئات السلع القابلة للتداول حيث يتمتع الوقود المعدنى بأقل معدلات للحماية بالتعريفة الجمركية حيث ينظر للواردات من هذه السلع كمدخلات أساسية للانتاج المحلى . وباستثناء حالة السودان يمكن أن نلاحظ أن المعادن غير الحديدية ومنتجات الحديد والصلب يطبق عليها أقل معدلات للحماية بالتعريفة (بالمقارنة بالسلع الصناعية الكثيفة العمل والسلع الغذائية) .

١٩- من الناحية الأخرى تتمتع الكيماويات والآلات والتجهيزات والمواد الخام الزراعية بأعلى المعدلات من الحماية بالتعريفة (يليها السلع الغذائية ثم السلع الكثيفة فى عنصر العمل) .

٢٠- ثانيا : وفيما يخص الحواجز غير التعريفية تستدل من الاحصاءات المبنية على بياناتها على أن معظم الدول فى شبه الاقليم تفرض نسبا منتظمة ومرتفعة لتكرار حدوث الحواجز غير التعريفية على أصناف التجارة . وبالرغم من أن بيانات الرسوم الجمركية تشير الى الاختلافات بين معدلات الحماية باختلاف فئات السلع تشير بيانات الحواجز غير التعريفية الى أن معظم فئات السلع مقيدة كميا وتخضع لرقابة على النقد الأجنبى ولاحتكارات الدولة . هذا الاعتماد المبالغ فيه على الحماية الادارية يجد شبيها له فى سياسات التجارة نحو أفريقيا جنوب الصحراء (١١) .

(٣-٢) المجهودات الحديثة للتحرير فى شمال أفريقيا :

٢١- حيث تم فى دول المغرب تحرير التجارة فى ٤٥ سلعة خلال عامى ١٩٨٣، ١٩٨٥ ورفع أسعار السلع الغذائية لمستوى الأسعار العالمية (بالاضافة الى نسبة ٢٥٪ كزيادة للأغراض الحمائية) . وقد خفض الحد الأقصى للرسوم الجمركية الى ٤٥٪ فى عام ١٩٨٥ . وفى عام ١٩٨٩ أصبح حوالى ٩٩٪ من السلع محررا (باستثناء الملابس القديمة) . وقد خفضت المغرب باضطراد متطلبات لتراخيص الاستيراد بحيث أنه حوالى عام ١٩٩٣ لن يكون هناك واردات تخضع تراخيص (بخلاف الأعراض الصحية والأمان) . وعلى جانب الصادرات يوجد القليل من القيود حيث تم تطوير وتحسين أنظمة جمركية خاصة للمصدرين فقد أزيلت تراخيص الصادرات (باستثناءات قليلة) وألغى احتكار الدولة للتسويق . وقد خفض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية من ٢٥٪ الى ٤٠٪ فى يونيو عام ١٩٩٣ (باستثناء بعض المنتجات الزراعية التى ظل معدلها فى حدود ٤٠٪ أو ٤٥٪) . وقد انخفض متوسط معدل التعريفة الى ١٢,٥٪ . هذا فضلا عن التحرر من قيود النقد الأجنبى حيث سمح للمصدرين والمقيمين المغاربة بالتعامل

بحسابات بالعملات الأجنبية . ويعتبر ذلك خطوة أولية نحو تحقيق القابلية الكاملة لتحويل الدرهم (بصفة خاصة للمعاملات الجارية) . (١٢)

٢٢- أيضا قد حدثت تغييرات جذرية فى مجال الاستيراد ومدفوعات الواردات فى تونس خلال عام ١٩٩٢ : (١٣)

أ - تعديل قائمة المنتجات الخاضعة لفرض رسوم استيراد تعويضية مؤقتة وشهد عام ١٩٩٢ تخفيض معدلات الرسوم بنسبة ١٠ نقاط مئوية.

ب - فرض ضريبة تعويضية على الواردات لفرض الحماية ضد الممارسات المشينة للواردات .

ج - منح مزايا ضريبية لشراء السفن ذات الحمولة والسيارات المخصصة لنقل الركاب وللشحن .

د - وقد خفضت الرسوم الجمركية فى ٥ نوفمبر ١٩٩٣ وأوقف العمل بضريبة القيمة المضافة على الواردات والمبيعات المحلية من الأجزاء والمكونات والمنتجات والأدوات المستخدمة فى الزراعة والمصايد وبناء السفن والمبيدات المنتشرة الاستخدام فى الزراعة .

هـ - وفى ٨ نوفمبر ١٩٩٣ خفضت الرسوم الجمركية وأوقف العمل بضريبة القيمة المضافة على الأدوات الرياضية المصنعة محليا أو المستوردة وعلى الأدوات المستخدمة فى الأنشطة التعليمية والاجتماعية.

٢٣- وفى الوقت الحاضر يصل الحد الأقصى لمعدل التعريفة فى تونس الى ٤٥٪ هذا فضلا عن قيام الحكومة بتحرير ٩٠٪ من وارداتها وذلك وفقا للدراسة التى أعدتها ECA (١٤) . حيث انخفض الحد الأقصى لمعدل التعريفة من ٢٠٠٪ الى ٤١٪ ورفع الحد الأدنى للتعريفة بهدف الوصول لمستوى فعال للحماية (١٥) .

٢٤- عقدت مصر اتفاقيات مع كل من صندوق النقد الدولى (مايو ١٩٩١) والبنك الدولى (فى نوفمبر ١٩٩١) حول برنامج التكيف والتثبيت وذلك بعد سلسلة ممتدة من المفاوضات بدأت فى عام ١٩٨٩ . وقد مثلت هذه الأتفاقية جوهر برنامج الاصلاح الاقتصادى و التكيف الهيكلى ERSAP والذى بدأ تنفيذه فى مارس ١٩٩٠ .

٢٥- وقد اشتمل برنامج التكيف الهيكلى فى مجال سعر الصرف على تخفيض وتبسيط لنظام سعر الصرف بما يضمن تحقيق تنافسية لسعر الصرف. وفى ظل الاتفاق المتوقع مع IMFC فى مايو ١٩٩١ جرى سريان نظام مزدوج لسعر الصرف يضم سوقا أولية وأخرى ثانوية فى فبراير ١٩٩١. وقد انطوى النظام الجديد المزدوج الذى حل محل النظام المتعدد لأسعار الصرف على توحيد جزئى وتخفيض لسعر الجنيه فى حدود ٢٠-٢٥٪ (كما هو موضوح فى جدول ب) . وقد تحققت القابلية الكاملة لانتقال رؤوس الأموال للمرة الأولى منذ أربعين عاما . وسرى تطبيق سعر صرف موحد من ٨ أكتوبر ١٩٩١ فور انشاء السوق الحرة لسعر الصرف متضمنة توحيد وتعويم لسعر الصرف وقد شهدت الفترة ٩٠/٩١-٩٢/١٩٩٤ إما ارتفاع طفيف فى التقييم أو تخفيض للجنيه المصرى (فى حدود ١-٤٪) .

٢٦- وفى سياق تحرير التجارة الخارجية خفضت مصر الحظر المفروض على الصادرات بحيث اقتصر الحظرعلى تغطية ٦ بنود بدلا من ٢٠ بندا وانخفض عدد البنود الخاضعة لحصص الصادرات من ١٧ الى ٤ بنود والخاضعة لشرط الحصول على الموافقة المسبقة من الحكومة من ٣٧ بند الى بند واحد بحيث اقتصرت تغطية الحواجز غير التجارية لما نسبته ٤,٢٪ من الانتاج الصناعى والزراعى بدلا من ١١,٩٪ فى يونية ١٩٩١ . وقد رفع الحظر على العديد من السلع الخاضعة للقائمة المحظورة فى سبتمبر ١٩٩١ (بذور الزيت ، قش الأرز ، والجلود الخام) .

٢٧- وقد تم تصنيف المنتجات وفقا لحواجز التعريفة الى ١٢ مجموعة تراوحت بالنسبة لها معدلات التعريفة بين ٥٪ الى ٨٠٪ (مع العديد من الأستثناءات) ، وفى عام ١٩٩٣ بلغ متوسط معدل التعريفة المرجح الى ١٨,٥٪ . وقد فرضت ضريبة مبيعات تصل الى ما بين ٥٪ الى ٣٠٪ من قيمة السلع المستوردة شاملة الرسوم الجمركية . وقد تراوح الحد الأدنى لمعدل التعريفة المطبقة على المواد الغذائية والمواد الخام ما بين ٥٪ الى ٣٠٪ بينما طبقت أعلى المعدلات على السلع النهائية بصفة خاصة السلع الكمالية مثل السيارات (٨٥٪-١٦٠٪) ، مستحضرات التجميل ٨٥٪ وبعض الأقمشة ٨٥٪. أما الأجهزة الكهربية للاستعمال المنزلى والتى تتوافر لها بدائل من الانتاج المحلى فقد اخضعت لمعدلات مرتفعة من التعريفة ١٠٠٪.

٢٨- بصدور قواعد الأستيراد فى مايو ١٩٩١ انخفض عدد السلع المحظورة من الواردات الى ١٠٥ بندا بدلا من ٢١٠ بند فى عام ١٩٨٦ . بحيث انخفضت نسبة الانتاج الكلى الخاضع للخطر من ٣٧,٢٪ فى عام ١٩٩٠ الى ٢٢,٧٪ فى ١٩٩١ (٤٠٪ نسبة الأنخفاض) أما الحواجز غير التعريفية الأخرى مثل شرط الحصول على موافقة مسبقا (على ١٨ بندا) ، الشروط الخاصة (على ١٥ بندا) والمواصفات النوعية (على ٦٩ بندا) فقد غطت فقط ٢,٩٪ من الانتاج .

٢٩- وقد خضع انتاج القطاع الخاص لمزيد من تخفيض الحماية مقارنة بالقطاع العام . حيث انخفضت قيمة الانتاج للقطاع الخاص الخاضع لحواجز بنسبة ٧٠٪ (من نسبة ٣٦,٢٪ فى مارس ١٩٩٠ الى ١٠,٩٪ فى يونية ١٩٩١) بينما انخفضت نسبة انتاج القطاع العام الخاضع للحواجز بنسبة ٤٠٪ (من ٧٦,٤٪ الى ٤٧,٥٪) . وانخفضت نسبة الانتاج الزراعى الخاضع للحواجز من حظر الواردات (من ٣٥,٩٪ الى ٩,٨٪ للحظر) مقابل استمرار خضوع نسبة مرتفعة تصل الى ٢٨,٥٪ من انتاج الصناعة التحويلية والتعدين (١٦) .

٣٠- وقد خفف الحظر بشكل كبير على عدد من الصناعات مثل الصناعات الغذائية ، المنتجات الورقية ، الطباعة والمنتجات غير المعدنية. بينما خفف الحظر بشكل محدود على المنسوجات ، المشروبات ، الدخان ، المنتجات المطاطية والكيماويات والتى تقع داخل حظيرة القطاع العام . ويتوقع الازالة الكاملة لكل أساليب الرقابة فى نهاية الخطة الخمسية الثانية (على المواد الخام والوسائط وقطع الغيار لكل من القطاعين العام والخاص) . وقد كان مستهدفا أن يتم ترشيد تدريجى لنظام لحماية الواردات عن طريق تخفيض الحد الأقصى للمعدل الأسمى للتعريفة بحيث لا يتجاوز ٥٠٪ ورفع الحد الأدنى للتعريفة الى ١٠٪ حول عام ١٩٩٢ ، إلا أن برنامج تحرير التجارة للعام المالى ٩٣-١٩٩٤ فقد تضمن الاجراءات الآتية :

- تخفيض كل التعريفات التى تتجاوز ٣٠٪ بنسبة عشر نقاط مئوية فضلا عن تخفيض الحد الأقصى للتعريفة من ٨٠٪ الى ٧٠٪.

- تخفيض التعريفات على السلع الرأسمالية الى ٥٪ أو ١٠٪ (خلال ديسمبر ١٩٩٣ ، ديسمبر ١٩٩٥) .

- تخفيض التعريفات على السجائر والسيارات ذات سعة المحرك ١٣٠٠-١٦٠٠ الى ٧٠٪ فى نهاية يونية ١٩٩٤.

- أما السيارات سعة أكثر من ١٦٠٠ (٢٧) يظل معدل التعريفة المفروضة عليها عند مستوى ١٠٠٪ . حيث يتم الاتفاق على جدول التخفيض فيما بعد.

٣١- وقد نشر الهيكل الجديد للتعريفة الجمركية فى أوائل ١٩٩٤ والذى سار على نفس الخطوط السابقة فيما عدا اضافة رسم مناولة مؤقت على الواردات بنسبة ٢٪ الى ٥٪ والذى يستهدف منه تخفيف أثر التخفيضات على التعريفة والذى أثار اعتراضات مؤسسات بريتون وودز . هذا وقد

ازيل الحظر على كافة المنتجات فى عام ١٩٩٣ باستثناء المنسوجات ومنتجاتها وعلى الدواجن . حيث خطط لازالة الحظر على الواردات من الدواجن فى نهاية ١٩٩٤. أما المنسوجات فالغاء الحظر عليها يحدد فيما بعد وفقا للمفاوضات مع الجات ، وفيما يخص القيود التى لا تزال مفروضة على الصادرات فيستهدف الغاؤها نهائيا (الجلود الخام فى يونية ١٩٩٤، خردة المعادة فى نهاية ١٩٩٥) .

٢٢- ومن المفترض أن تكون المرحلة التالية فى تخفيض معدل التعريفة قد بدأت فى يناير ١٩٩٥ (٦٠٪) . وتستثنى بعض المنتجات مثل المشروبات والدخان والسيارات من تخفيض الحد الأقصى .

٢٣- وقد التزمت مصر بتخفيض وتثبيت تصنيف التعريفة فى ضوء الاتفاق الحديث مع الجات . واعفيت السلع الحساسة فى مجال الزراعة ، الدواجن، الزيوت الحيوانية . حيث زيدت معدلات التعريفات المفروضة عليها بعد رفع الحظر . ووفقا للاتفاق مع الجات لم تعد مصر مقيدة باجراء تخفيضات فى التعريفة فى معظم السلع الصناعية . وعلى العكس فهى تملك الحق فى رفع معدلات التعريفة بنسبة ١٠٪ فوق مستويات التعريفة الحالى وذلك بهدف اصلاح هيكل التعريفات الجمركية .

٢٤- وبالنسبة للجزائر لا يستدل من التقرير المعد (١٧) حديثا فى ١٩٩٣ على حدوث أى تغيير هام فى نظام التجارة والنقد الأجنبى . إلا أنه تمت الاشارة الى بعض التغيرات فى ترتيبات النقد خلال نفس السنة . فقد سمح لسعر صرف الدينار بالتذبذب مقابل حقوق السحب الخاصة فى نطاق أوسع من المسموح به (١٦٪ الى ٢٥٪) . وقد ساعد تخفيف قيود النقد الأجنبى على التحول نحو القابلية للتحويل للدينار بحيث سمح للأفراد بالاحتفاظ بودائع بالعملات الأجنبية ولاجراء التحويلات للخارج بدون قيود .

٣٥- وقد صوحب تخفيض الدينار بنسبة ٤٢,٧٪ (سعر التعادل الحقيقى) فى أغسطس ١٩٩٤ بتحقيق للقابلية الكاملة للتحويل للمعاملات الجارية . وفى الوقت الحالى يصل الحد الأقصى لمعدل التعريفة الى ٦٠٪ . وتم تحرير التبادل التجارى جزئيا نظرا لخضوع بعض السلع الصناعية المحلية لنظام الموافقات الادارية من وزارة التجارة منذ ابريل عام ١٩٩٤. وقد استهدف فرض هذه القيود الكمية خاصة على المنتجات المستوردة من دول المغرب العربى والتى تقرر اعفاءها من التعريفات الجمركية . وقد اتبع نفس المنهج المعتمد على الموافقات الادارية فى كل من المغرب وتونس منذ بداية ١٩٩٥ .

٣٦- وفى السودان وموريتانيا بذلت جهود مماثلة للتحرير . حيث الغيت قيود النقد الأجنبى (الغاء موافقة البنك المركزى، وادخل نظام المناقصة فى تصاريح الاستيراد) وتم توحيد سعر الصرف فى السودان فى عام ١٩٩٢.

٣٧- وبالنسبة لموريتانيا : منح المصدرون الحق فى الأحتفاظ بنسبة ٢٠٪ من قيمة ايرادات الصادرات السلعية (نظام التجـــنيب) ، و١٠٪ من متسلمات الصادرات الخدمية . ويسود فى موريتانيا نظام أسعار الصرف المتعددة - سعر صرف موازى وآخر رسمى لعدد محدود من المعاملات التجارية خلال البنك المركزى. وقد مثلت ندرة العملات الأجنبية قيدا على القابلية للتحويل للعملات القومية لكل من الجزائر وموريتانيا منذ ١٩٩٣ . وذلك بالرغم من تخفيض أسعار التعادل للعملات المذكورة .

٣٨- وبالنسبة لليبيا : تشير التقارير منذ أغسطس ١٩٩٣ الى تذبذب الدينار الليبى مقابل حقوق السحب الخاصة بحدود تجاوزت ٢٥٪ مقارنة بالنسبة السابقة ١٦٪ (حيث طبق سعر صرف رسمى وآخر موازى للدينار) . واشترط أن يحصل الأفراد على موافقات من البنك المركزى لفتح حسابات محلية بالعملات الأجنبية وكذلك اجراء التحويلات الى الخارج بدون قيود . كذلك سمح للمصدرين بالاحتفاظ بنسبة ٤٠٪ من المتسلمات

بالعملات الأجنبية منذ مارس ١٩٩٣. ويسجل متوسط معدل التعريفة فى الوقت الحاضر نسبة ٢٦٪ .

٣٩- ويبدو أن قضية ما اذا كانت الحواجز التعريفية وغير التعريفية على السلع الأولية والصناعية قد خفضت فعلا أم لا فى ظل ترتيبات الاتفاقيات التجارية الثنائية بين الدول فى شبه الاقليم هى مثار جدل . فمن المحتمل أن بعض الحواجز غير التعريفية المشار اليها آنفا قد فرضت على الواردات عامة فى عدد من الدول التى تعتبر أطراف فى هذه الاتفاقيات . ستناقش هذه النقطة فى المبحث التالى .

المبحث الرابع

ميراث شبه الاقليم من الأطر المؤسسية الثنائية
(تقييم الاتفاقيات التجارية الثنائية
بين مصر ودول المغرب العربى)

٤٠- تعتبر المجهودات المبذولة لتشجيع التكامل الاقتصادى الاقليمى فى منطقة الشرق الأوسط حتى الآن غير ناجحة وذلك مثل العديد من التجارب المماثلة فى أجزاء أخرى من العالم . يمثل توقيع اتفاقية للتجارة متعددة الأطراف ١٩٥٣ فى ظل الجامعة العربية خير مثال على الرغبة فى تحقيق مزيد من التكامل حيث اعفيت السلع الزراعية من القيود التعريفية وخفضت التعريفة على بعض السلع الصناعية . وتلى ذلك اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والذى سعى لتشكيل اتحاد يضم مصر وسوريا والعراق والأردن والكويت وتكوين السوق العربية المشتركة التى استهدفت الألغاء التدريجى للحواجز التعريفية وغير التعريفية للسلع الزراعية والمنتجات الحيوانية والسلع التى مصدرها موارد طبيعية وذلك خلال فترة مدتها عشر سنوات . حيث يوجد حاليا ما يفوق ٦٠ منظمة عربية إلا أن التقدم نحو التكامل العربى لا يزال متواضعا فتتراوح التجارة البينية بين دول المنطقة ما بين ٦ - ٨٪ من اجمالى التجارة مع العالم الخارجى وترتفع هذه النسبة الى ١٠٪ اذا استبعدنا البترول من التجارة البينية واجمالى التجارة مع العالم . وتزيد أهمية تدفقات العمالة ورؤوس الأموال المصاحبة فى شكل تحويلات عن طريق التجارة الاقليمية فى السلع . هذا مع العلم بأن تدفقات عوامل الانتاج هذه قد ارتبطت بالتطورات فى أسواق النفط .

٤١- وتجدر الاشارة الى أن معظم المشروعات فى الاقليم كانت مشروعات حكومية طموحة ولكن يندر توافر تقييم لكفاءة هذه المشروعات (١٨) .

٤٢- تولد عن فشل تجربة الاقليمية التكاملية التى تضم كافة العرب ظهور تجمعات شبة اقليمية فى المنطقة فى الثمانينات : مجلس التعاون الخليجى ، مجلس التعاون العربى واتحاد المغرب العربى . وقد رأى البعض أن التعاون شبه الاقليمى سيكون مجديا كلما قل عدد الدول التى تدخل فيه حيث أنه قد يصبح سهلا الوصول الى اتفاق .

٤٣- وتسرى فى الوقت الحالى العديد من اتفاقيات التعاون سواء فى شكل مؤسسات ثنائية تقليدية ، لجان مشتركة ومتخصصة أو فى نطاق الجامعة العربية. وسنسعى فى هذا المبحث الى القاء الضوء حول اشكال التعاون واتفاقيات التجارة فى شمال أفريقيا (خاصة بين مصر ومجموعة دول المغرب العربى) وذلك بغرض صياغة بعض مقترحات لتشجيع التجارة البينية فى شبه الاقليم لشمال أفريقيا.

٤-١ الاطار القانونى المؤسسى فى ظل الجامعة العربية :
(اتفاقية الانسياب الحر للتجارة بين الدول العربية عام ١٩٨١)

٤٤- تميزت اتفاقية الانسياب الحر للتجارة عام ١٩٨١ بالعديد من الخصائص (١٩) :

أ - تميز الاتفاقية بين مجموعتين . المجموعة الأولى وتشتمل على السلع الخاضعة للتحرير من التعريفة والقيود الكمية على الواردات . والمجموعة الثانية تحتوى على سلع تخضع للالغاء التدريجى للرسوم والضرائب والقيود . وتفرض تخفيضات بنسب معينة تصاعدية خلال الزمن حتى تلغى تماما (مادة II) .

ب- تشير مادة VI الى اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والسلع الصناعية النصف مصنعة والتامة الصنع ومنتجات المشروعات العربية

المشتركة من التعريفات الجمركية والقيود غير التعريفية والرسوم التعويضية . والنتيجة المستخلصة من ذلك هو أن الاتفاقية توسع نطاق المزايا لتشمل الاعفاءات كل السلع وذلك مقارنة باتفاقية ١٩٥٣ (التى تقتصر على المنتجات الحيوانية والزراعية والمواد الخام) .

ج - فيما يخص التخفيض التدريجى لكل الحواجز (مادة VII) يلاحظ أنه قد سمح للشركاء العرب بالتفاوض بخصوصه ، مع منح الدول العربية الأقل نموا معاملة تفضيلية تتناسب مع ظروفهم ووفقا للمعايير التى حددها المجلس . ومن أجل تشجيع نمو التجارة البينية اشترطت الفقرة عدم منح معاملة تفضيلية للدول غير العربية تتجاوز المسموح بها للدول العربية .

د - وقد حددت مادة X عشر معايير استرشادية لاختيار السلع التى تحرر تدريجيا (للسلع الصناعية النصف مصنعة والتامة الصنع) :

- الأهمية الأستراتيجية للسلعة فى الوفاء بالحاجات الانسانية.
- يزداد الطلب على السلع (تحتل أهمية فى الناتج المحلى الاجمالى) .
- أهمية السلعة فى تعميق الروابط بين هياكل الانتاج .
- دور السلعة فى اكتساب تكنولوجيا واعادة تخصيص للتكنولوجيات الملاءمة.
- أهمية السلعة فى دفع النمو للدولة المعينة وتتعرض هذه السلعة لاجراءات تمييزية وقيود شديدة فى الأسواق الأجنبية .
- أهمية السلعة فى تشجيع التكامل الاقتصادى العربى وتحقيق الأمن القومى.

ر - الحماية ضد بدائل الواردات المحلية حيث تشترط المادة VIII توحيد التعريفات والضرائب والقيود على الواردات المنافسة والبدائل من خارج المنطقة وذلك عند مستويات ملاءمة ودنيا . وتتحدد المستويات الدنيا بالتفاوض بين الدول العربية . وهكذا يبدو واضحا الرغبة فى خلق

اتحاد جمركى دون تحديد الوسائل العملية لتحقيقه . ولذا فالأمر لا يتجاوز مجرد التصريح . وقد خول للمجلس التعامل مع مثل هذه القضايا. وليس لدينا أى تصور عما كانت هذه الاجراءات قد طورت آليات لتحقيق هذا الغرض أم لا .

ز - قواعد المنشأ : تعتبر السلعة عربية ما دامت تفى بشرط أن ٤٠٪ من القيمة النهائية المنتجة من السلعة ذات منشأ عربى (هذه النسبة تنخفض الى ٢٠٪ كحد أدنى لو كانت هذه السلعة تنتمى للصناعة التجميعية) .

س- ولا يزال التقدم فى حل مسألة تسوية المدفوعات متواضعا. حيث أن الاتفاقية الموقعة فى ١٩٨١ قد عهدت بهذه المهمة لصندوق النقد العربى . هذا فضلا عن أن عمليات التأمين على التجارة قد عهد بها للمؤسسة العربية للاستثمار.

ش- حددت الاتفاقية بشكل صريح الأهداف ووسائل الوصول الى التفاوض التجارى وكذلك كيفية اعداد لقوائم من السلع التى ستحرر بشكل كامل أو جزئى بالاضافة الى الآلية التعويضية . ولكن ينقصنا المعلومات حول ماهية الأولويات فى اختيار السلع محل التحرير (الكامل أو التدريجى) والوسائل المختلفة لمنح تحويلات تعويضية للدول أو كيفية تمويل هذه التحويلات .

٤٥- نظرا للغموض والالتباس فى فهم وتفسير هذه القضايا بالاضافة الى عوامل اقتصادية وسياسية أخرى أثبتت التجربة العملية اختلافات فى الاستجابة والالتزام لدى الشركاء العرب . فقد حررت بعض الدول تحريرا كاملا المنتجات الزراعية والحيوانية فضلا عن المواد الخام المعدنية . وطبقت كل من تونس ، والسودان وليبيا والأردن والامارات والسعودية والعراق وفلسطين وقطر والكويت وأخريات شهادة المنشأ العربية . أما

الدول التى لم تحرر تحريرا كاملا السلع (٥٢ منتجا) فقد دعيت للتفاوض مع باقى الشركاء .

٤-٢ الاتفاقيات التجارية الثنائية :

٤٦- أثبتت التجربة العملية أن الدول العربية بالغت فى استخدام الصيغ الثنائية وذلك على الرغم من وجود الاتفاقية العربية المتعددة الأطراف كأداة للسياسة التجارية لتنظيم التجارة العربية البينية ولحل مشاكل ميزان المدفوعات بدلا من الاهتمام بالسوق العربية المشتركة . ولعل أهم خصائص الاتفاقيات الثنائية هو أن القليل منها تعامل مع مسألة التعاون الاقتصادى على نطاق أوسع يتجاوز الحدود القومية باستثناء الاتفاقية للوقعة حديثا بين ليبيا ومصر والتى تحدد بوضوح أن الأهداف التى تسعى لتحقيقها هى التكامل الاقتصادى الكامل بين البلدين (سنعود الى هذه النقطة فيما بعد فى نفس المبحث) .

٤٧- وتشمل هذه الاتفاقيات خصائص مشترك وهى : توسيع وتنويع التجارة والبيئة ، تحسين شروط التبادل ، الوصول الى أسواق جديدة للصادرات، توفير النقد الأجنبى والحصول على المساعدات المالية والعينية بشروط ميسرة . هذا فضلا عن أن هذه الاتفاقية قد تجاوزت مرحلة منح الدولة الأولى بالرعاية الى المعاملة التفضيلية أو منطقة التجارة الحرة . والجدير بالملاحظة أن مجالات المعاملة التفضيلية فى ظل هذه الاتفاقية تصل الى منح تفضيلات تعريفية متبادلة فيما يتعلق بالسلع الصناعية والزراعية (مما يتراوح ما بين ٢٥٪ الى ١٠٠٪) . نضف الى ما تقدم أن شهادة المنشأ للمنتجات الصناعية تشترط أن المواد الخام المحلية والعمل يشكلان على الأقل ٤٠٪ من تكاليف الانتاج . وفى حالات نادرة تمتد مظلة المعاملة التفضيلية لتشمل القيود الكمية . من الناحية الأخرى تفرض حدود عليا ودنيا لقيم السلع وفى اتفاقيات أخرى تثبت مستوى الرسوم الداخلية

(ضرائب الاستهلاك) بهدف موازنة الهامش التفضيلى . ومن الجدير بالاشارة أن سريان هذه الاتفاقيات الثنائية يكون لفترات قصيرة وتجدد تلقائيا . حيث يفترض أنها توفر الاستمرارية لأدوات السياسية التجارية فى الأجل الطويل . الا أن هذه الاتفاقيات لا تنطوى على العديد من الأطراف بالرغم من التصريح بمعاملة الدول الأكثر رعاية . وترتيبا على ذلك لا تتسع هذه الاتفاقيات أوتوماتيكيا لتشمل أطراف أخرى .

٤٨- وتتفق العديد من الدراسات بالاجماع على أن هامشية التجارة البينية ترجع الى دور الاتفاقيات الثنائية بين شركاء التجارة الطبيعين فى تقويض المجهودات الاقليمية . وقد حوت هذه الاتفاقيات العديد من الأمور الغامضة مما دفع الحكومات الى حماية أنشطتها . وقد اتضحت أهمية ذلك فى بعض القطاعات مثل المنسوجات والأغذية المصنعة والتى تتعرض للمنافسة . وبالتالى حيث تتعاظم المكاسب من الرفاهية المترتبة على زيادة التجارة الاقليمية فان مصالح الحمائية على المستوى القومى تحبذ تجنب المنافسة الخارجية . هذا بالاضافة الى تأثر مجهودات التكامل بالفروق السياسية والأيدلوجية بين المشاركين والصراع القائم مع اسرائيل (٢٠) .

اتفاقيات التجارة الثنائية فى شمال أفريقيا :

٤٩- يوجد الآن العديد من ترتيبات التعاون ، هذه الترتيبات تنعكس فى شكل مؤسسات ثنائية تقليدية ، لجان مشتركة أو فى داخل الجامعة العربية ، وتكتفى بالقاء الضوء حول الصيغ الحديثة . حيث تشمل اتفاقية التجارة والتعريفات الموقعة بين الجزائر وتونس علم ١٩٨١ ، اتفاقية التجارة الموقعة بين المغرب وتونس فى ١٩٨٦ (وقد ألحق بها فى عام ١٩٩١ الاتفاقية التكميلية التى تستهدف تحديد الاتفاقية الأصلية لتصبح على خطوط موازية للاتفاقية التجارية المتعددة الأطراف الموقعة بين دول

المغرب العربى) . كذلك الاتفاقية الموقعة بين المغرب وموريتانيا عام ١٩٨٦ . وقد وقعت نفس الاتفاقية بين الجزائر والمغرب فى عام ١٩٨٩، وبين ليبيا والمغرب فى يونية ١٩٩٠ . وقد وقعت اتفاقيات تجارة وتعريفة أخرى بين مصر وتونس عام ١٩٨٩ وبين مصر والمغرب فى مايو ١٩٨٨ ، هذا فضلا عن البروتوكول بين مصر والسودان فى يناير ١٩٩١ (لاستكمال اتفاقية التجارة الموقعة بين البلدين فى ٣٠ يناير ١٩٦٥) .هذا علاوة على اتفاقيات أخرى وقعت بين الجزائر ومصر فى أكتوبر ١٩٩١ ، وبين مصر وليبيا فى ١٩٩٠ . حيث استهدفت الاتفاقية الأخيرة دعم جهود التكامل بين البلدين فى كافة المجالات . ونذكر بعضها : اتفاقية تجارة الترانزيت ، واتفاقية نقل عنصر العمل ، اتفاقية التأمين واعادة التأمين ، اتفاقية تجنب الازدواج الضريبى على الدخل ، اتفاقية التعليم والثقافة واتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار .

٥٠- يمكن ان نرصد عدة ملاحظات فيما يخص الاطار القانونى والمؤسسى لاتفاقيات التجارة والتعريفة بين دول شبه الاقليم :

أولا : تمنح معظم هذه الاتفاقيات امتيازات تتعلق بالتحرر الكامل أو الجزئى أو بالتخفيض المطرد فى الرسوم الجمركية (٥٠-١٠٠٪ تخفيضات للتعريفة مسموح بها فى الاتفاقية بين مصر والمغرب) حيث توفر هذه الاتفاقيات قوائم للمنتجات المستفيدة من التحرير الكامل من التعريفة أو الخاضعة لترتيبات الخاصة باستثناء المنتجات الاستراتيجية أو المحظورة والتى تفرض عليها قيود أسقف (٢١) . ويلاحظ أن هذه الاتفاقيات تسرى لعدد متغيرة وتغطى غالبا فترة سنة أو ثلاثة أو خمس سنوات (قابلة للتجديد) .أما اجراءات تنفيذها فتخضع للمراجعة بواسطة لجان مشتركة .

٥١- ومع ذلك استهدفت الاتفاقية الجديدة الموقعة بين تونس والمغرب فى ١٩٩١ تحقيق بعض التطور لتشجيع التجارة من البلدين . وقد حددت

قائمتين للسلع (الأولى والثانية) المحررة من كل القيود الكمية على الواردات .

٥٢- ومن الجدير بالاشارة أن التجربة العملية منذ ١٩٩٥ قد أوضحت كثرة لجوء تونس والجزائر الى الممارسات الحمائية وذلك عن طريق فرض الموافقات الادارية على الواردات القائمة من دول المغرب الأخرى والتى أعفيت من الرسوم الجمركية والتى تخضع لرسوم تعويضية بنسبة ١٧,٥٪ .

٥٣- وقد كشفت الممارسة العملية فى حالة المغرب وتونس أن قائمة من المنتجات التونسية قد رفضت بواسطة السلطات المغربية (حيث اشتملت على أسلاك كهربائية ، مكرونة ، فوسفات ، أسماك وأنابيب) . حيث أعفيت هذه المنتجات من التعريفات ولكن فرضت عليها ضرائب تعويضية بما نسبته ١٧,٥٪ من الناحية الأخرى فرضت تونس ضرائب تعويضية على السلع الحساسة تتراوح نسبتها ما بين ١٠٪ الى ٣٠٪ . بعض من هذه المنتجات استوردت من المغرب فى ظل نظام الموافقات الادارية . وحديثا رفضت بعض الواردات القادمة من المغرب عن طريق السلطات التونسية (تشمل أدوية ، مواد صحية ، ومنسوجات ، لمبات ، منتجات الألمونيوم . . .) .

٥٤- ثانيا : وقد طبق شرط شهادة المنشأ عند ٤٠٪ بحيث أعطيت أولوية لعرض السلع التى تفى بهذا الشرط . وقد أضيف الى هذا الشرط شروط أخرى مثل أن اسعار السلع لا تزيد عن اسعار الدول الأخرى بأكثر من ٥٪ وذلك فى حالة تونس والمغرب . لذلك فان الاتفاقية الموقعة بين البلدين فى يونيو ١٩٩١ تضع شرط فرض رسوم تعويضية معادلة للرسوم الجمركية بنسبة ٢٠٪ أو ١٧,٥٪ من قيمة المنتج CIF (٢٢) (القائمة الثانية) على أن خطوة الى الأمام فى ظل الاتفاقية الموقعة بين البنوك المركزية والموازنات الحكومية فى كل من تونس والمغرب وهى أنه يمكن تسوية المعاملات التجارية بالعملة المحلية لاحدى الدولتين أو الأخرى .

ونلاحظ نفس الصورة فى الاتفاقيات التجارية الموقعة بين مصر وليبيا حيث سمح بتسوية المدفوعات لنظام المقايضة أو بالعملات القومية .

٥٥- ثالثا: توصى كل الاتفاقيات تبكثيف تبادل المعلومات التجارية والاقتصادية عن طريق ورش العمل ، البعثات ، المعارض التجارية وعن طريق تأسيس غرف تجارية مشتركة .

٥٦- رابعا: ولا تقتصر بعض الاتفاقيات على البعد التجارى فقط بل تتعداه لتغطية مجالات أخرى . فيمكن ملاحظة وجود استثمار مشترك فى الاتفاقية الموقعة بين المغرب وليبيا (١٩٩١) . حيث تقرر زيادة رأس المال للشركة القابضة العربية والمغربية لليبية الى ٤٠٠ مليون دينار بحيث فتح الباب للمؤسسات الأخرى فى المغرب للمساهمة فى رأس مال المشروع المشترك .

٥٧- وقد عهد الى الشركة بوضع خطة للاستثمار فى المجالات التى تشجع التكامل الاقتصادى بين الدول المعنية . وقد ذكرت أهداف أخرى مثل تشجيع التجارة المتبادلة واعطاء أولوية لمنتجات فروع الشركة فى التسويق .

٥٨- وتمنح ليبيا اعفاءات للواردات من أصل مغاربى حيث شكلت هذه القاعدة المبدأ الأساسى فى الاتفاقية الليبية التونسية فضلا عن تحديد قائمة للمنتجات والاعتماد على الموافقة الادارية .

٥٩- خامسا : وتعد قوائم المنتجات المتفق عليها بين الدول بصفة عامة فى ضوء امكانات التصدير دون اعطاء أهمية للصادرات المحتملة الأكثر تأهلا للتصدير فى كل دولة .

٦- بتحليل قوائم الهيكل السلعى المدرجة فى اتفاقات التجارة بين بعض دول شمال افريقيا يمكن رصد بعض الملاحظات :

أ) فى الاتفاقية التجارية بين مصر والمغرب يلاحظ أن المنتجات نسبيا متنوعة حيث تشمل :

- من مصر الى المغرب المواد الخام الزراعية (البذور والنباتات) ، الوقود المعدنى (الفحم الحجرى) ، والسلع الصناعية نصف المصنعة (غزل القطن ، الألياف الصناعية ، القطن ، الأقمشة) والسلع الصناعية (ألواح زجاجية ، الأنابيب وقطع الغيار ، المكانس الكهربائية ، السفن ، المفروشات ، أجهزة تكييف) ...الخ .

- من المغرب الى مصر (٢٣) : المنتجات الغذائية (العدس ، البقوليات ، معلبات الأسماك ، الدقيق) ، وقود معدنى (فلين) ، والمواد الخام (أخشاب) بالاضافة الى السلع الصناعية مثل حامض الفوسفات ، الأسمدة ، الأدوية ، الآلات المستخدمة فى الصناعة ، الأنابيب ، المبيدات ولوازم التركيبات . وتتلخص أهم معوقات تنمية علاقات التجارة بين مصر والمغرب فى تماثل هياكل الصادرات للبلدين (والأمثلة فى المنسوجات والفواكهة الحمضية) ، عدم وجود وكالات تجارية لتنشيط التجارة فضلا عن عدم توافر معلومات عن الأسواق فى البلدين .

- ويلاحظ أنه تم توقيع بورتوكول مصرى - مغربى حديثا فى ١٩٩٥/٨/١٧ بهدف احلال قوائم سلعية جديدة للسوق (٤٠ سلعة أخرى) تضم الى البروتوكول ، حيث وصل حجم التبادل المحقق بين مصر والمغرب الى ٤٢ مليون دولار فى عام ١٩٩٤ .

ب) ومع ذلك فالصادرات المغربية الى ليبيا تغطى مجالات أوسع . وذلك نظرا لعدم التماثل والتشابه بين الاقتصاديين . حيث تشتمل على منتجات غذائية (ألبان ، بقوليات ، توابل) ، أسمدة وأعلاف كمدخلات انتاجية زراعية ، وسلع صناعية مثل المنسوجات ، الألياف ، والأحذية ،

المراتب ، الأجهزة المنزلية المعمرة (الوتاجاز ، والثلاجات) ، الأثاث ، الأدوات ، قطع الغيار ومواد البناء .

ح) يمكن ملاحظة أن السلع المدرجة فى قائمة الصادرات من مصر الى السودان يصل عددها الى ٤٥ صنف تضم من منها ٢٩ سلع صناعية (المنسوجات، الملابس ، الأحذية ، السجاد ، الأدوية ، قطع الغيار ، الأسمدة ، الأسمنت الأبيض ، السيارات ، الكتب والاقلام) وست سلع صناعية نصف مصنعة وتمثل مدخلات للانتاج الصناعى (النسيج ، مدخلات الحياكة ، مدخلات الأحذية ، البلاستيك ، الكيماويات للأغراض الصناعية ، خام الحديد) .

د) من الناحية الأخرى تصدر السودان الى مصر ٢٥ سلعة . تتركز فى الحبوب ، المواد الأولية الخام (الجلد الخام ، بذور النباتات) ، الخضروات الجافة ، التوابل ، البقوليات ، الحيوانات الحية ، السمسم ، المنتجات الحيوانية غير القابلة للاستخدام الآدمى .

٦١- يمكن أن نستخلص من السياق السابق أن النمط السلعى للصادرات بين مصر والمغرب بالرغم من تنوعه إلا أنه لا يمثل النمط التقليدى للتجارة بين دولتين ناميتين . حيث أن الصادرات على الجانبين تعتبر سلع متمايزة (تجارة بين فروع نفس الصناعة) ولذلك يمكن الاعتقاد بأن تعزيز تكثيف هذا النوع من التجارة وفقا للقواعد الاستاتيكية والديناميكية للميزة النسبية يمكن أن يترتب عليه عدالة فى توزيع المزايا المباشرة وغير المباشرة من هذه التجارة .

٦٢- إلا أنه بالرغم من ذلك يمكن ملاحظة أن تماثل منتجات قطاعات الغزل والمنسوجات والملابس فى كلا البلدين قد اثر على عدم ظهورها فى قوائم الصادرات باستثناء حالة مصر .

٦٣- فيما يتعلق بمعوقات تنمية الصادرات المصرية الى الاسواق الليبية والتونسية تلخصها تقارير التمثيل التجارى فى الآتى :

- دخول منتجات مصرية الى الأسواق الليبية لا تتمتع بالجودة المطلوبة عن طريق صغار التجار (بعد انتهاء تواريخ الصلاحية أو بسبب سوء التعبئة والتغليف) .

- تدفق السلع المصرية المهربة للسوق التونسى عبر الحدود الليبية بأسعار منخفضة .

- الموافقات المسبقة (رخص التوريد) التى تفرضها السلطات التونسية على بعض وارداتها من مصر .

- ارتفاع أسعار السلع المصرية وانتهاج الحكومة التونسية لسياسة من شأنها الحد من استيراد السلع تامة الصنع .

٦٤- علاوة على ما تقدم فان صورة تقسيم العمل كما تظهرها القوائم فى الاتفاقية الموقعة بين مصر والسودان تعكس نمطا كلاسيكيا لتقسيم التجارة بين دول نامية وأخرى متقدمة . فيبدو النمط السلعى المصرى أكثر تنوعا ويشمل سلعا صناعية نصف مصنعة وتامة الصنع . وفى المقابل يظهر النمط السلعى السودانى ممثلا فى صادرات زراعية ومواد خام . لذا ترشح السودان كسوق مجاور للصادرات الصناعية المصرية . ولكن هذا النمط ربما ينطوى على عدم عدالة فى توزيع المكاسب المباشرة وغير المباشرة من التبادل . ونفس المضامين يمكن أن تستخلص من تحليل النمط السلعى للتجارة بين المغرب وليبيا .

٦٥- ومن الصعوبة بمكان الحكم على مدى كفاءة هذا الاطار المؤسسى الثنائى فى تشجيع التجارة المتبادلة بين الدول المعنية وذلك فى غياب معلومات تفصيلية حول مستوى المكاسب والخسائر المترتبة على الاعفاءات

الضريبية (من أقسام الجمارك) . وهذا يرجع لحد كبير لنقص المعلومات الملاءمة حول قيمة المعاملات من الصادرات فى ظل هذه الترتيبات الثنائية وقيمتها فى ظل التعاملات الحرة . ونعتقد فى محدودية كفاءتها فى تشجيع التجارة الثنائية لعدم توافر دراسات تفصيلية ولعدم كفاية التخفيضات (فى بعض الحالات) وللاخفاق فى اختيار أدوات مناسبة لمناقشة القضية الحيوية والتى تتعلق بخلق أى نوع من تقسيم العمل أو التخصص بين شركاء التجارة وفقا لمزاياهم من الموارد . فقد أثبتت الخبرة العملية أن تحديد هذه السلع يتم بالنسبة للسلع التى تتمتع بمعدلات تعريفة دنيا أو منخفضة وذلك بهدف تجنب الخسائر فى الايرادات الجمركية . هذا بالاضافة الى أن تخفيضات التعريفة على الواردات يتم تعويضها بفرض رسوم تعويضية كأداة للحمائية التى تقيد التجارة وتحدث نفس الأثر للاعفاءات الجمركية (وفى حالتنا ٢٠٪ ، ١٧,٥٪ كاجراءات تقييدية) هذا علاوة على الشكل الجديد المفروض للحمائية بين دول المغرب العربى حديثا (١٩٩٥) هو شرط الموافقات الادارية .

٦٦- نظرا لعدم ملاءمة القائمة السلعية فى خلق وتشجيع التعاون بين الشركاء يبدو من الحكمة استبداله بتوائم منفصلة يعدها كل شريك تجارى (لنفسه) ويتم تبادلها مع الدولة الأخرى . ويعزز تحديد هذه القوائم المنفصلة بدراسات تفصيلية شاملة تستهدف تحديد النمط الحالى والمحتمل للصادرات وفقا للميزة النسبية الحقيقية (الاستاتيكية والديناميكية) وتحقيق التوازن فى توزيع المكاسب من الميزة النسبية . ويبدو مطلوبا لذلك فى هذا المجال أن يتحقق حد أدنى من التنسيق .

٦٧- بالرغم من التقدم الذى أحرز الا أن تأثيره هامشيا ويستلزم الأمر اجراء بعض التعديلات فى النصوص . ولذلك بعض المقترحات تصبح ضرورية:

- التخلى عن أسلوب القائمة المشتركة فى صالح اعداد قوائم منفصلة يقوم كل شريك باعدادها وتبادلها مع الطرف الآخر . هذه القوائم

الجديدة للصادرات المحتملة يجب أن تتفق واعتبارات الميزة النسبية الحقيقية .

- أهمية دراسة بعض العناصر : مصدر السلعة ، هيكل أسعار السلع موضع التخفيضات الجمركية ، اعانات الانتاج والتصدير ولوائح التجارة الخارجية .

- ومن وجهة نظر التخفيضات الجمركية ، قياس مدى التنافسية بين السلع محل التبادل ، درجة توافر البدائل ، الايرادات والخسائر (فضلا عن رسوم الاستهلاك والانتاج) .

- أهمية الحد من نطاق القيود الكمية (خلال شرط الموافقات الادارية أو الترخيص) .

- تنشيط الوكالات التجارية وتكثيف الاتصالات بين الغرف ورجال الأعمال.

- اعطاء أولوية فى الاستيراد من دول شمال أفريقيا.

٤-٣ الخطوات والاجراءات التى أتخذت لتشجيع التعاون الاقتصادى والتجارى على أساس متعدد الأطراف :

٦٨- على مستوى المغرب العربى كان من الممكن أن تكون المرحلة التى حققت فى التعاون أعمق لو كان المناخ السياسى مستقرا حيث مثل تأسيس اتحاد المغرب العربى فى فبراير ١٩٨٩ خطوة محسوسة وهامة فى تطوير علاقات المغرب العربى . فقد خلقت الاتفاقية المؤسسة للاتحاد لجان وزارية متخصصة :

أ - لجنة الأمن الغذائى ب - لجنة البنية الأساسية
ج - لجنة الموارد البشرية هـ - لجنة التمويل والاقتصاد

٦٩- الأهداف الرئيسية للاتفاقية تتلخص فى :

- تشجيع التعاون والتكامل بحيث تغطى كل مجالات الأنشطة الاقتصادية .

- تنسيق السياسات المالية والاقتصادية ، سياسات التجارة والاستثمار وضمان الاستثمار فضلا عن تنسيق السياسات النقدية على مراحل (تعميم اتفاقيات المدفوعات الثنائية ، تأسيس بيوت مقاصة مغاربية) وكذلك السياسات الجمركية من خلال اتخاذ اجراءات قصيرة ، متوسطة ، وطويلة الأجل .

- تعميم تفضيلات التجارة ، الغاء الحواجز غير التعريفية وتأسيس شبكة معلومات تجارية بينية فضلا عن تطوير الأنشطة الانتاجية والخدمية وأنشطة البنية الأساسية والاتصالات .

٧٠- ويبدو جليا من تحليل الأهداف السابقة أن مؤسسات اتحاد المغرب كان منوطا بها تحديد المشروعات وتنسيق السياسات التجارية لمجموعة المغرب العربى أمام العالم الخارجى وحتى فيما يتعلق بالمجموعة المغاربية. ولكن فى اعتقادنا أن كفاءة عمل هذه المؤسسات تعتمد على البيئة السياسية والظروف الاقتصادية العالمية . ويفترض أن تتعزز هذه الكفاءة بانضمام كل من مصر والسودان .

اتفاقية التجارة فى المنتجات الزراعية المتعددة الأطراف الموقعة فى يونيو ١٩٩٠

٧١- تعليقا على هذه الاتفاقيات نورد بعض الملاحظات :

أ) تحرر المنتجات الزراعية ذات الأصل القومى والمغاربى من الرسوم التعريفية ذات نفس الأثر الضريبى على الواردات (باستثناء الرسوم المفروضة على الانتاج المحلى فى الدول المعنية وتخضع هذه المنتجات للمواصفات الصحية والنوعية فقط بالاضافة الى قيود غير تعريفية .

ب) تسوى المعاملات بنفس القواعد المطبقة فى الاتفاقيات الثنائية.

ج) يلتزم الشركاء أننسهم بحماية المنتجات الزراعية ضد المنافسة الخارجية (من مزاحمة الواردات ذات الأسعار المدعومة) . فوق ذلك منوط بلجنة الأمن الغذائى تحديد قائمة السلع . ويحق للدول الشريكة أن تفرض اجراءات مضادة لأغراض حماية الصناعات الوليدة .

د) يحق للدول الشركاء أن تسعى لتوحيد المواصفات الصحية والقياسية بالاضافة الى سياسات الأسعار .

هـ) تشتمل قائمة المنتجات الزراعية المحررة من القيود غير التعريفية على البقوليات الجافة . الخضروات ، الفاكهة ، البذور ، اللحوم الحمراء، الأسماك والضماطم .

٧٢- ويمكن أن نستخلص من العناصر السابقة فى الاتفاقية أن المزايا المتوقعة لا تنتمى الى منطقة تفضيلية ولكن لمنطقة تجارة حرة . ولكن القليل معروف عما اذا كانت البروتوكولات تحت التنفيذ أم لا . وحيث أن المعلومات المتاحة حديثا تشير الى أن مجموعة المغرب العربى قد وقعت

بروتوكولات فى ابريل ١٩٩٤ مشتملة على بروتوكولات بشهادة المنشأ . وتطبيق الضريبة الموحدة ١٧,٥٪ وللاجراءات الحمائية المضادة .

٧٣- وعلى الرغم من أن التقدم الذى أحرز نحو اقامة منطقة تجارة حرة ملُ مرغوب فيه لتعزيز التجارة البينية بشبه الاقليم الا أنه لا تزال هناك بعض التحفظات فيما يتعلق بالاطار المؤسسى للتعاون حتى فى ظل الاطار المتعدد الأطراف .

٧٤- لم تحل مشكلة الرسوم التعويضية (ذات الأثر المماثل) حتى الآن (٢٤). حيث تتزايد حدة هذه المشكلة فى ظل الفروق الحالية بين الأنظمة الضريبية للدول المغاربية - تم توقيع اتفاقية بين دول المغرب العربى فى يوليو ١٩٩٠ لتجنب الازدواج الضريبى ووضع قواعد للتعاون المتبادل فى مجال ضرائب الدخل بين الدول أعضاء الاتحاد" بما يتطلب معه تنسيق السياسات المالية بين الدول المعنية . نضف الى ما سبق أن الاتفاقية قد أعتبرت أن حماية التجارة فى السلع الزراعية من المنافسة الخارجية هو هدف أساسى ولكننا نعتقد أن نص الاتفاقية يحتاج الى تفسير وتقديم مقترحات فيما يخص الوسائل العملية لتحقيق هذه الحماية إما عن طريق تحديد نسبة معينة من الواردات المنافسة فى الاستهلاك القومى (بحيث لا تتجاوز قيمة معينة) أو عن طريق اللجوء لأدوات الحماية الأخرى (الحظر التراخيص ...) أو عن طريق محاكاة خبرة الجماعة الأوروبية بخلق سياسة زراعية مشتركة لاتحاد المغرب العربى. ويتطلب ذلك اعداد الكثير من الدراسات لتطوير التفكير حول هذه القضية . كذلك فانه بتحليل قائمة السلع الزراعية التى حررتها الاتفاقية يلاحظ استبعاد الحبوب ومنتجات الألبان والمنتجات الحيوانية والزبد والسكر من التحرير وتعتبر هذه منتجات غذائية استراتيجية .

٧٥- وبالنظر الى الاتفاقية التجارية والتعريفات الموقعة بين دول المغرب العربى فى مارس ١٩٩١ يمكننا رصد بعض النقاط :

١- هذه الاتفاقية تفضل الاتفاقيات الثنائية فى التحرير من القيود غير التعريفية (القيود الكمية والقيمية والنقدية والادارية على الواردات). حيث تعرف القيمة الاجمالية للمنتج بدلالة صافى السعر (مستبعدا الضرائب والرسوم ...) أو سعر خارج المصنع للمنتج الصناعى أو المنتج الاستخراجى ، ويمكن أن نقتبس من الاتفاقية الأصلية :

أ) تعفى السلع المحلية محل التبادل بين الدول المغاربية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات باستثناء الضرائب والرسوم التى تؤثر سلبا على الانتاج المحلى فى أى دولة فى الاتحاد والضريبة التعويضية الموحدة ١٧,٥٪ .

ب) تعفى السلع ذات المنشأ المغاربى المدرجة فى بروتوكول الاتفاقية من القيود غير التعريفية مع الأخذ بعين الاعتبار القواعد الحمائية الصحية والفنية والأمنية المفروضة على الواردات فى الدولة المعنية ، هذا وسيتم توسيع القائمة تدريجيا بحيث تمنح اعفاء تام من الرسوم الجمركية فى ضوء القواعد المشار اليها فى فقرة (أ) من النص الحالى وذلك بهدف تقوية التجارة البينية للاتحاد. وفى يناير ١٩٩٥ نجحت مجموعة الصناعة والجمارك بالاشتراك مع لجنة التمويل فى تطوير قائمة محررة من الحواجز غير التعريفية .

ج) أما منتجات الاتحاد المغاربى القاصدة أسواق احدى الدول المتعاقدة الشريكة والتى يدخل فى تصنيعها مواد خام أو سلع صناعية نصف مصنعة مستوردة من خارج الاتحاد تخضع لرسوم تعويضية موحدة نسبتها١٧,٥٪ تفرض فى الدول المستوردة النهائية على أساس قيمة السلعة مضافا اليها تكلفة النقل والتأمين (CIF) . ولا تفرض الضريبة التعويضية إلا فى الحالات التى تتوافر فيها منتجات صناعية مماثلة فى الدول المستوردة . وكما ذكرنا سلفا فان الممارسة العملية أثبتت مبالغة فى اللجوء الى استخدام الموافقات الادارية فى التجارة البينية المغاربية خاصة منذ بداية ١٩٩٥ .

٢ - ان الآلية التعويضية لا تزال غير قائمة . حيث نصت مادة XIV على أنه لحين انتظار تشغيل الآلية التعويضية خلال عشرة شهور من تاريخ تبنى هذه الآلية يحق للدول المتضررة من الاعفاءات التى أقرتها مادة II من الاتفاقية الحالية ان تعاود التطبيق سواء جزئيا أو كليا للرسوم الجمركية وللضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل وفقا للشروط التى استقرت فى النصوص . وهذه الاجراءات لا تزال مؤقتة حتى يتم تطوير آلية تعويضية فى الدراسة التى تعدها UNCTAD . هذا بالاضافة الى عدم وضوح طريقة حساب الرسوم المضادة للاغراق وقد يكون ضروريا فى هذا الصدد الاستعانة بقياسات الجات .

٣ - تشتمل القائمة المحررة على منتجات صناعية (نصف مصنعة وتامة الصنع) دون تفسير المعايير المطبقة لهذا الاختيار . وتشتمل القائمة على العديد من السلع الصناعية إلا أنها تستبعد المنسوجات ، الأقمشة ، الملابس الجاهزة ، الأحذية والمراتب وذلك من التحرير هذا على الرغم من أهميتها البالغة فى الهياكل السلعية لكل من المغرب وتونس . كذلك لا تتوافر أى اشارة فى الاتفاقية حول الآفاق المنظورة للتجارة فى المستقبل . وذلك فأغلب الظن ان الدول المغاربية لا تخطط لخلق تجارة فى هذه المنتجات فى المنطقة . إلا أن هذا الموقف يتناقض والآفاق المستقبلية لهذه المنتجات الصناعية وغيرها كسلع معيارية فى الأسواق العالمية .

٧٦- وتكمن الحلول الجذرية لهذه القضايا فى تطوير نوع ما من التكامل الانتاجى فى شبه الاقليم . لذا يبدو من الأهمية أن نبحث عن فرص تحقيق التكاملية بين هياكل الانتاج فى القطاعات الاستراتيجية مثل الزراعة والصناعة وذلك قبل المضى نحو تطوير سياسات اقتصادية تحقق التكامل بين الأسواق القومية لدول شمال أفريقيا .

المبحث الخامس

آفاق التعاون بين دول شمال أفريقيا
(حالة تكامل الأسواق السلعية)

٧٧- مقدمـــة

تشغل قضية توسيع نطاق التجارة البينية بين دول شمال أفريقيا بؤرة الأهتمام فى المناقشات حول امكانية تحقيق المزيد من التعاون والتكامل فى المنطقة . هذا وقد سبقت الاشارة الى أن هناك أشكالا عديدة للتكامل الاقتصادى تتراوح بين انشاء مناطق تجارة حرة حتى تصل الى خلق اتحادات اقتصادية ، من ناحية أخرى تنصب التحليلات النظرية والتطبيقية للتكامل الاقليمى حول دراسة كيفية مساهمة ترتيبات التجارة التفضيلية أو الاتحادات الجمركية فى تحقيق تجانس كبير فى الأسعار النسبية للسلع القابلة للتداول دوليا فضلا عن الوصول لمستويات مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية. كذلك فانه فى النظرية الاقتصادية ترتبط المكاسب من التجارة الاقليمية والدولية بتحقيق المزايا النسبية فى انتاج (بعض السلع) ولذا ينبغى الأخذ فى الحسبان الانتاجية الحالية والمحتملة فى العديد من الفروع القطاعية فى كل من الزراعة والصناعة وذلك حتى يتسنى لنا التقييم الكامل للمضامين أو الآثار المترتبة على تبنى شكل ما من أشكال التكامل الاقتصادى بين دول شبه الاقليم . وهذا الوضع قد ينطبق على الدول الأقل نموا (والتى نحن معنيين بدراسة اقتصادياتها) حيث تتجه السياسات الاقتصادية غالبا نحو تشجيع التصنيع بما يضفى تحيزا ضد الزراعة وهيكل الأسعار النسبية فى الاقتصاد بحيث ينخفض الانتاج والصادرات من المنتجات الزراعية وتقل الرفاهية الاقتصادية والنمو الاقتصادى الممكن .

٧٨- ومن الواضح أن التجارة هى النمط الأكثر شيوعا بين دول شمال أفريقيا إلا ان قيام علاقات تجارية بينية وموسعة بينها يثير العديد من القضايا السياسية والاقتصادية. هل ستؤثر المفاوضات المتعلقة بتأسيس جماعة المغرب العربى والاعلان الرسمى لمصر عن رغبتها فى الانضمام الى الجماعة على استعداد الحكومات لتشجيع الاندماج بين اقتصادياتها أو حتى على تشجيع انشاء منطقة تجارة حرة ؟

٧٩- على الرغم من الأهمية البالغة للدور المحتمل للاعتبارات السياسية إلا أنه من الضرورى النظر للآفاق المحتملة للتجارة والمعاملات الأخرى بين الدول من وجهة نظر اقتصادية تماما حيث أن هذه الامكانية ليست كمية معطاه أو ستكتشف وتستغل مثل مورد طبيعى أو وحدة مادية فقط . فان تحقيق هذه الامكانية المحتملة تحتاج الى تخطيط وتخصيص للموارد . لذلك يبدو منطقيا أن نحاول التنبؤ بمحتوى التجارة الممكنة وغيرها من المعاملات الأخرى بين الدول بغض النظر عن ظروف عدم اليقين المرتبطة بالاعتبارات السياسية وبالاطار المؤسس لهذه المعاملات وذلك على الرغم من أن هذه العوامل ستمارس تأثيرا عميقا على تحقيق الوصول الى هذه التقديرات .

٨٠- لذا يسعى المبحث الحالى الى مناقشة فرص تطوير تجارة الحدود بين دول الجوار فى شمال أفريقيا (على أساس ثنائى) ثم تطوير التجارة البينية بين دولها والتى تفصل بينها مسافات جغرافية (المثال بين مصر والمغرب والجزائر) وذلك فى ضوء نتائج الدراسة التطبيقية للمؤلف الحالى والتى أعدها تحت اشراف اللجنة الاقتصادية لشمال أفريقيا ECA (٢٥) .

٨١- تشير التقديرات التطبيقية فيما يخص المنتجات المؤهلة بدرجة عالية للتصدير من دول الجوار والتى تميز وفقا لمؤشرات تجارة الحدود وموقف ميزان التجارة الى الآتى (٢٦) :

أ) أن قائمة الصادرات السلعية المصرية المحتملة والحساسة لتجارة الحدود مع ليبيا تمثل حوالى ٨١٪ من اجمالى المنتجات أو سبعة عشر منتجا (ذات مؤشرات تجارة حدود موجبة) . . . والأرقام المناظرة بالنسبة لليبيا مع مصر هى ٦٦٪ من اجمالى المنتجات ولمنتجين فقط . كذلك يلاحظ أن قائمة الصادرات المصرية المحتملة الى السودان والتى تعتبر حساسة لتجارة الحدود تمثل ثلاثة عشر منتجا أو ٧٢٪ من اجمالى المنتجات وذلك فى مقابل خمسة منتجات أو ٥٠٪ من اجمالى المنتجات من السودان الى مصر . أى أن فرص مصر التصديرية لجاراتها ليبيا والسودان أوسع من العكس . حيث يبرز نمط التجارة المحتمل تكاملية أقل مع ليبيا (وتتحسن الصورة نسبيا وتقدم فرصا لمصر لتوسيع تجارتها المتبادلة مع ليبيا فى ظل الهياكل الاقتصادية القائمة . وتفسر الدراسة ذلك فى ضوء هيكل التجارة الخارجية لليبيا وتركزه فى الصادرات النفطية .

ب) فيما يتعلق بعلاقات التجارة المحتملة بين الجزائر وجاراتها ليبيا وتونس فضلا عن المغرب لا تختلف الصورة عما سبق حيث تفتقد التكاملية بين الجزائر وليبيا . ذلك لأن عدد المنتجات المحتملة التصدير من الجزائر الى ليبيا يصل الى خمسة منتجات ، مقابل نفس العدد من ليبيا الى الجزائر . وتعزى الدراسة المذكورة ذلك الى تماثل الاقتصاديين فى الاعتماد على قطاع البترول وذلك على الرغم من أن الصادرات الجزائرية تضم عددا أكبر من السلع مقارنة بعدد السلع التى تصدرها ليبيا الى السوق العالمى (٨٥ مقابل ٣٧) إلا أنه ينبغى التسليم بهذه النتيجة فى ضوء قصور المنهجية المتبعة فى تحديد السلع الأكثر تأهلا للتصدير .

ونفس الشيء يصدق فى حالة الصادرات الجزائرية المحتملة لتونس، حيث يتضح أنها تتركز فى سبع منتجات (اثنين منهم فقط هى منتجات مؤهلة للتصدير بالنظر لاشارة مؤشر تجارة الحدود . من الناحية

الأخرى يملك الاقتصاد التونسى جدارة تصديرية لعدد ٢٧ منتجا أو يتأهل لتصدير عدد ١٢ منتجا وهو ما يمثل حوالى ٦٧٪ من اجمالى الصادرات الى الجزائر . وهذا المظهر من وجهة نظر الدراسة هو انعكاس ودلالة على التنوع النسبى للاقتصاد حيث يتمتع الاقتصاد التونسى بقيم منخفضة لمؤشرات التركيز والتنويع للصادرات تقل كثيرا عن مثيلتها فى أى دولة فى شمال أفريقيا . ويمكن أن تنسحب المضامين المستخلصة من تحليل علاقات التجارة المحتملة من الجزائر وتونس على العلاقة بين الجزائر والمغرب . فالجدارة التصديرية للمغرب نحو سوق الجزائر تتمثل فى عشرين منتجا (فى مقابل ثلاثة عشر منتجا مؤهلة للتصدير وفقا لمؤشرات تجارة الحدود أى ما يمثل ٦٧٪ من اجمالى المنتجات) وذلك مقابل ثمانى منتجا من الجزائر (منها فقط خمسة منتجات مؤهلة للتصدير أو ما يمثل حوالى ٧١٪ من اجمالى المنتجات) .

وحول الصادرات المحتملة من تونس الى ليبيا تشير الدراسة الى اتساع فرص التصدير بشكل مطلق يتجاوز نظيره لأى زوج من دول الجوار فى شمال أفريقيا . حيث يبلغ عدد المنتجات المؤهلة للتصدير تسعة وعشرين منتجا (تضم فيما بينها سبعة عشر منتجا ذات جدارة تصديرية عبر الحدود) أو يمثل ٧٤٪ من اجمالى المنتجات ، وذلك مقابل أربعة منتجات تصديرية من ليبيا (تضم فيما بينها ثلاثة منتجات فقط تملك جدارة تصديرية أو ما نسبته ٧٥٪) .

وملخص ما سبق هو أن فرص مصر للتصدير لجاراتها يفوق فرصهم اليها وبالنظر الى التماثل بين الدول المصدرة للبترول مثل الجزائر يلاحظ أن الآفاق التصديرية محدودة جدا . هذا فضلا عن أن عدد المنتجات التى تملك جدارة تصديرية عالية من تونس الى جاراتها تتجاوز مثيلاتها من مصر الى جاراتها .

٨٢- وبالأخذ فى الحسبان الفروق بين الهياكل الزراعية والصناعية فضلا عن المستويات التكنولوجية فان المحتوى السلعى المحتمل للتجارة بين دول شمال افريقيا على اساس ثنائى وبين كل زوج من الدول ذات الحدود المشتركة تتنبأ به الدراسة المنوه عنها كالآتى (٢٧) :

تتركز الصادرات المحتملة من مصر الى السودان وليبيا فى منتجات الصناعات الخفيفة ، السلع الاستهلاكية مثل : الملابس والأحذية ثم المنتجات الوسيطة (الكيماويات ، الأسمدة والغزول) . وفى المقابل تتركز الصادرات من السودان فى المنتجات الغذائية (الحبوب) والمواد الخام بينما تتركز الآفاق المستقبلية المنظورة للصادرات الليبية بصفة أساسية فى المنتجات الوسيطة (الكيماويات والحديد والصلب) .

٨٣- وفيما يتعلق بمحتوى التجارة المحتملة والممكنة بين الدول المغاربية المتجاورة - الشركاء التقليديون - فالآفاق المنظورة مختلفة نسبيا . حيث أنه باستبعاد الجزائر وليبيا بطبيعة هياكلها الاقتصادية فان نمط الصادرات المرتقبة للمغرب يمكن أن تتركز فى السلع الوسيطة التى تخدم قطاعى الصناعة والزراعة (الأسمدة ، المعادن ، المواد الخام والغزول) بالاضافة الى الخضروات والفاكهة . ويبدو نمط التصدير التونسى واعدا حيث تتركز الجدارة التصديرية فى منتجات وسيطة (مثل الكيماويات العضوية ، الأسمدة) ومنتجات الصناعة الرأسمالية (الآليات ، العربات ، تجهيزات الاتصالات) . أى أنه عندما يسود نمط التجارة بين الفروع الصناعية سيستلزم الأمر خلق نوع من التخصص وتقسيم العمل حيث يثير التباين بين الآفاق المستقبلية للتصدير (فى ضوء هذا المنهج) بين الدول المتجاورة المخاوف حول الآثار التى يمكن أن يمارسها خلق هذه الأنماط على منتجات الصناعات الوسيطة والرأسمالية وعلى شروط التبادل الدولى وعلى نمط توزيع المكاسب بين هذه الدول والذى يتطلب بدوره اعادة صياغة سياسات التجارة لدول المغرب العربى ومصر والسودان بحيث ينطوى على تقديم حماية مؤقتة للمنتجين ويوفر موارد لخلق آلية تعويضية .

٨٤- وتنبه الدراسة الى أن الآفاق المستقبلية للتصدير بين دول شمال أفريقيا تحكمها عوامل أخرى تمارس تأثيرا على التجارة الفعلية فى هذه المنتجات فضلا عن ميزان التجارة بمعنى مدى تأثر هذه التجارة بالمسافة الجغرافية . حيث أنه كلما كانت المنتجات التصديرية ذات الجدارة العالية متأثرة بدرجة كبيرة بالمسافة الجغرافية كلما زاد احتمال أن تقل التعاملات بين مصر ودول شمال أفريقيا الأخرى فى هذه المنتجات مثلا.

٨٤- وعند قيام الدراسة باجراء مقارنة لقوائم الصادرات المحتملة بتقديرات مرونات التجارة ومرونات المسافة الجغرافية ومرونات المسافة الاقتصادية اتجهت النتائج بصفة عامة للتأكيد على أهمية عامل المسافة الجغرافية كحافز للتجارة الثنائية بين دول شمال أفريقيا (٢٨) :

أ) حيث أنه فيما يخص الصادرات المحتملة والممكنة من مصر الى السودان وليبيا يلاحظ أن معظم مرونات المسافة الجغرافية باشارة سالبة باستثناء (منتجات الألبان ، الحبوب ، المواد الكيماوية ، الأسمدة ، المنتجات الصيدلية والكيماويات العضوية) . إن معظم المنتجات ذات الجدارة التصديرية والتأهيلية من مصر الى تلك الدولتين تعتبر حساسة للتغيرات فى المسافة الجغرافية . ومن ثم فانه يمكن الاستنتاج بأن أحد العوامل الأكثر أهمية وتلعب دورا حيويا فى تشجيع التبادل التجارى بين مصر وكلتا الدولتين هو المسافة الجغرافية والذى يمكن أن يساعد بدوره مصر على الاقتصاد فى تكاليف النقل والاستفادة من اقتصاديات الحجم. وعلى العكس لاحظت الدراسة أن معظم المنتجات ذات الجدارة التصديرية من السودان وليبيا الى مصر ليست حساسة للمسافة الجغرافية وهو ما يجعلنا نعتقد فى ضوء هذا المنهج فى تواضع أهمية السوق المصرى أمام الدولتين المذكورتين .

ب) وفيما يتصل بالآفاق المرتقبة للتجارة المصرية مع الجزائر ، المغرب وتونس تظهر المسافات الجغرافية كحواجز للتجارة بالنسبة لمعظم السلع التى تتمتع بجدارة تصديرية من مصر الى هذه الدول باستثناء الكيماويات

العضوية والخامات الكيماوية والحبوب مع الجزائر والمغرب مضافا اليها المنتجات الصيدلية مع تونس . علاوة على ذلك فان الفرص متاحة أمام تونس والمغرب والجزائر للتصدير الى مصر فى المنتجات الآتية : الكيماويات العضوية ، الشحوم الزيتية ، الأدوية ، التجهيزات المولدة للطاقة والحبوب . حيث تتمتع الدول المغاربية بميزة نسبية فى معظم هذه المنتجات . ويتوقع لذلك حدوث منافسة بين المصدرين المحتملين والمنتجين المحليين المصريين والذى يستلزم بدوره اعادة صياغة السياسة التجارية والتفكير فى الانتاج المشترك . ولذلك فانه لو تمكنت صادرات مصر ودول المغرب العربى والسودان من النفاذ الى أسواق بعضها البعض بتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والتنفيذ الفعلى لاتفاقية التجارة والتعريفات الموقعة بين دول المغرب العربى فلن يقتصر توسيع التجارة على الأصناف القائمة .

ج) وبطريقة مماثلة تشكل المسافة الجغرافية معوقا للتجارة الثنائية بين الشركاء فى اتحاد المغرب العربى . حيث تلعب المسافة الجغرافية دورا فى تقييد المنتجات ذات الجدارة التصديرية فى التجارة الثنائية بين ليبيا وتونس وذلك باستثناء الحبوب ، التجهيزات المولدة للطاقة ، الشحوم الزيتية والكيماويات العضوية . وباستثناء نفس المنتجات السابقة مضافا اليها الأسمدة ، تلعب المسافة الجغرافية دورا معوقا للتوسع فى التجارة بين تونس والجزائر . ويصدق نفس الحديث على التجارة بين تونس والمغرب مع اضافة المنتجات الدوائية الى السلع السابقة ذات الجدارة التصديرية من تونس لأنها أقل حساسية للمسافة الجغرافية. يضاف الى ما تقدم ان العلاقة التجارية الثنائية بين المغرب والجزائر تبدو كحالة تجارة أكثر ملاءمة مع دولة جوار ، وذلك باستثناء الأسمدة المصنعة ، الشحوم الزيتية والكيماويات العضوية . ويمكن رصد نفس الأستثناءات فى العلاقات الاقتصادية المرتقبة بين الجزائر وليبيا . ولذلك يبدو ملائما لدول اتحاد المغرب العربى أن تشجع التجارة ثنائيا وبشكل متعدد الأطراف فى كافة السلع باستثناء الكيماويات العضوية ، الأسمدة

، الحبوب ، التجهيزات المولدة للطاقة ، الشحوم الزيتية والأدوية . وذلك لأن هذه المنتجات تتمتع بامكانيات تصديرية الى الدول خارج المنطقة (الى ما وراء البحار) . ومن الضرورى أن تشجع لاقامة التبادل بين دول المغرب العربى ومصر والسودان .

٨٦- فى ضوء المناقشات السابقة يمكن أن نتخيل سيناريو لعلاقات التجارة بين دول شمال أفريقيا :

فى ضوء التحليل السابق لقوائم الصادرات المحتملة مرتبة تنازليا وفقا للأولويات يمكن تصور الآتى :

- توسيع التجارة

تستهدف فى الأجل القصير تطوير علاقات التجارة ثنائيا حيث تأخذ فى المرحلة الأولى شكل توسيع للتجارة بحيث تبدأ كل دولة فى زيارة صادرات المنتجات المنتمية للمجموعتين الأولى والثانية ، ويخضع اختيار هذه المنتجات لأهميتها فى هياكل الصادرات فضلا عن مزاياها النسبية وقدراتها التنافسية حيث توضح التحليلات حساسيتها للمسافة الجغرافية . وحيث تؤكد العديد من الدراسات الحديثة على أهمية التجارة بين فروع نفس الصناعة حيث تقوم الدول بتصدير واستيراد نفس أصناف المنتج فان توسيع التجارة يمكن أن يشتمل على منتجات تنتمى للمجموعات الثالثة والرابعة . فالمنتجات التى تشمل موازين تجارتها فوائض يمكن أن تتيح فرصا لتوسيع التجارة فى الأجل القصير . هذا بالاضافة الى أن هذه المنتجات قد تخلق شكلا ما من أشكال التعاون الاقتصادى فى الأجلين المتوسط والطويل . حيث يمكن أن تتحقق تكاملية داخل فئات المنتج يحقق استغلالها منافع متبادلة من خلال ترتيبات تعاون قطاعى . ، ولذلك يبدو من الأهمية اعداد دراسات تفصيلية فى مجالات الزراعة والصناعات الزراعية والتحويلية . حيث يمكن للتعاون أن يأخذ شكل ترتيبات تعاقدية يستتبعها اقامة مشروعات وتدفق للاستثمارات المباشرة . وتشير الدراسة (٢٩) الى أن مصر وتونس والمغرب تتمتع بفوائض فى الأسمدة

والملابس والأحذية مما يؤهلها لتحقيق تكاملية كبيرة فى الانتاج فضلا عن امكانية التعاون القطاعى فى صناعة الملابس الذى من شأنه أن يؤدى الى تنمية للتجارة بين الدول الثلاث وذلك فى مدخلات الانتاج للسلع النهائية والتى يمكن أن تدر أرباحا تصديرية للمنتجين عند التجارة مع دول أخرى خارج المنطقة . مثلا يمكن أن تستثمر مصر فى الميزة النسبية فى غزل القطن والحياكة والعمليات الكثيفة العمل الأخرى بينما تتخصص المغرب وتونس فى التصميم والطباعة والتسويق (الى أسواق الجماعة الأوروبية) . وهناك آفاق مبشرة مماثلة فى صناعات تحويلية أخرى مثل صناعات الأسمدة والأسمنت . حيث يمكن لصناعة الأسمدة كصناعة كثيفة الطاقة أن تكون مصدرا ملاءما للتعاون بين الدول المذكورة وليبيا والجزائر . حيث نقترح أن يكون موقعها فى ليبيا وتحصل على تكنولوجياتها المتقدمة من الأسواق العالمية . أما رأس المال البشرى فيأتى من مصر وتونس والمغرب . ويتوقع للسوق المصرى أن يتسع مع النمو بحيث يشكل سوقا واسعا أمام هذه المنتجات المصنعة . ويعزز الاعتبارات السابقة عامل التقارب المكانى بين الشركاء (وذلك بالمقارنة بمصادر العرض خارج الاقليم وكذلك الأسواق) والمزايا التفضيلية أو النفاذ الحر لمنتجات الانتاج المشترك فى ظل الاتفاقيات القائمة الموقعة فى ١٩٩١ بين الدول المغاربية وكذلك بين ليبيا ومصر . وهناك مجالات أخرى قد ترشح للتعاون فى الزراعة. حيث يتصور قيام نمط من التعاون بين تونس والمغرب فى مجال صناعة الأسماك وكذلك خلق تكامل اقتصادى بين مصر والمغرب والسودان فى مجال صناعة اللحوم والثروة الحيوانية . ويمكن للمشروعات المذكورة أن تقام بهدف تلبية احتياجات أسواق المنطقة كليا أو جزئيا وبحيث يترك الباب مفتوحا أمام الطلب المتوقع من الأقطار العربية والأفريقية الأخرى فضلا عن دعوة رأس المال العربى من دول الخليج .

- خلق التجارة

حيث يميز الاقتصاديون بين شكلية لخلق التجارة : الشكل الأول : خلق الصادرات والشكل الثانى : خلق المنتج حيث نفترض امكانية تحقق أى من الشكلين فى الأجل الطويل .

- خلق الصادرات

حيث يمكن تطوير علاقات تجارية على أساس ثنائى بين مصر وليبيا أو السودان من خلال خلق الصادرات حيث تظهر بعض المنتجات فى قائمة صادرات دولة ما للمرة الأولى بينما لم تظهر من قبل وذلك نظرا إما لضغط الطلب المحلى أو لرداءة المنتج أو لإرتفاع قيمة تكاليف النقل ، وهكذا مع تنامى الاتجاهات نحو تطوير علاقات التجارة بين مصر وليبيا أو بين مصر والسودان (أو بين تونس وليبيا .. الجزائر والمغرب) يمكن الأستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير والتصدير وذلك شريطه أن يكون هيكل الانتاج حساسا بدرجة كافية للاستجابة للتغيرات فى الصادرات وكذلك أن تسمح الأسعار النسبية ومسار سياسات التجارة فى الدولة المعنية بتحقيق هذا الهدف . ترى الدراسة أن هذا النوع من الأستنتاج ينسحب على فئات المنتج التى تندرج مسجلة عجوزات فى موازين التجارة (مثل مجال انتاج الأدوات حيث يمكن أن تكون مجالا خصبا جديدا لتعزيز التجارة المتبادلة بالأخذ فى الاعتبار حقيقة أن طبيعة انتاجها لا تتطلب اقتصاديات الحجم وهى صناعات يمكن أن تقام على نطاق صغير) .

- خلق الانتاج

يمكن تطوير منتجات جديدة استحال خلقها من قبل نظرا لعدم توافر عوامل الانتاج وعلينا مثلا أن نتصور أن خلق التجارة فى المواد الخام وتوافر عنصر العمل فى مصر ، والبترول الخام فى ليبيا ، والقدرات الادارية والتسويقية فى المغرب وتونس يجعل من الممكن انتاج وتصدير هذا المنتج الجديد وذلك باعتبار أن غيابها عن قائمة الصادرات يرجع لعدم انتاجها من قبل . وهذا الخلق للانتاج يمكن أن يحل محل الواردات فى شمال دول أفريقيا .

هوامش الفصل الثالث

1. Balassa, Bela, 1961, the Theory of Economic Integration, London, George, Allen and Unwin. And for Recent Reviews of the Large body of literature on the Economic Theory of Free Trading Areas, See Murray Smith", The North American Free Trade Agreement: Global Impact in (ed) Kym Anderson and Richard Black Hurst, Regional Integration and the Global Trading System, London, 1993.

2. Joseph, Baruh, Factor Proportions in Israel's Manufacturing Trade, Journal of Development Economics, 24 (1986), PP. 131-132.

3. The imbalances in the annual growth rates in per capitas and the inflation rates in the sub-region that these are crucially inherited problems in their economic structures. The continuity of these imbalances would be assumed to aggravate the severity of the still social and economic problems as a result.

4. ECA/TNG/MULPOC/MIR/II/5a. A study on proposal for fostering trade in agricultural products as a step towards the establishment of An Agricultural Common Market in North Africa, March 1993, P. 29.

5. ECA ..... 1993, Ibid, P. 31.

6. ECA/TNG/MULPOC/MIR/I/22. Economic cooperation between North African countries: An outcome and prospects, Jan. 1991 (in Arabic), PP. 43-51.

7. Balassa, Bela, The changing pattern of comparative advantage in manufactured goods, the Review of Economics and statistics, 1979/2, PP. 259-2660.

8. Bhagwati, Jagdish, 1982, Directly unproductive profit seeking (DUP) activities, Journal of political economy, 90, PP. 988-1002.

9. Similar evidence of high rates of tariff protection against imports labour intensive manufactures is reported for the Asian developing countries by De Rosa (1986. A comprehensive review of tariff escalation in developing countries is compared by Larid and Yeats 1987.

Larid, Samuel;, Alexander Yearts, Empirical Evidence concerning the Magnitude and Effects of Developing Country Tariff Escalation. the Developing Economies 25, PP. 99-123.

De Rosa, Dean, A., "Trade and Protection in the Asian Developing Region", Asian Development Review, Vol. 4, 1986.

١٠- أوضح بلاسا أن التكاليف الاقتصادية المترتبة على التشوهات فى سبعة منتجات كثيفة رأس المال وسبعة أخرى كثيفة العمل فى الولايات المتحدة الأمريكية تختلف عن مثيلتها فى حالة دولة نامية (مقترضة) وذلك لأن أجور العمالة غير الماهرة فى الدولة النامية تصل الى ثلث نظيرها فى الولايات المتحدة الأمريكية . وكذلك ترتفع التكلفة المقدرة للمنتجات الكثيفة رأس المال بنسبة تتراوح ما بين ١٥٪ الى ٢٢٪ . وتقل تكاليف المنتجات كثيفة العمل عن مثيلتها فى الولايات المتحدة بنسبة تتراوح ما بين ٢٨٪ الى ٥٢٪

(Balassa, Bela, ... Op. Cit., P. 264).

11. De Rosa, Dean, "Protection and Export Performance in sub-saharan Africa, Weltwirtschaftliches Archiv, Band, 128, Helf 1, 1992, PP. 88-121.

12. Thomas, F. Rutherford, E.E., Rutstrom and David Tarr, Morocco's Free Trade Agreement with the European Community A quantitative Assessment, working papers, wps, 1173, The World Bank, Sept. 1993, PP. 3-4.

I.M.F., Exchange Arrangements and Exchange restrictions, Annual Report, 1994, P. 340.

هذا فضلا عن اجراء استشارات وعقد مناقشات مع المسئولين فى وزارة التجارة الخارجية فى المغرب .

13. I.M.F., Exchange, 1994, Ibid, PP. 516-517.

14. CEA/TNG/MULPOC, Evaluation De L'incidence Due Marche Unique European Sur Le commerce Entre L'Afrique Due Norde et L'Europe, Aout. 1994.

15. The empirical evidence provided by the study of Nemat, Shafik (1994) refers to effective protection levels ranging from 75% to 250% for Algeria, SUdan, Egypt, and Morocco.

Nemat, Shafik, "Learning from Doers: Lessons on regional integration for the Middle East", a paper presented at the conference of economic cooperation in the Middle East: prospects and challenges, the Economics Department, Faculty of Economics and Political Sciences, Cairo Univ., 14-16 May 1994, P. 15.

16- World Bank (1991 a) Report and Recommendations of the president of IBRD to the Executive Board on a proposal

SAL, in an Amount Equivalent to US $ 300 Million to the A.R.E., Report, No. P. 5560-EGT, Tables (4) and (5).

European Union, Delegation of the European Commission in the Arab Republic of Egypt, Annual Report, 1993, PP. 9-10.

17. I.M.F., ... Op. Cit., P. 296, and A.M.F., Unified Arab Report, 1993, P. 235.

18. Nemat, Shafik, ..., Faculty of Economics, Op. Cit., ..., P. 12.

١٩- المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، ورقة عمل دولية : الجزء الأول : العمل الصناعى العربى المشترك ، بغداد (غير محددة التاريخ) ، ص ١٨٢ ١٩٦.

20- Heba Handoussa and Nemal Shafik, "The Economics of peace: The Egyptian case", in (ed.) stanlys fischer, Danirodark and Elias, Tuma', The Economics of Middle East peace: views from the region", The MIT press, London, 1993, PP. 31-32.

٢١- اشترط فى الاتفاقية التجارية الموقعة بين المغرب وليبيا أن تصل قيمة التبادل الى ٥٠ مليون دولار أما فى الاتفاقية الموقعة بين مصر والسودان فنجد أن الرقم يصل الى ١٧٥ مليون دولار .

22- ECA/MULPOC/Tangier, Report on the promotion of intra-subregional trade in North Africa, March, 1983, P.2.

٢٢- قسم التمثيل التجارى ، ادارة الدول العربية ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

24- "Study on Egypt and the Guiding principles of the strategy for sub-Regional Integration in North Africa, ECA/MRAG/95/16/TP, Aout 1995.

٢٥- يتم تحديد قائمة الصادرات المحتملة والسلع المصدرة الأكثر تأهلا بين كل زوج من الدول وفقا لخطوات :

الخطوة الأولى : تحديد قائمة الصادرات المحتملة بين كل زوج من الدول وفقا لموقف ميزان التجارة (تصنيف التجارة الدولية SITC برقمين) . حيث تشير الاشارة الموجبة لميزان التجارة الى أداء تصديرى جيد (والعكس صحيح) . والمعايير المستخدمة تميز أربعة مجموعات سلعية لكل دولة .

المجموعة الأولى : تشتمل على المنتجات (برقمين SITC) حيث يسجل ميزان التجارة فيها فائض للدولة A وعجز للدولة B وذلك بشرط أن هذه المنتجات محل الاعتبار لا تظهر فى قائمة صادرات الدولة B وتشتمل المجموعة الثانية على منتجات يسجل ميزان التجارة فيها فائضا للدولة A وعجزا للدولة B ولكن الدولة B تقوم بتصدير هذه المنتجات . المجموعة الثالثة وتتكون من منتجات يسجل ميزان التجارة فيها عجزا فى الدولتين A ,B ولكن تقوم A فقط بتصدير هذه المنتجات المجموعة الرابعة والأخيرة وتشتمل على منتجات تسجل عجزا فى ميزان التجارة لكلتا الدولتين وذلك على الرغم من أن كليهما تقوم بتصديرهم .

الخطوة الثانية : بمجرد تمييز هذه المنتجات يعاد ترتيبهم فى مجموعات وفقا لقيم مؤشرات تجارة الحدود المناظرة لنفس المنتجات ولنفس التصنيف (رقمين SITC) .

مؤشر تجارة الحدود :

١) بالنسبة لكل صناعة ولكل صنف تحسب Bij وهى تشير الى الحصة المئوية لتجارة الحدود فى اجمالى التجارة :

$$Bij = \frac{\text{تجارة الحدود من الصناعة } i}{\text{اجمالى التجارة من } i}$$

حيث تشير i الى مؤشر الصناعة ، j مؤشر الصنف أو النوع

٢) بالنسبة لكل صنف يحسب متوسط تجارة الحدود Bij

$$Bj = \frac{\text{تجارة الحدود من } i}{\text{اجمالى التجارة}}$$

تباين تجارة الحدود :

$$VARJ = \text{Bij} \quad \text{/total trade -B}$$

٣) مؤشرات متوسط تجارة الحدود المعيارية هى NBij يتم حسابها بعد خصم Bj من الرقم الأصلى ثم القسمة على الانحراف المعيارى Bij

$$NBij = (Bij - Bj) / VARj$$

٤) مؤشر متوسط تجارة الحدود المعيارية لكل صناعة NBi يمكن الوصول اليه بحساب متوسط NBij على كل قيم j

$$NBi = \text{NBij/U}$$

واذا كانت قيمة المؤشر موجبة فهذا يعنى أن تجارة الحدود للصناعة فى المتوسط أعلى من اجمالى تجارة الحدود . وتعتبر الصناعات ذات المؤشرات الموجبة مؤهلة لتوسيع التجارة وخلق التجارة . حيث أن الجدارة والتأهل للتجارة بين الدول المتجاورة من المفترض أن تتناسب طرديا مع قيمة هذا المؤشر . فكلما كانت قيمة مؤشر تجارة الحدود مرتفعة كلما دل ذلك على أن هذه المنتجات من المحتمل أن تتبادل بين الدول المتجاورة وذلك عن طريق توسيع التجارة أو خلق التجارة أو تحويل التجارة والمفاهيم الأساسية النظرية مأخوذة من دراسة :

Arad, Ruth, Hirsch, Seev, and Tovics, Alfred (1983): "The Economics of Peace Making: Focus on the Egyptian-Israeli Situation", The Macmillian Press, for the Trade Policy Research Centre, London.

أما تنبؤات دراسة المؤلف الحالى .

Study on Egypt, ... Op. Cit., Tables (4.E.1 - 4.E.4), (4-

A-1) - (4-A/4), (4-M-1) - (4-M-4), (4-T-1), (4-T-2), PP. 72-75, PP. 77-80, PP. 81-84, PP. 86-87.

26- Study on Egypt, Op. Cit., ... PP. 71-88

27- Study on Egypt, Op. cit., ...
Tables (4-E-S) - (4 E-10), (4-T-1), (4-T-2), (4-M-1) - (4 M-4), (4-A-4) (4 A-1), PP. 88-100.

وباعتبار أن المسافة الجغرافية والمسافة الاقتصادية هى عوامل مقاومة للتجارة تشير التقديرات الأصلية (المشتقة من حسابات دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى OFCD) الى أن المسافة الجغرافية Dist (i j) عامل معوق للتجارة فى الكثير من المنتجات (حيث أن زيادة المسافة بنسبة ١٠٪ يخفض التجارة بنسب تتراوح ما بين ٥٪ الى ٦٪) . كذلك فان المنتجات التى تبدى استجابة للمسافة الاقتصادية تظهر قيما منخفضة للمرونات باشارة سالبة أو موجبة . وعند مقارنة قوائم الصادرات المحتملة بتقديرات مرونات التجارة ومرونات المسافة الجغرافية ومرونات المسافة الاقتصادية تتجه النتائج بصفة عامة للتأكيد على أهمية عامل المسافة الجغرافية كحافز للتجارة الثنائية بين الدول فى شبه الاقليم .

Arad, Ruth (1983), ... Op. Cit., PP. 153-155.

28- Study on Egypt, ... Op. Cit., table (4-2), P. 102.

$$Bij = \frac{\text{تجارة الحدود من الصناعة } i}{\text{اجمالى التجارة من } i}$$

حيث تشير i الى مؤشر الصناعة ، j مؤشر الصنف أو النوع

٢) بالنسبة لكل صنف يحسب متوسط تجارة الحدود Bij

$$Bj = \frac{\text{تجارة الحدود من } i}{\text{اجمالى التجارة}}$$

تباين تجارة الحدود :

VARJ = Bij /total trade-Bj

٣) مؤشرات متوسط تجارة الحدود المعيارية هى NBij يتم حسابها بعد خصم Bj من الرقم الأصلى ثم القسمة على الانحراف المعيارى Bij

$$NBij = (Bij - Bj) / VARj$$

٤) مؤشر متوسط تجارة الحدود المعيارية لكل صناعة NBi يمكن الوصول اليه بحساب متوسط NBij على كل قيم j

$$NBi = NBij/J$$

واذا كانت قيمة المؤشر موجبة فهذا يعنى أن تجارة الحدود الصناعة فى المتوسط أعلى من اجمالى تجارة الحدود . وتعتبر الصناعات ذات المؤشرات الموجبة مؤهلة لتوسيع التجارة وخلق التجارة . حيث أن الجدارة والتأهل للتجارة بين الدول المتجاورة من المفترض أن يتناسب طرديا مع قيمة هذا المؤشر . فكلما كانت قيمة مؤشر تجارة الحدود مرتفعة كلما دل ذلك على أن هذه المنتجات من المحتمل أن تتبادل بين الدول المتجاورة وذلك عن طريق توسيع التجارة أو خلق التجارة أو تحويل التجارة والمفاهيم الأساسية النظرية مأخوذة من دراسة :

Arad, Ruth, Hirsch, Seev, and Tovics, Alfred (1983): "The Economics of Peace Making: Focus on the Egyptian-Israeli Situation", The Macmillian Press. for the Trade Policy Research Centre, London.

أما تنبؤات دراسة المؤلف الحالى .

Study on Egypt, ... Op. Cit., tables (4.E.1 - 4.E.4), (4-A-1) - (4-A/4)- (4-M-1) - (4-M-4), (4 T-1), (4-T-2), PP. 72-75, PP. 77-80, PP. 81-84, PP. 86-87.

26- Study on Egypt, Cp. Cit., ... PP. 71-88
Tables (4-E-S) - (4-E-10), (4-T-1), (4-T-2), (4-M-1) - (4-M-4), (4-A-4) (4-A-1), PP. 88-100.

وباعتبار أن المسافة الجغرافية والمسافة الاقتصادية هى عوامل مقاومة للتجارة تشير التقديرات الأصلية (المشتقة من حسابات دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى (OECD) الى أن المسافة الجغرافية Dist (i j) عامل معوق للتجارة فى الكثير من المنتجات أحيث أن زيادة المسافة بنسبة ١٠٪ يخفض التجارة بنسب تتراوح ما بين ٥٪ الى ٦٪ . كذلك فان المنتجات التى تبدى استجابة للمسافة الاقتصادية تظهر قيما منخفضة للمرونات باشارة سالبة أو موجبة .

وعند مقارنة قوائم الصادرات المحتملة بتقديرات مرونات التجارة ومرونات المسافة الجغرافية ومرونات المسافة الاقتصادية تتجه النتائج بصفة عامة للتأكيد على أهمية عامل المسافة الجغرافية كحافز للتجارة الثنائية بين الدول فى شبه الاقليم .

Arad, Ruth (1983), ... Op. Cit., PP. 153-155.

28· Study on Egypt, ... Op. Cit., Table (4-2), P. 102.

الملاحـــــــق

جدول رقم (١)
الميزان التجاري الحقيقي لدول شمال افريقيا
على مستوى تفصيلات تصنيف التجارة الدولية SITC
(القيمة بالمليون دولار)

الرقم الكودى	بيان السلع	مصـــر			المغـرب		
		صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري
٠	أغذية وحيوانات حية	٣٢٣,٨	٢٠٠٣,٢	١٦٧٩,٥-	١٠٥٥,٤	٨٢٠,١	٢٣٥,٣٠
٠٠	حيوانات حية	٢٨,٥	١٣,٨	١٤,٧٠			
٠١	لحوم محضرات لحوم	١٧,٤	١٣٣,٤	١١٦,٠-			
٠٢	منتجات ألبان وبيض		١٥٧,٩	١٥٧,٩-		٨٩,٩	٨٩,٩-
٠٣	أسماك	٨,٥	٧٥,٨	٦٧,٣-	٥٥٤,٢		٥٥٤,٢-
٠٤	حبوب	٦٤,٢	٩٤٤,٢	٨٨٠,١-		٤٠٦,٥	٤٠٦,٥-
٠٥	خضر وفواكه	١٦٢,٢	١٨٨,٤	٢٦,١-	٤٦٨,٩	٢٨,١	٤٤٠,٨٠
٠٦	سكر ومحضريات سكرية وعسل نحل	١٦,١	١٣٢,٦	١١٦,٦-		٩٦,٠	٩٦,٠-
٠٧	بن وشاى وكاكاو وتوابل	٦,٠	١٨٩,١	١٨٣,١-	١٣,٢	١١٨,٠	١٠٤,٧٠-
٠٨	اعلاف للحيوانات		١١٩,١	١١٩,١-		٣٣,٥	٣٣,٥-
٠٩	منتجات ومضرات متنوعة صالحة للأكل	٩,٤	٤٩,٠	٣٩,٦-			
١	مشروبات وتبغ		١٥٥,٠	١٥٥,٠-		٧٩,٤	٧٩,٤-
١١	مشروبات						
١٢	تبغ ومصنوعات التبغ		١٥٤,٨	١٥٤,٨-		٦٦,٢	٦٦,٢-
٢	خامات ما عدا الوقود	١١١,٩	٦٨٥,٨	٥٧٣,٩-		٦٨٥,٦	٦٨٥,٦-
٢١	جلود خام						
٢٢	بذور وثمار زيتية		١٤,٩	١٤,٩-		٢٣,٤	٢٣,٤-
٢٤	فلين وخشب		٣٢٥,٨	٣٢٥,٨-		١٩٥,٦	١٩٥,٦-
٢٥	عجائن وفضلات ورق		٢٩,٤	٢٩,٤-	٣٧,٦	١٧,٢	٢٠,٤٠
٢٦	ألياف نسيجية	٦٢,٢	١١٩,٣	٥٧,٠-	٣,٤	١٥٤,٥	١٥١,٢٠-

تابع جدول رقم (١) بالملحق

الرقم الكودى	بيان السلع	مصـــر			المغـرب		
		صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى
٢٧	أسمدة ومعادن خام دون الفحم والبترول	١١,٠	٥٠,٢	٣٩,٢-	٢٤٨,١	٢٣٧,٣	١١٠,٨+
٢٨	أركزة فلزية وبقايات فلزية		١٠١,٧	١٠١,٧-		٨٤,٨	٨٤,٨+
٢٩	مواد حيوانية ونباتية خام	٣٠,٢		٣٠,٢+	٥٧,٧	٢٢,٥	٣٥,٢+
٣	وقود معدنى	١٢٣٥,٨	١١٥,٦	١٢٧٠,٢-	١٢٥,١	١١٢٤,٥	٩٩٩,٤-
٣٢	فحم وقود	١٠,٥	٧٦,٤	٦٥,٩-		٦٠,٨	٦٠,٨-
٣٣	نفط ومنتجاته	١٣٢٠,٢	٣٤,٨	١٢٨٥,٥-	١٢٥,١	٩٦٧,٨	٨٤٢,٦-
٣٤	غاز طبيعى	٥,١		٥,١-		٥٩,٠	٥٩,٠-
٣٥	أجهزة الكترونية متداولة					٣٧,٠	٣٧,٠-
٤	زيوت ودهون حيوانية ونباتية		٢٦٤,٤	٢٦٤,٤-	١١,١	١١٥,١	١٠٤,٠-
٤١	زيوت ودهون حيوانية		١٠,٠	١٠,٠-			
٤٢	زيوت ودهون نباتية		٢٣٨,٦	٢٣٨,٦-	١٠,٢	٩٦,٥	٨٦,٣
٥	مواد كيماوية	١٦٢,٣	١٠٧٩,٢	٩١٦,٩-	٧٤٢,٧	٧٤٧,٤	٤,٧
٥١	مواد كيمائية عضوية	١٠,٠	١٧٠,٤	١٦٠,٤-		٩٢,٣	٩٢,٣-
٥٢	مواد كيمائية غير عضوية	١٦,٥	٦١,٣	٤٤,٨٠-	٤٠٢,٢	١٠٤,٦	٢٩٧,٦+
٥٣	مواد الصباغة والدباغة والتلوين	٨,٠	١١٧,٧	١٠٩,٧-		٧٦,٢	٧٦,٢-
٥٤	منتجات دوائية وصيدلية	٢٨,٧	١٦٤,٩	١٣٦,٢-	١٩,٢	٩٩,٩	٨٠,٧-
٥٥	زيوت عطرية ومستحضرات	٢٨,٦	٢٩,٠	٠,٤-	٢٦,٨	٣٢,٦	٥,٨-
٥٦	أسمدة	٤٣,٦	١٩,٨	٢٣,٨+	٢٨٦,٥	٥٠,٥	٢٣٦,٠+
٥٧	بلاستك فى أشكال أولية		٣١٩,٧	٣١٩,٧-			

تابع جدول رقم (١) بالملحق

الرقم الكودى	بيان السلع	مصـــر			المغـرب		
		صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى
٥٨	لدائن فى أشكال أولية					١٧٠,٣	١٧٠,٣-
٥٩	مواد ومنتجات كيمائية أخرى	١٠,٦	٢٩٦,٢	٢٨٥,٦-		١١٩,٠	١١٩,٠-
٦	سلع مصنعة حسب المادة	٨٢٦,٩	١٥٠١,٣	٦٧٤,٤	٣٤٢,٩	١٤٠٣,٢	١٠٥٩,٣-
٦١	جلود ومصنوعات جلدية	١١,٢		١١,٢	٢٤,٣	٣٦ر٥	١٢,٢-
٦٢	مصنوعات من المطاط		١٢٠,٢	١٢٠ر٢-	١٠,٢	٤٥ر٦	٣٥,٤-
٦٣	مصنوعات من الفلين والخشب ما عدا الأثاث		٧٦ر٣	٧٦,٣-	٢٧,٣		٢٧,٣-
٦٤	ورق مقوى ومصنوعات ورقية		٣٠٤,٧	٣٠٤,٧-	١٣,٣	١٣٨,٤	١٢٥,١-
٦٥	خيوط نسيجية وأصناف جاهزة أخرى	٣٩٥,٢	١٩٨,٤	١٩٦,٧	١٧٨,١	٣٧٤,٧	١٩٦,٦-
٦٦	منتجات معدنية لافلزية	٢١,٠	٥٠,٨	٦٩,٨-	١٤,٦	١١٣,٨	٩٩,٢-
٦٧	الحديد والصلب	١٣٨,٣	٢٨٧,٦	٢٤٩,٣	١٠,٨	٣٩٦,٣	٣٨٥,٥-
٦٨	فلزات غير حديدية	١٩٦,٢	١١٥,٧	٨٠,٥	٤٥,٨	٩٩,٢	٥٥,٤-
٦٩	مصنوعات فلزية أخرى	٥٢,١	٢٠٥,٨	١٥٣,٧-	٢٢٣,١	١٨٤,٨	٣٨,٣-
٧	ماكينات ومعدات نقل	٣٧,٩	٢١٧٢,٧	٢١٣٤,٨-	٢٢٣,١	٢٠٧١,٩	١٨٤٨,٩-
٧١	ماكينات ومعدات توليد الكهرباء		١٣٥,١	١٣٥,١-		١٨٦,٤	١٨٦,٤-
٧٢	ماكينات متخصصة لصناعات معينة		٤٦٠,٨	٤٦٠,٨-		٥١٨,٦	٥١٨,٦-
٧٣	ماكينات لشغل الفلزات		٢٨,٢	٢٨,٢-		٣٠,٢	٣٠,٢-

تابع جدول رقم (١) بالملحق

الرقم الكودى	بيان السلع	مصـــر			المغـرب		
		صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى
٧٤	ماكينات ومعدات صناعات عامة أخرى		٤٧٥,٦	٤٧٥,٦-		٢٤٣,٧	٢٤٣,٧
٧٥	ماكينات تجهيز البيانات		١١٠,٧	١١٠,٧-		٧٩,٠	٧٩,٠-
٧٦	أجهزة ومعدات اتصالات وتجهيز صوت		١٦٧,٦	١٦٧,٦		١٦٨,٠	١٦٨,٠
٧٧	ماكينات وأجهزة ومعدات كهربائية أخرى	٢٠,١	٣٨٦,٣	٣٦٦,٢٠	١٦٠,٢	٢٥٨,٣	٩٨,١
٧٨	مركبات برية		٣٥٤,٣	٣٥٤,٣٠	٢٩,٠	٣١٥,٣	٢٨٦,٣
٧٩	معدات نقل		٤١,١	٤١,١	١٢,٥	١٧٢,٤	١٥٩,٩
٨	مصنوعات منوعة	٢٤٤,٥	٣١٣,٩	٦٩,٤	٩٢٧,٧	٣٠٧,٦	٦٢٠,٠١
٨١	مبانى سابقة التجهيز وتجهيزاتها						
٨٢	أثاث وأجزاؤه						
٨٣	صناديق وحقائب ومحافظ				١٩,٣		١٩,٣٠
٨٤	أصناف من الأردية واللاسيه وملحقاتها	١٦٣,٥		١٦٣,٥٠	٨٠٦,٢		٨٠٦,٢٠
٨٥	أحذية	١٧,١		١٧,١٠	٦٥,٨		٦٥,٨٠
٨٦	ساعات وأدوات الساعات	-	-		-	-	-
٨٧	أدوات وأجهزة مهنية وعلمية		١٢٩,١	١٢٩,١٠		٧٦,٣	٧٦,٣
٨٨	أجهزة ومعدات تصوير ولوازمه		٦١,٨	٦١,٨-		٣٦,٥	٣٦,٥
٨٩	أدوات مصنعة متنوعة أخرى	٢٤,٩	١٠٧,٧	٨٢,٨-	١٧,٤	١٥٣,٢	١٣٥,٨-
	الجملة	٣٠٥٠,٠	٨٧٩٣,٠	٥٢٤٣,٠٠-	٢٩٧٧,٢	٧٣٥٥,٦	٣٣٧٨,٤

تابع ملحق جدول رقم (١)

(القيمة بالمليون دولار)

الرقم الكودى	بيان السلع	ليبيا			السودان		
		صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى
٠	أغذية وحيوانات حية	٥٥,٣	١١٢٣,٩	-١٠٦٨,٦	١٣٣,٤	٢٣٧,٧	-١٠٤,٣
٠٠	حيوانات حية	-	٨٥,٦	-٨٥,٦	٦٦,٦	-	٦٦,٦
٠١	لحوم ومحضرات لحوم	-	٨,١	-٨,١	-	-	-
٠٢	منتجات ألبان وبيض	-	٨٤,٥	-٨٤,٥	-	١٩,٤	-١٩,٤
٠٣	أسماك	-	٤٠,٧	-٤٠,٧	-	-	-
٠٤	حبوب	-	٤٥٩,٧	-٤٥٩,٧	٥٨	٣٣,٨	٢٤,٢
٠٥	خضر وفواكه	-	١٠٩,٨	-١٠٩,٨	٣,٤	١٦,٨	-١٣,٤
٠٦	سكر ومحضرات سكرية وعسل نحل	-	١١٢,٧	-١١٢,٧	٣,٧	١١٦,٨	-١١٣,١
٠٧	بن وشاى وكاكاو وتوابل	-	٤٨,٣	-٤٨,٣	٤,٢	٣٩,٨	-٣٥,٦
٠٨	أعلاف الحيوانات	-	١٤٨,٤	-١٤٨,٤	١٧	-	١٧
٠٩	منتجات ومحضرات متنوعة صالحة للأكل	-	٢٥,٩	-٢٥,٩	-	٩,١	-٩,١
١	مشروبات وتبغ	-	٢٤,٤	-٢٤,٤	-	٣٤,١	-٣٤,١
١١	مشروبات	-	-	-	-	١٦,٢	-١٦,٢
١٢	تبغ ومصنوعات التبغ	-	٢٤	-٢٤	-	١٧,٩	-١٧,٩
٢	خامات ما عدا الوقود	٢٢,٦	١٣٤,٣	-١١١,٧	٢٢٨,٥	٣٤,٤	١٩٤,١
٢١	جلود خام	-	-	-	١١,٩	-	١١,٩
٢٢	بذور وثمار زيتية	-	٨,٢	-٨,٢	١٤٩,٢	-	١٤٩,٢
٢٤	فلين وخشب	-	٨٥	-٨٥	-	٢٦,٨	-٢٦,٨
٢٥	عجائن وفضلات ورق	-	-	-	-	-	-
٢٦	ألياف نسيجية	-	-	-	١١٩,٩	-	+ ١١٩,٩

(القيمة بالمليون دولار)

الرقم الكودى	بيان السلع	ليبيا			السودان		
		صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى
٢٧	أسمدة ومعادن خام دون الفحم والوقود	٢٢,٦	١٤,٦	+ ٨,٠	-	-	-
٢٨	أركزة فلزية ونفايات فلزية	-	-	-	٢	-	٢
٢٩	مواد حيوانية ونباتية خام	-	١٩,٣	-١٩,٣	٤٦,٢	-	٤٦,٢
٣	وقود معدنى	١١٢١١,٥	٢٠,٦	-١١١٩٠٩	٧٥,٣	٢٨٩,٤	-٢١٤,١
٣٢	فحم وقود	-	-	-	-	-	-
٣٣	نفط ومنتجاته	٦١٠٥٤,٣	٢٠,٤	١١٣٤,٩	٢٥,٣	٢٨٩,٢	-٢٦٣,٩
٣٤	غاز طبيعى	١٥٦,٢	-	+ ١٥٦,٢	-	-	-
٣٥	أجهزة اليكترونية متداولة	-	-	-	-	-	-
٤	زيوت ودهون حيوانية ونباتية	-	١٧٣,١	-١٧٣,١	١٢,٦	٢٩,٧	-١٧,١
٤١	زيوت ودهون حيوانية	-	-	-	-	١٦,٢	-١٦,٢
٤٢	زيوت ودهون نباتية	-	١٧٠,١	-١٧٠,١	١٢,٦	-	١٢,٦
٥	مواد كيماوية	٣٩٣,٩	٤٢٧,١	-٣٣,٢	-	١٨٠,٦	-١٨٠,٦
٥١	مواد كيماوية عضوية	٢٨٥,٢	-	+ ٢٨٥,٢	-	١٧,١	-١٧,١
٥٢	مواد كيماوية غير عضوية	١٨,١	١١,٤	٣,٣-	-	-	-
٥٣	مواد الصباغة والدباغة والتلوين	-	٧٤,٤	-٧٤,٤	-	٧,٢	-٧,٢
٥٤	منتجات دوائية وصيدلية	-	-	-	-	٣٨,٧	-٣٩,٧
٥٥	زيوت عطرية ومستحضرات	-	٢٤,٦	-٢٤,٦	-	٩,٨	-٩,٨
٥٦	أسمدة	٦١,٩	٣٠,١	٣١,٨	-	٢٥,٩	-٢٥,٩
٥٧	بلستك فى أشكال أولية	-	-	-	-	-	-

(القيمة بالمليون دولار)

الرقم الكودى	بيان السلع	ليبيا			السودان		
		صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى
٥٨	نسائج فى أشكال أولية	-	٨١	٨١-	-	١٧,٧	١٧,٧-
٥٩	مواد ومنتجات كيميائية أخرى	-	٨٦,٩	٨٦,٩-	-	٦٣,٤	٦٣,٤-
٦	سلع مصنعة حسب المادة	٥٦,٢	١٢٧٠,٨	١٢١٤,٥-	٣,٩	٣٣٥,١	٣٢١,١٠-
٦١	جلود ومصنوعات جلدية	-	٤٤,٦	٤٤,٦-	-	-	-
٦٢	مصنوعات من المطاط	-	٦١,٥	٦١,٥-	-	٣١,٥	٣٠,٥-
٦٣	مصنوعات من الحائل والخشب ما عدا الأثاث	-	٢٥,٥	٢٥,٥-	-	٤,٣	٤,٢-
٦٤	ورق مقوى ومصنوعات ورقية	-	٩٧,٥	٩٧,٥-	-	٢٨,٩	٢٨,٩-
٦٥	خيوط نسيجية وأصناف جاهزة أخرى	-	١٩٦,٢	١٩٦,٢٠-	٣,٧	٨٨,٦	٨٤,٩-
٦٦	منتجات معدنية لا فلزية	-	٨٥,٦	٨٥,٦٠-	-	٣٧,٨	٣٧,٨-
٦٧	الحديد والصلب	٥١,٢	٤١٠,٢	٣٦٩-	-	٦٤	٦٤-
٦٨	فلزات غير حديدية	-	٤٠,٥	٤٠,٥-	-	٩,١	٩,١-
٦٩	مصنوعات فلزية أخرى	-	٢٨٩	٢٨٩-	-	٦٠,٣	٦٠,٣-
٧	ماكينات ومعدات نقل	-	١٨٩٠,٥	١٨٩٠,٥-	٤,٤	٣٣٤,١	٣٢٩,٧-
٧١	ماكينات ومعدات توليد الكهرباء	-	١٠٠	١٠٠-	٣	١٥٦,٧	١٥٣,٧-
٧٢	ماكينات متخصصة لصناعات معينة	-	٢٨١,٤	٢٨١,٤-	-	٥٨,٣	٥٨,٣-
٧٣	ماكينات لشغل الفلزات	-	٢٦,٢	٢٦,٢-	-	١١٩,٢	١١٩,٢-

(القيمة بالمليون دولار)

الرقم الكودي	بيان السلع	ليبيا			السودان		
		صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري
٧٤	ماكينات ومعدات صناعات عامة أخرى	-	٥٢٧,٢	٥٢٧,٢-		-	-
٧٥	ماكينات تجهيز البيانات	-	٤٦,٢	٤٦,٢-	-	-	-
٧٦	أجهزة ومعدات اتصالات وتجهيز صوت	-	١١٧	١١٧-	-	-	-
٧٧	ماكينات وأجهزة ومعدات كهربائية أخرى	-	٢٧٣,٣	٢٧٣,٣-	-	-	-
٧٨	مركبات برية	-	٤٨٧,٩	٤٨٧,٩-		-	-
٧٩	معدات نقل	-	٢٧,٢	٢٧,٢-	-	-	-
٨	مصنوعات متنوعة	-	٥١٨,١	٥١٨,١-	-	٦٦,٦	-
٨١	مباني سابقة التجهيز وتجهيزاتها	-	٢١,١	٢١,١-	-	٨,٣	-
٨٢	أثاث وأجزاؤه	-	٤٢,٧	٤٢,٧-	-	-	٥٥,٦
٨٣	صناديق وحقائب ومحافظ	-	-	-		-	٨,٣
٨٤	أصناف من الأردية واللاسبه وملحقاتها	-	١٧٣,٥	١٧٣,٥-	-	٥,٦	٥,٦-
٨٥	أحذية	-	٢٤,٣	٢٤,٣-	-	-	
٨٦	ساعات وأدوات الساعات	-	-	-	-	٧,٨	٧,٨-
٨٧	أدوات وأجهزة مهنية وعلمية	-	١٠٥,٥	١٠٥,٥-	-	-	٨,٣
٨٨	أجهزة ومعدات تصوير ولوازمه	-	١٦,٤	١٦,٤-		-	-
٨٩	أدوات مصنعة متنوعة أخرى	-	١١٧,٤	١١٧,٤	-	٢٦,٩	٢٦,٩-
	الاجمالي	١١٧٥٠,٢	٥٦٠٩,٠	٦١٤١,٠ ١	٩٨٤,٨	١٥١٨,٧	٥٣٣,٩-

تابع ملحق جدول رقم (١)

(القيمة بالمليون دولار)

الرقم الكودى	بيان السلع	تونس			الجزائر		
		صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى
٠	أغذية وحيوانات حية	٢١٢,٨	٤٠٤,٧	١٩١-	-	١٨٦٨,١	١٨٦٨,١-
٠٠	حيوانات حية	٤,٨	-	٤,٨	-	٢٨,٣	٢٨,٣-
٠١	لحوم محضرات لحوم	-	٢٤,٢	٢٤,٢-	-	-	-
٠٢	منتجات ألبان وبيض	-	٦١	٦١-	-	٤٥٢,٥	٤٥٢,٥-
٠٣	أسماك	٧٢,٩	-	٧٢,٩	-	-	-
٠٤	حبوب	٢٨,٥	١٤٥,٤	١١٦,٩-	-	٥٩٣,٣	٥٩٣,٣-
٠٥	خضر وفواكه	٨٣,٩	١٥	٦٨,٩	-	١٨٧	١٨٧-
٠٦	سكر ومحضريات سكرية وعسل نحل	-	٦٦,٢	٦٦,٢-	-	٢٩٣,١	٢٩٣,١-
٠٧	بن وشاى وكاكاو وتوابل	١٠,١	٣٧,٣	٢٧,٢-	-	١٥٩,٤	١٥٩,٤-
٠٨	اعلاف للحيوانات	-	-	-	-	-	-
٠٩	منتجات ومحضرات متنوعة صالحة للأكل	-	-	-	-	٤٥,٢	٤٥,٢-
١	مشروبات وتبغ	٣٦,٤	٥٤,٧	١٨,٣	-	١٦,٦	١٦,٦-
١١	مشروبات	١٤,٨	-	١٤,٨	-	-	-
١٢	تبغ ومصنوعات لتبغ	٢٢,١	٥٢,٨	٣٠,٧	-	١٦,٥	١٦,٥-
٢	خامات ما عدا الوقود	٧٣,٣	٣٨٠,٩	٣٠٧,٦	٤٢,٣	٢٨٣,٤	٢٤١,١-
٢١	جلود خام	-	-	-	-	١٥,٦	١٥,٦-
٢٢	بذور وثمار زيتية	-	-	-	-	-	-
٢٤	فلين وخشب	-	٩٣	٩٣-	-	١٠٣,٥	١٠٣,٥-
٢٥	عجائن وفضلات ورق	٧,٦	-	٧,٦	-	-	-
٢٦	ألياف نسيجية	٧,٦	٩٤,٢	٨٦,٦-	-	٨١,٨	٨١,٨-

(القيمة بالمليون دولار)

الرقم الكودي	بيان السلع (حسب التصنيف الدولي)	تونس			الجزائر		
		صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري
٢٧	أسمدة ومعادن خام دون الفحم والوقود	٤٢,٩	١٣١,٩	٨٩-	٣٠	٣٥	٥
٢٨	أركزة فلزية ونفايات فلزية	٥,٨	٨,٨	٣-	-	٣,٣	٣,٣
٢٩	مواد حيوانية ونباتية خام	-	-	-	-	-	-
٣	وقود معدني	٦١٠,١	٤٨٦,١	١٢٤	١١٤٢٤,٥	٢٥٠,٤	١١١٧٤
٣٢	فحم وقود	-	١٣	١٣-	-	٦٦,٣	٦٦,٣-
٣٣	نفط ومنتجاته	٦٠٤,٤	٣١٦,٣	٢٨٨,١	٧٤٠٧,٧	١٨٤	٧٢٢٣,٧
٣٤	غاز طبيعي	-	١٥٦,٧	١٥٦,٧-	٤٠١٦,٨	-	٤٠١٦,٨
٣٥	أجهزة الكترونية متداولة	-	-	-		-	-
٤	زيوت ودهون حيوانية ونباتية	١٥٨,٥	٦٧,٧	٩٠,٨		١١٧,٨	١١٧,٨
٤١	زيوت ودهون حيوانية	-	-	-	-	-	
٤٢	زيوت ودهون نباتية	١٥٨,٤	٥٩,٣	٩٩,١		٩١,٩	٩١,٩
٥	مواد كيماوية	٥١٧,٧	٥٢٢	٥,٣-	٧٥,٧	٧٠٥,٥	٦٢٩,٨
٥١	مواد كيمائية عضوية	-	٤٥,٦	٤٥,٦-	٢٥,١	٦٠,١	٣٥-
٥٢	مواد كيمائية غير عضوية	٢٣٠,١	٧٠	١٦٠,١		٨٩	٨٩
٥٣	مواد الصباغة والدباغة والتلوين	-	٤٦,٣	٤٦,٣-	-	٣١,٣	٣١,٣-
٥٤	منتجات دوائية وصيدلية	١٢,٨	١٤٩,٥	١٣٥,٧-		-	-
٥٥	زيوت عطرية وراتنجات	١٤,٩	٢٠,٧	٥,٨-	-	١٦,٨	١٦,٨
٥٦	أسمدة	٢٢٦,٤	-	٢٢٦,٤	-	١٥,١	١٥,١٠
٥٧	بلستك فى أشكال أولية	-	-	-	-	-	-

(القيمة بالمليون دولار)

الرقم الكودى	بيان السلع (حسب التصنيف الدولى)	تونس			الجزائر		
		صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري
٥٨	لدائن فى أشكال أولية	١٣,٢	١٢٣,٤	-١١٠,١	-	٢٠٢,٢	-٢٠٢,٢
٥٩	مواد ومنتجات كيمائية أخرى	-	٦٠,٥	-٦٠,٥	-	٧٣,١	-٧٣,١
٦	سلع مصنعة حسب المادة	٤٦١,٤	١٩٦١,٣	-١٤٩٩,٩	١٠٧,٨	١٦١٤,٧	-١٢٧٠,١
٦١	جلود ومصنوعات جلدية	٩٢,٧	٨٦,٥	٧,٢	-		-
٦٢	مصنوعات من المطاط	١٧,٩	٤٦,١	-٢٨,٣	-	١٢٦	-١٢٦٠
٦٣	مصنوعات من الفلين والخشب ما عدا الأثاث	٣,٨	١٨	-١٤,٢	-	١٦	-١٦
٦٤	ورق مقوى ومصنوعات ورقية	٢٣,٤	٩٦,٥	-٦٣,١	-	١٢٢,٥	-١٢٢,٥
٦٥	خيوط نسيجية وأصناف جاهزة أخرى	١٢١,٣	٩٩٨,٥	-٨٧٧,٢	٢٧,٩	١١٩,١	-٩١,٢
٦٦	منتجات معدنية لافلزية	١٠١,٨	-	١٠١,٨	-	١٩٣,٤	-١٩٣,٤
٦٧	الحديد والصلب	٥٠,٨	٤٢٤,٣	-٣٨٣,٥	٤٣,٥	٦٢٦,٤	-٥٩٢,٨
٦٨	فلزات غير حديدية	-	٧٦	-٧٦	١٤,٤	١٣٤,٤	-١٢٠
٦٩	مصنوعات فلزية أخرى	٤٥,٢	١٤٣,٣	-٩٨,١	-	٢٥٠,٢	-٢٥٠,٣
٧	ماكينات ومعدات نقل	٣٥١,٨	١٩٥١,١	-١٥٩٩,٣	٧٧,٩	٢٣٩٢,٧	-٢٣١٤,٧٠
٧١	ماكينات ومعدات توليد الكهرباء	٩,٣	١٣٤,٤	-١٢٥,١	-	٢٢٤,٦	-٢٢٤,٦
٧٢	ماكينات متخصصة لصناعات معينة	١٢,٣	٤٢٩,٢	-٤١٦,٩	٢٧,٤	٤٨٧,٥	-٤٦٠,١٠
٧٣	ماكينات لشغل الفلزات	-	٢٠,٥	-٣٠,٥	-	١٣١,٢	-١٣١,٢

(القيمة بالمليون دولار)

الرقم الكودى	بيان السلع (حسب التصنيف الدولى)	تونس			الجزائر		
		صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى
٧٤	ماكينات ومعدات صناعات عامة أخرى	٢١.٩	٣٢٥.٥	٣٠٣.٦-	-	٧٣١	٧٣١-
٧٥	ماكينات تجهيز البيانات	-	٧١.٧	٧١.٧-	-	٤٨.١	٤٨.١-
٧٦	أجهزة ومعدات اتصالات وتجهيز صوت	١٩.٥	١٢٩.١	١٠٩.٦-	-	١٠٢.٥	١٠٢.٥-
٧٧	ماكينات وأجهزة ومعدات كهربائية أخرى	٢٥٦.٢	٣٥٧.٩	٢٩٦.١-	-	٢٩٦.١	٢٩٦.١-
٧٨	مركبات برية	٢٦.٨	٢٨٧.٩	٢٦١.١-	١٥	٣٥٧.٥	٣٤٢.٥-
٧٩	معدات نقل	-	١٨٤.٩	١٨٤.٩-	-	١٤.١	١٤.١-
٨	مصنوعات منوعة	١٦١٦.٤	٥٨٩.٣	١٠٢٧ر١	-	٤٣٤	٤٣٤
٨١	مبانى سابقة التجهيز وتجهيزاتها	-	١٩.٥	١٩.٥-	-	-	-
٨٢	أثاث وأجزاؤه	-	-	-	-	-	-
٨٣	صناديق وحقائب ومحافظ	١٣.٢	-	١٣.٢	-	-	-
٨٤	أصناف من الأردية واللاسيه وملحقاتها	١٤٧٧.٥	٢٥٠.٦	١٢٢٦.٩	-	-	-
٨٥	أحذية	٤٥.٢		٤٥.٢	-	-	
٨٦	ساعات وأدوات لساعات	-		-	-	-	
٨٧	أدوات وأجهزة مهنية وعلمية	١١.٦	٩٩.١	٨٧.٥-	-	١١٥.٣	١١٥.٣
٨٨	أجهزة ومعدات تصوير ولوازمه	١١.١	٣٤.٣	٢٣.٦-	-	٢٣	٢٣-
٨٩	أدوات مصنعة متنوعة أخرى	٣٠.٤	١٦٨.٧	١٣٨.٣-	-	٢٧٦.٢	٢٧٦.٢-
	الاجمالى	٤٠٣٩.٩	٦٤٣٢	٢٣٩٢.١	١١٧٩٠	٧٦٨٣.٣	٤١٠٦٧

ملحق جدول رقم (٢)
التجارة الثنائية الفعلية بين مصر وكل من تونس وليبيا والمغرب
(أسعار جارية) ومليون جنيه عام ١٩٩١

البيان	صادرات من مصر الى	صادرات من الدول الى مصر	الميزان التجارى
تونس			
فحم الكوك	٢٢,٥٣٣		+٢٢,٥٣٣
مصنوعات الألمونيوم	٨,٠١٨		٨,٠١٨
أجهزة كهربائية	١,١٢٥		+١,١٢٥
ساعات	١,٦٠٧		+١,٦٠٧
أعشاب	٠,٨٩٧		-٠,٨٩٧
منسوجات قطنية	١,٥٧٠		+١,٥٧٠
أسمدة		٤,٤٤٨	-٤,٤٤٨
منتجات رصاص		٠,٤٦٦	-٠,٤٦٦
الاجمالى	٣٦,٠١٥	٤,٩١٤	+٣١,١٠١
ليبيا			
حيوانات حية	١٩,٢٩٦		+١٩,٢٩٦
خضروات طازجة ومعلبة	١٤,٤٩٩		+١٤,٤٩٩
أطعمة مجهزة متنوعة	٦٣,٠٠٩		+٣,٠٠٩
مياه معدنية ونبيذ	٨,١٧٤		+٨,١٧٤
الكيمياء العضوية وغير العضوية	٣,٣٩٦	٢,٨٨١	+٠,٥١٧
مستحضرات طبية	١٦,٢٦		+١٦,٢٦
مستحضرات تجميل	١,٦٤٣		+١٠٦,٤٣
بلاستيك ومنتجاته	١٠,٥٠٧		+١٠,٥٠٧
منتجات الألمونيوم	١٨,٢٩٢		+١٨,٢٩٢
معدات وآلات	١٢,٦٣٤		+١٢,٦٣٤
أجهزة كهربائية	١٨,٩٩٣	٢,٥٦	+١٦,٩٣٧
أثاث خشبى	٩,٩٨٤		+٩,٩٨٤
منتجات الزجاج	٦,٤٥٩		+٦,٤٥٩
ملابس	٥٧,٠٦٩		+٥٧,٠٦٩
سجاد	٨,٩١٢		+٨,٩١٢
مصنوعات ورقية	٤,٥٨٣		-٤,٥٨٣
حديد وصلب	١٩,١٨٠	٥٢,٧٦٣	-٣٣,٥٨٣

اجمالى	٢٨٤,٥٨٢	٥٧,٧٠٠	+٢٢٦,٨٨٢
المغرب غزول المنسوجات	١٩,٤١١		١٩,٤١١
مصنوعات ألمونيوم	٠,٨١٣		+٠,٨١٣
منتجات نحاسية	٠,١٢٠	٣,٠٣٩	-٢,٩١٢
املاح		٠,٩٤٢	-٠,٩٤٢
منتجات ورقية		١,٧١٧	-١,٧١٧
خيوط صناعية		١,٢٦٥	-١,٢٦٥
الاجمالى	٢٠,٤٦٤	٦,٩٦٣	+١٣,٥٠١

المصدر : قاعدة بيانات التجارة الخارجية لمصر عام ١٩٩٤.

ملحق جدول رقم (٢)
التجارة الثنائية الفعلية بين مصر وكل من تونس وليبيا والمغرب
(أسعار جارية ومليون جنيه عام ١٩٩١

البيان	صادرات من مصر الى	صادرات من الدول الى مصر	الميزان التجارى
تونس			
فحم الكوك	٢٢,٥٣٣		+٢٢,٥٣٣
مصنوعات الألمونيوم	٨,٠١٨		٨,٠١٨
أجهزة كهربائية	١,١٢٥		+١,١٢٥
ساعات	١,٦٠٧		+١,٦٠٧
أعشاب	٠,٨٩٧		+٠,٨٩٧
منسوجات قطنية	١,٥٧٠		+١,٥٧٠
أسمدة		٤,٤٤٨	-٤,٤٤٨
منتجات رصاص		٠,٤٦٦	-٠,٤٦٦
الاجمالى	٣٦,٠١٥	٤,٩١٤	+٣١,١٠١
ليبيا			
حيوانات حية	١٩,٢٩٦		+١٩,٢٩٦
أسماك وخضروات طازجة	١٤,٤٩٩		+١٤,٤٩٩
أطعمة مجهزة متنوعة	٦٣,٠٠٩		-٣,٠٠٩
مياه معدنية ونبيذ	٨,١٧٤		+٨,١٧٤
الكيمياء العضوية وغير العضوية	٣,٣٩٦	٢,٨٨١	+٠,٥١٧
مستحضرات طبية	١٦,٢٦		+١٦,٢٦
مستحضرات تجميل	١,٦٤٣		+١٠٦,٤٣
بلاستيك ومنتجاته	١٠,٥٠٧		+١٠,٥٠٧
منتجات الألمونيوم	١٨,٣٩٢		+١٨,٣٩٢
معدات وآلات	١٢,٦٣٤		+١٢,٦٣٤
أجهزة كهربائية	١٨,٩٩٣	٢,٥٦	+١٦,٩٣٧
أثاث خشبى	٩,٩٨٤		+٩,٩٨٤
منتجات الزجاج	٦,٤٥٩		+٦,٤٥٩
ملابس	٥٧,٠٦٩		+٥٧,٠٦٩
سجاد	٨,٩١٢		+٨,٩١٢
مصنوعات ورقية	٤,٥٨٣		+٤,٥٨٣
حديد وصلب	١٩,١٨٠	٥٢,٧٦٣	-٣٣,٥٨٣

اجمالى	٢٨٤,٥٨٢	٥٧,٧٠٠	+٢٢٦,٨٨٢
المغرب منسوجات صناعية	١٩,٤١١		١٩,٤١١
مصنوعات ألمونيوم	٠,٨١٣		+٠,٨١٣
منتجات نحاسية	٠,١٢٠	٣,٠٣٩	-٢,٩١٢
املاح		٠,٩٤٢	-٠,٩٤٢
منتجات ورقية		١,٧١٧	-١,٧١٧
خيوط صناعية		١,٢٦٥	-١,٢٦٥
الاجمالى	٢٠,٤٦٤	٦,٩٦٣	+١٣,٥٠١

المصدر : قاعدة بيانات التجارة الخارجية لمصر عام ١٩٩٤.

ملحـق

جدول رقم (٣) التوزيع السلعى للصادرات المصرية الى تونس
خلال النصف الأول (يناير / يونية ١٩٩٥)

القيمة بالألف دينار

السلع المصرية	البند الجمركى	الصادرات بالقيمة	% من اجمالى الصادرات	ملاحظات
خضر وبقوليات جافة		٢٦٨,٤		
فواكة جافة		٧٢,٩		سلعة جديدة
بن وشاى وتوابل		٤٤,٧		توابل فقط
حبوب (مشا ذرة)		١٧,٩		
بذور زيتية		٤٥,٢		
خلاصات نباتية		٦,٠		
سكر ومنتجات سكرية		١٧٨,٦		
محضرات فواكة محفوظة		١٣,٩		سلعة جديدة
محضرات غذائية محدودة		٥٣,٢		سلعة جديدة لثانى عام
تبغ خام ومصنع		٣,٤		عودة للسوق التونسى
منتجات معدنية		٣٧,٨		
خامات معادن (ألومنيوم)		١٢,٠		
وقود وزيوت معدنية (فحم الكوك)		٤٩٨٩,٢		
منتجات كيماوية غير عضوية		١١٤,٥		سلع جديدة
صابون / شموع/ معاجن		١٢,٧٦٠		
منتجات تصوير		١,٨٥		
لدائن ومصنوعاتها		٧١,٦		تضم سلعة جديدة
مطاط ومصنوعاتها		٤,٣		سلعة جديدة
مصنوعات جلدية		٠,١		
خشب ومصنوعاته		٣٤,٤		
ورق وورق مقوى		١٦٩,٧		تضم سلع جديدة
كتب ومطبوعات مكتبية		٦٠٠,٢		

تابع ملحق جدول (٣)

السلع المصرية	البند الجمركى	الصادرات بالقيمة	% من اجمالى الصادرات	ملاحظات
أقمشة حريرية وصوفية	٥١/٥٠	١,٦		
قطن ومنتجاته	٥٢	١٢٢١,٧		تضم سلع جديدة
كتان خام ومنتجاته	٥٣	١٢,٠		
غزل وأقمشة مخلوطة	٥٥	٢٢٩,١		
ملابس مصنعة وتوابعها	٦٢	٤,٢٧		
أخرى مختلفة	٦٣	٠,١٣		
أغطية رأس وأجزاؤها	٦٥	٠,١٠		
مصنوعات حجرية	٦٨	٠,١٠		
منتجات خزف	٦٩	٥,٥		
زجاج ومنتجات زجاجية	٧٠	٤٤,٥		
اجمالى الصادرات المصرية خلال نصف سنة		٨٢٨١,٩١		
اجمالى الصادرات المصرية المتوقعة خلال سنة كاملة		١٦٥٦٣,٨٢		
السلع الغذائية خلال نصف سنة		٧٠٠,٩	٨,٥	
وقود وزيوت معدنية (فحم الكوك)		٤٩٨٩,٢	٦٠,٢	
قطن ومنتجاته			١٤,٨	
غزول وأقمشة مخلوطة			٢,٩	

المصدر : التمثيل التجارى ، وزارة الاقتصاد .

ملحق جدول (٤)

الصادرات المصرية للجماعة الأوروبية خلال ٩٠-١٩٩٢

(بليون دولار)

الدولة	١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
ايطاليا	٣١٦,٨	٣٢,٢	٥٤٧,٢	٣٤,٨	٤٣٢,٧	٣٦,١
فرنسا	١٠٣,٩	١٠,٦	٢١٨,٢	١٣,٩	١٢٩,٢	١٠,٨
هولندا	١٦٤,٢	١٦,٧	١٤١,٢	٩,٠	١٧٥,٠	١٤,٦
ألمانيا	١٤٤,٠	١٤,٦	١٣٧,٧	٨,٧	١٢٦,٨	١٠,٦
اليونان	٣٩	٤,٠	١٤٠,٥	٨,٩	٦٩,٣	٥,٨
انجلترا	٧٧,٦	٧,٩	٨٠,١	٥,١	١٠٢,٢	٨,٥
بلجيكا	٦١,٥	٦,٣	٥١,٠	٣,٢	٥٧,٨	٤,٨
أسبانيا	٣٦,٥	٣,٧	١٧٨,٥	١١,٣	٧٢,٦	٦,١
البرتغال	٩,٦	١,٠	٦٠,٩	٣,٩	١٩,٧	١,٦
الدانمارك	٢٢,٩	٢,٣	١٥,٦	١,٠	١١,١	٠,٩
ايرلندا	٨	٠,٨	٣,١	٠,٢	٢,٩	٠,٢
اجمالى السوق الأوروبية	٩٨٤,٠	١٠٠,٠	١٥٧٤	١٠٠,٠	١١٩٩,٣	١٠٠,٠
اجمالى الصادرات الى العالم	٢٥٩٤		٣٦٨٩,٢		٣٠٤٨,٥	
حصة الجماعة الأوروبية من اجمالى الصادرات	٣٧,٩		٤٢,٧		٣٩,٣	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مصر .

الفصل الرابع

الاستراتيجية الاسرائيلية والرد المصرى عليها

مقدمـــــة

إن تحديد مقومات التصور المقترح للآستراتيجية المصرية ازاء التعاون الاقتصادى فى (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) يعتمد على نقطتين :

أولا : التصور "الايجابى" لمستقبل مصر الاقتصادى فى المنطقة ... وهذا المستقبل بدوره يقوم على :

- توفير مقومات الانطلاق للاقتصاد المصرى فى الظروف العالمية الجديدة.

- إقامة منطقة للتكامل الاقتصادى بين مصر وبلدان أخرى من المنطقة العربية تكون بمثابة "قاعدة خلفية" للانطلاق .

ثانيا :التصور "الدفاعى" الذى يقوم على مواجهة تصورات الآخرين . وفى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعتبر "الآخر" بالنسبة للدول العربية ومن بينها مصر ، هو "اسرائيل" . ولذلك يجب معرفة التصور الاسرائيلى للتعامل الاقتصادى الاقليمى لكى نبنى عليه فى مصر خطوطا محددة للتعامل المصرى مع نفس القضية .

ومن هاتين النقطتين تتحدد الموضوعات التالية بصدد بحث الاستراتيجية المصرية للتعاون الاقتصادى الاقليمى :

١ - الاستراتيجية الاسرائيلية والرد المصرى عليها .
٢ - مقومات الانطلاق الاقتصادى الذاتى فى اطار النظام العالمى
٣ - منطقة التكامل الاقتصادى الاقليمى الأكثر ملاءمة لمصر .

وفيما يلى نتناول هذه الموضوعات الثلاثة فى فصلين : نخصص أولهما للموضوع الأول ، ونتناول فى ثانيهما الموضوعين الثانى والثالث .

الفصل الأول

الاستراتيجية الاسرائيلية
والرد المصرى عليها

تنساب الاستراتيجية الاسرائيلية من قناتين :

١ - قناة التفاوض .

٢ - قناة النشاط الاقتصادى المحلى والخارجى . ونتناولهما فى المبحثين الآتيين .

المبحث الأول : استراتيجية المفاوضات

وأما التفاوض فنقصد به مسار المحادثات "متعددة الأطراف" بين اسرائيل والدول العربية بمشاركة أطراف أخرى من دول الجوار (تركيا) ودول أخرى معينة (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى أساسا) .وفى البداية جرت المحادثات بشأن تصورات العمل الاقتصادى المستقبلى بين اسرائيل والدول العربية ضمن ما يسمى المفاوضات متعددة الأطراف المتفرعة عن مؤتمر مدريد للسلام والمنعقد عام ١٩٩١ .

وتمت جولات عديدة لهذه المفاوضات فى مواقع عديدة فى المنطقة وخارجها ضمن اللجان الفرعية المشكلة لهذا الغرض مثل لجان المياه واللاجئين والأمن الاقليمى .

ولما اتضح نوع من التباطؤ فى المفاوضات متعددة الأطراف (الموازية لمفاوضات المسار الثنائى بين اسرائيل والأطراف العربية المعنية وهى (فلسطين والأردن ولبنان وسوريا) تم التركيز على وسيلة أخرى هى عقد مؤتمرات سنوية موسعة فى سلسلة تسمى (مؤتمر القمة الاقتصادى) وقام بتنظيمها مجلس الشئون الخارجية الأمريكى بالتعاون مع منتدى دافوس الاقتصادى فى مدينة جنيف . وتم عقد المؤتمر الأول من هذه السلسلة فى الدار البيضاء - المغرب فى ٣٠-١٠ ١٩٩٤/١١/١ ، والمؤتمر الثانى فى عمان - الأردن فى ٢٩ - ١٩٩٥/١٠/٣١ ، ويعقد المؤتمر الثالث بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٩٦ .

ويعتبر المؤتمر الأول بمثابة "مناسبة استطلاعية" ولم تنجم عنه نتائج محددة . كما أن مصر لم تكن قد استعدت له استعدادا كاملا . بينما أن المؤتمر الثانى قد أسفر عن اتجاهات معينة فى مجال التعاون الاقتصادى كما أن مصر تقدمت برؤية واضحة وبقائمة للمشروعات تغطى القطاعات والمناطق ذات الأولوية من وجهة النظر المصرية وهو الذى يهمنا وسنركز عليه تحليلنا.

ومن أجل المقارنة بين الموقفين الاسرائيلى والمصرى فى مؤتمر عمان نعرض فيما يلى جدولا بقائمة المشروعات المقدمة من الطرفين فى المؤتمر المذكور (١) .

ويلاحظ أن البيانات الواردة فى الجدول السابق مستقاة من الوثائق (على هيئة كتب) المقدمة من الحكومات المعنية الى مؤتمر قمة عمان . ولذا يمكن الافتراض أن هذه البيانات قد تعرضت للتنقيح والتحوير قبيل وأثناء عقد المؤتمر المذكور .

ومما يؤكد هذا الافتراض وجود اختلاف فى البيانات المعروضة بين التقرير الرسمى الصادر عن المؤتمر بين الوثائق الأصلية المقدمة من الدول ففى التقرير الرسمى الصادر عن هذا المؤتمر نقرأ ضمن فقرة (المشروعات المعروضة) ما يلى : (٢)

((بلغت تكلفة المشروعات التى تقدمت بها الدول المشاركة فى القمة الاقتصادية نحو ٤٥ مليار دولار ، وكانت الدول الأساسية التى تقدمت بمشروعات ذات دراسات جدوى تفصيلية أو مبدئية هى الأردن وفلسطين ومصر واسرائيل وقطر وتونس والبحرين ، وقد بلغت تكاليف المشروعات التى تقدمت بها اسرائيل نحو ٢٤.٧ مليار دولار وتحتوى على مشروعات للمياه تبلغ تكاليفها ٩ مليار دولار ومشروعات البنية التحتية وتطوير الطاقة وتبلغ تكاليفها ٦ مليار دولار ، ومشروعات تطوير المواصلات وتصل تكاليفها الى نحو ٤ مليار دولار ، ومشروعات سياسية تصل تكاليفها الى نحو ٢ مليار دولار ، بالاضافة الى مشروعات أخرى تتعلق بتنمية الموارد البشرية والصحة العامة والتجارة والصناعة . . .

وبالنسبة لمصر فقد بلغ عدد المشروعات المقدمة منها نحو ٨٤ مشروعا تصل تكاليفها الاستثمارية الى نحو ٨ مليار دولار وتشتمل على مشروعات تطوير الربط الكهربائى مع الأردن واسرائيل وفلسطين ومشروع تطوير مطار رأس النقب ، ومد خط غاز من السويس الى بقية دول المنطقة وكذا طريق سيناء الأوسط عبر قناة السويس بجسر عملاق بالاضافة الى مشروعات سياحية على خليج العقبة وشرم الشيخ) .

المشروعات المقدمة الى قمة عمان

من مصر واسرائيل

القطـــــاع	مصر		اسرائيل	
	عدد المشروعات	القيمة التقديرية (بالمليون جنيه)	عدد المشروعات	القيمة التقديرية (بالمليون دولار)
النقل والمواصلات	١٢	٦,١٦٥	٢٣	٤,٥٠٠
الطاقة والالكترونيات	٥	٣,٢٤٥	٢١	٦,٠
النفط	٦	٧		
الزراعة	٦	٠,٥٧٥	١٢	٠,٣٧٠
الصناعة والتجارة	٩	١,٥٠٥	١٨	١,٠
السياحة	٦	٢,٥٢٤	٣٦	٢,٠
الثقافة	٤	٠,٤٢٠		
تنمية الموارد البشرية	١١	٠,١٠١		
التكنولوجيا المتقدمة	١	٠,٢٠٠		
المعلومات	٩	٠,٢١٢		
البيئة	٩	٠,٧٥٢	٦	٠,٥٠٠
البحث والتطوير	٢	٠,٠٠٤		
المياه	٤	٠,٤٣٥	٢٣	٩,٠
الاتصالات			١٧	١,٠
الجملة	٨٥	٢٣,١٣٩	١٦٢	٢٥,٣٢٠

وتوجد عدة خلافات ظاهرة بين البيانات المستقاة من (كتب) أو الوثائق المقدمة من الدول، وبيانات التقرير الرسمى عن أعمال المؤتمر . وأول هذه الخلافات يتعلق بقيمة المشروعات المصرية والتى لا تتجاوز ٨ مليار دولار فى التقرير الرسمى بينما تصل الى حوالى ٢٣ مليارا فى الجدول المذكور المأخوذ عن (الكتب) المشار اليها رغم ثبات عدد المشروعات تقريبا) ولعل هذا يعود الى مراجعة التقديرات الأصلية فى ضوء تدقيق دراسات الجدوى.

ومـــن جهة ثانية فان الجدول يضع مقابل بند (الطاقة والالكترونيات) ٦ مليار دولار لاسرائيل بينما يصنفها التقرير الرسمى على أنها للبنية التحتية وتطوير الطاقة ، ونحن نميل الى التصنيف الأخير وأن معد الجدول ربما اعتبر مشروعات البنية الأساسية (وهى كثيفة الأستخدام للتجهيزات الكهربائية والالكترونية) مما يقع ضمن مجال (الاليكترونيات) ... وبينما لا يذكر الجدول تقديرا لتنمية الموارد البشرية فان التقرير الرسمى يضعها بين فئة (المشروعات الأخرى) وإن كانت صاحبة أقل قيمة تقديرية نسبيا .

ولكن المصدرين يتفقان على أن المشروعات الاسرائيلية تتركز على ثلاثة قطاعات بصفة أساسية مرتبة كما يلى حسب قيمتها المقدرة :

١ - المياه (٩ مليار دولار)
٢ - البنية الأساسية وتطوير الطاقة (٦ مليار)
٣ - النقل والمواصلات (٤ مليار)
٤ - السياحة (٢ مليار)

ولا نستطيع أن نجرى مقارنة تفصيلية حول بنية المشروعات الاسرائيلية والمصرية وفق التقدير النهائى القائم على تدقيق دراسات الجدوى ، نظرا لأن التقرير الرسمى لم يورد بالنسبة لمصر القيم التقديرية موزعة على القطاعات المختلفة .

ومع ذلك يمكن بصفة عامة أن تحدد اتجاهات عامة عن الناحيه الكميه والناحية النوعية المتعلقة بالتوزيع الاقليمى والقطاعى . ثم نعقب بتحليل خاص لأبعاد ذات أهمية خاصة فى التصور الاسرائيلى .

فأما من الناحية الكمية فان اسرائيل تقدمت بنحو ٥٥٪ من اجمالى القيمة التقديرية لتكلفة المشروعات التى تقدمت بها الدول المشاركة فى المؤتمر (٢٥ مليار دولار تقريبا من اجمالى ٤٥ مليارا) .

وأما من ناحية التركيب القطاعى فان صانع القرار الاسرائيلى يعطى أهمية خاصة للقطاعات التى يعانى فيها الاقتصاد الاسرائيلى من نقص جوهرى ضمن معطيات الموارد السلعية والخدمية ، وذلك فى اطار الدور الاقليمى لاسرائيل وفق تصورها الشرق أوسطى ، ونقصد : المياه ، ومصادر الطاقة ، ووسائل الاتصال بمنطقة الجوار العربى ، ومرافق التوسع فى اجتذاب السياحة العالمية الوافدة الى الاقليم بما فيها تلك الوافدة الى مصر ذات المكانة الخاصة فى سوق السياحة الاقليمى .

ونشير الى هذه القطاعات الأساسية فى التصور الاسرائيلى على النحو التالى :

١ - الميـــاه ... ويلخص أحد الباحثين الموقف فى هذا القطاع الحيوى بالنسبة لاسرائيل كما يلى : (٣)

(تعتمد الرؤية الاسرائيلية على تقسيم مياه نهر الفرات بين تركيا وسوريا والعراق ، وتقسيم مياه نهر الأردن بين لبنان واسرائيل والأردن، واستيراد مياه من تركيا ، والنظر فى امكانية تحويل جزء من مياه نهر النيل الى سيناء ومن ثم الى اسرائيل . وزيادة كمية المياه بطريقة السحب الصناعية ، وعملية تحلية مياه البحر ، واستخدام مساقط المياه فى مشروعات توليد الكهرباء) .

٢ - مصادر الطاقة ... وتركز اسرائيل فى هذا المجال على مشروعات نقل النفط والغاز الطبيعى من الخليج الى اسرائيل . ويعتمد التصور الاسرائيلى على ايجاد طرق بديلة لنقل النفط بعيدا عن قناة السويس وخط سوميد (الممتد من السويس الى الاسكندرية) .

وتتمثل هذه الطرق البديلة فى التصور الاسرائيلى الأصلى بادىء الأمر فى شبكة خطوط الأنابيب الممتدة من المملكة العربية السعودية والواصلة الى اسرائيل عبر الأردن وأهمها خطان : خط يمد التابلين الى حيفا . والثانى يمتد من ينبع الى ايلات . غير أن هذا التصور الاسرائيلى واجه عقبات فيما يبدو وخاصة على الجانب السعودى ، فأصبح يركز على استيراد الغاز الطبيعى (من قطر بصفة خاصة) عن طريق تسييل الغاز فى موانىء الشحن بقطر ثم حمله بالناقلات العملاقة عبر الخليج والبحر الأحمر الى ميناء العقبة فى الأردن ومنه بخط أنابيب فرعى الى اسرائيل . (٤)

وتجدر الاشارة هنا الى تفضيل اسرائيل لقطر عن مصر فى توريد الغاز ، وتم بالفعل توقيع خطاب نوايا بين وزارة الطاقة الاسرائيلية وشركة (أفرون قطر) لاقامة مشروع تنفذه شركتان أمريكيتان هما أفرون وموبيل ، لتصدير ٥٠ مليون طن من حقول الغاز شمالى قطر الى اسرائيل على امتداد ٢٠ عاما .

٣ - تركز مشروعات النقل والمواصلات على ربط اسرائيل بالدول العربية المجاورة لتهيئة السبيل أمام تحقيق التصور الاسرائيلى لنمط العلاقات بهذه الدول ، من ناحية أولى واتاحة الفرصة من ناحية أخرى أمام شركات التشييد والمقاولات الاسرائيلية لتنفيذ عقود الأعمال الضخمة الممولة - كما يفترض - من قروض ميسرة من مؤسسات التمويل الدولية وخاصة (بنك التعاون الاقتصادى والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) ومقره القاهرة . وفى هذا المجال يذكر البيان الرسمى الصادر عن مؤتمر

قمة عمان : (يهدف البنك الى دعم تنمية القطاع الخاص ، ودعم مشاريع البنية التحتية الاقليمية) . (٥)

٤ - أما بالنسبة للسياحة : فان التصور الاسرائيلي يركز على اقامة مرافق سياحية ضخمة بالمشاركة مع كل من الأردن ومصر ، من خلال مشروعات عملاقة وخاصة على خليج العقبة ، وبصفة أخص فى قطاع (العقبة - ايلات) ولكن مع تركيز أكبر على منطقة ايلات الاسرائيلية بالذات . ويكمن التصور الاسرائيلى فى المجال السياحى على ما يبدو فى جعل المرفق السياحى الاسرائيلى فى ايلات بمثابة المرتكز الأساسى للسياحة الوافدة الى الأردن ومصر وخاصة الى مصر ، وبحيث يتم التسويق السياحى فى الخارج باسم المشروع اعتمادا على (شهرة) الآثار والمواقع المصرية ثم (التقاط) السائحين القادمين للاقامة الطويلة فى ايلات مع الانتقال بشكل عابر (وبدون أمتعة) الى مصر والأردن ، عبر قطاع العقبـــة .

ومقابل تلك البنية القطاعية للمشروعات الاسرائيلية المعروضة للتفاوض، فان المشروعات المصرية تركز على القطاعات التالية بالترتيب التنازلى :

١ - النفط
٢ - النقل والمواصلات
٣ - البنية الأساسية
٤ - السياحة

فأما عن النفط فان مصر تسعى الى زيادة طاقة استخراج وتكرير البترول المصرى بالاضافة الى الغاز الطبيعى . وخطوط النقل الى أسواق الاستهلاك الكبرى القريبة وخاصة فى أوربا .

وأما النقل والمواصلات فان المشروعات المصرية تركز على انشاء شبكة طرق برية رابطة بين دول المغرب العربى ودول المشرق العربى (أو بين شمال

أفريقيا وغرب المتوسط كما تذكر عبارات الكتاب المصرى المقدم للمؤتمر) بالاضافة الى مطار رأس النقب فى سيناء .

وفى مجال البنية الأساسية تركز الاستراتيجية المصرية على مشاريع الربط الكهربائية بين دول الاقليم ، بدء من مشروع الربط الكهربائية (الذى توفر له التمويل بالفعل من استراليا والاتحاد الأوربى) بين مصر وكل من الأردن ومنطقة الحكم الذاتى الفلسطينى واسرائيل ، أما التصور السيحى المصرى فانه يركز على منطقتى العقبة وشرم الشيخ .

مقابل التركيز الاسرائيلى على ايلات ...
وأخيرا فان مصر تحاول فيما يبدو السعى الى الاستفادة مما يقال عن التكنولوجيا الاسرائيلية المتفوقة فى البحث والتطوير الزراعى وخاصة من خلال البحث والتطوير ضمن مشروع (بنك الجينات) ، وتكنولوجيات مكافحة التصحر .

ولا تكمل المقارنة القطاعية للمشروعات الاسرائيلية والمصرية بدون النظر الى مقارنة التركيب الجغرافى أو الاقليمى للمشروعات بما يكمل الجانب "النوعى" للمقارنة بين الطرفين .

وفى هذا المجال نلاحظ أن اسرائيل تركز على الربط مع الأردن بصفة خاصة ، ولا سيما لأغراض الإمداد بالمياه وخطوط الغاز والبنية الأساسية للطاقة الكهربائية والمرافق السياحية . بل وينسحب نفس التركيز على القطاع الصناعى أيضا حيث يبرز (مشروع انشاء مصنع لانتاج البرومين من معادن البحر الميت وانشاء مصنع لانتاج الأسمدة فى الأردن بالتعاون مع شركات بلجيكية) (٦) .

وتجدر الاشارة بصفة خاصة الى الأهمية الخاصة للامداد بالمياه حيث تضم القائمة الاسرائيلية (مشروعا مشتركا بين الأردن واسرائيل لاستخدام نهر

اليرموك - أحد روافد نهر الأردن - وكذا مشروعات لتطوير مختلف مصادر المياه بما فيها المياه الجوفية فى الأردن) . (٧)

وفى مواجهة التركيز الاسرائيلى - الأردنى ، فان مصر تركز على المشروعات المتعلقة بالبلدان العربية فى المقام الأول وخاصة من ناحية البنية الأساسية والربط الكهربائى ، بالاضافة الى المشروعات الخاصة بمصر بصفة أساسية أو غالبة كما هو الحال فى مجال البترول .

أبعاد ذات أهمية خاصة فى التصور الاسرائيلى كما تكشف عنه المفاوضات:

أولا : موقع الضفة الغربية وغزة :

يلاحظ على استراتيجية التعامل التفاوضى الاسرائيلى فى الميدان الاقتصادى نوع من الاغفال أو التجاهل لمنطقة الحكم الذاتى الفلسطينى فى الضفة الغربية وغزة (أو : المناطق الفلسطينية المحتلة) . وعلى سبيل المثال فان المياه التى تستوعب أكبر حصة لمشروعات اسرائيل المطروحة على قمة عمان (٢٣ مشروعا بقيمة ٩ مليار دولار) لا تنال منها الضفة الغربية كلها سوى مشروع واحد . وتوجد ثلاثة مشروعات فى قطاع غزة - بينما تتركز بقية المشروعات فى نطاق العلاقة مع الأردن وضمن ما يسمى منطقة وادى صدع الأردن . (٨)

ويرجع تفسير هذه الحقيقة الى أن اسرائيل تخطط لجعل المنطقة الفلسطينية - حتى لو تحررت من الاحتلال الاسرائيلى المباشر - بمثابة "فناء خلفى" للاقتصاد الاسرائيلى مع استمرار الرابطة المتميزة اقتصاديا كما أنشئت وتطورت فى ظل الاحتلال من حيث التبعية فى مجال النقد والعمالة والمصارف والاستثمارات وسياسة التصدير والاستيراد واتجاهات التوظف والعمالة . ويدعم من إمكان تطبيق هذا التصور حقيقة القرب الجغرافى من جهة الأراضى الفلسطينية المحتلة الى اسرائيل وحقيقة إرث علاقة الاستعمار الاستيطانى لهذه الأراضى فى فترة ثلاثين عاما (١٩٦٧-١٩٩٦) .

ويبدو من تفحص بعض الوثائق الاسرائيلية شبه الرسمية والمقدمة لدوائر صنع القرار أن اسرائيل تنظر الى المناطق الفلسطينية باعتبارها (منطقة للنفوذ الاقتصادى) حتى بعد افتراض انسحابها منها انسحابا كليا أو جزئيا ، وحتى بعد قيام كيان فلسطينى مستقل سياسيا ... وتأكيدا لذلك نورد فيما يلى

مقتطفات من (تقرير الطاقم الاقتصادى الاستشارى الاسرائيلى الى مفاوضات التسوية السياسية - يوليو ١٩٩٣) :

- (ان الاقتصاد الاسرائيلى مكمل لاقتصاد المناطق أكثر منه منافس له .. ومن المشكوك فيه أن تجد المناطق سوقا بديلة لصادراتها حتى لو ازيلت العوائق الاسرائيلية الحالية على صا دراتها الى الأردن والدول العربية الأخرى) . (٩)

- (ان الاقتصاد الأردنى لا يشبه الاقتصاد الاسرائيلى فى علاقته بالمناطق .. ذلك أن الأول يعتبر فى الأساس منافسا لاقتصاديات المناطق .. وسكان الأردن ضعف سكان المناطق ولكن ناتجهم المحلى أقل من المناطق) . (١٠)

- (ان اسرائيل يمكن أن تشجع استيعاب عمال المناطق داخل المناطق نفسها عن طريق اقامة مصانع بالمناطق والتصدير المفتوح الى اسرائيل بدون رسوم جمركية أو قيود ادارية..) . (١١)

ثانيا: أولوية الاستثمار فى البنية الأساسية

وهذه قضية عامة فى استراتيجية التعامل الاقتصادى الاسرائيلى من خلال المفاوضات الجارية والمرتقبة ، وينعكس ذلك فى الدراسات المقدمة من خبراء البنك الدولى والاتحاد الأوروبى وممثلى الحكومة الاسرائيلية .

ففى بحث لأحد خبراء ا لبنك الدولى المرموقين فى دراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - وهو اسحق ديوان - نقرأ مايلى : (١٢)

- (من بين جميع أشكال التعاون الاقليمى فان الاستثمارات فى الهياكل المادية للبنية الأساسية هو أحد أكثر السبل الواعدة ، لأنه يقوى المصالح

المشتركة على مستوى الاقليم دون أ ن يواجه الصعوبات المثارة فى حالة التجارة المفتوحة . ويتضح ذلك فى حالة مشروعات الهياكل الأساسية الموجهة لدعم التجارة الاقليمية المتبادلة ومشروعات الطاقة وحيث تقضى ضرورات خفض النفقات بمشاركة عدة دول معا) .

وفى تقرير رسمى لحكومة اسرائيل نقرأ ما يلى : (١٣)

(سوف يتجه رأس المال الخاص فى المراحل الأولى أساسا الى المشروعات المشتركة للهياكل الأساسية فى مجالات النقل والاتصالات والسياحة والموارد الطبيعية والمنافع العامة) .

وهنا نطرح التساؤل : لماذا يركز المفاوض الاسرائيلى ومعه الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولى الرئيسية ضمن التصور الاقتصادى الاقليمى على مشروعات البنية الأساسية ؟.

ونقدم محاولة تفسيرية من شقين :

أ- ان الاستثمارات فى هياكل البنية الأساسية تتيح للاقتصاد الاسرائيلى فرصا كبيرة للتوسع فى أنشطة الخدمات ، وخاصة خدمات التشييد والمقاولات -وهى الأنشطة التى يتوقع أن تحقق فيها اسرائيل نجاحا كبيرا من حيث اكتساب ميزة نسبية تنافسية مقارنة على مستوى عال مقابل الأطراف الأخرى.

ب- ان هياكل البنية الأساسية تخدم التصور الاقتصادى الاسرائيلى الأساسى القائم على ضمان امدادات المياه والطاقة من الدول المجاورة ، بالاضافة الى المشاركة بحصة كبرى من المكاسب الناجمة عن التوسع فى سوق السياحة وتوسع أسواق المال الاقليمية .

ثالثا : دور القطاع الخاص

تتضمن الأعمال المقدمة من المنظمات التمويلية الدولية وحكومات الدول المانحة بالاضافة الى اسرائيل نفسها ، اسناد دور خاص الى فئة (رجال الأعمال) فى الدول العربية واسرائيل . ويتم التركيز فى سلسلة مؤتمرات القمة لتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - على فتح قنوات التعامل فى الاستثمارات والتجارة ، من خلال عقود المشروعات المشتركة فى جميع المجالات، بين رجال الأعمال العرب والاسرائيليين ، بمشاركة أجنبية مع استبعاد التدخل الحكومى للدول العربية ما أمكن ...

ويذكر تقرير القمة الاقتصادية فى عمان فى هذا الصدد ما يلى :

(لقد أكد المؤتمر على أهمية اعتناق الاقليمية المفتوحة Open Regionalism والتى تعنى المحافظة على دعم العلاقات التجارية مع الأقاليم الأخرى لتحقيق الأستفادة القصوى من الموقع الأستراتيجى الهام للمنطقة التى تتوسط أوروبا وأسيا وأفريقيا - ومن جانب أخر فقد كان هناك تأكيد على الدور الهام لمجتمع الأعمال الذى يمكن أن يجعل السلام حقيقة واقعة - وهنا فان الحاجة تبدو ملحة لجذب الاستثمارات الأجنبية ..). (١٤)

ثم يعود تقرير قمة عمان فيذكر فى موقع أخر ما يلى :

(عندما تستطيع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جذب مزيد من الاستثمار الأجنبى الخاص فانه يمكنها جذب مزيد من الاستثمار المحلى . ومن العوامل التى تساعد على جذب مستثمرين محليين وأجانب : حرية ادارة الاستثمارات وتخفيض قيود الملكية - قابية تحويل العملة - الاسراع فى عملية الخصخصة - التخطيط لخصخصة البنوك ..). (١٥)

ولكن لماذا التركيز على الدور المستقل تقريبا لرجال الأعمال أو القطاع الخاص ولا سيما من الدول العربية ؟

قد يمكن تفسير ذلك فى ان التدخل الحكومى من جانب الدول العربية ربما يضع خطوطا مرشدة أو توجيهية للقطاع العام فى تعامله المفتوح مع الشركاء الاسرائيليين بما يختلف عن التصور الاقتصادى الاسرائيلى فى مقوماته المتعارضة مع التصورات االعربية وخاصة فى جمهورية مصر العربية .

مقومات مقترحة للاستراتيجية الدفاعية

من استعراضنا المقارن للتصور الاسرائيلى والمصرى كما يعكس نفسه فى مفاوضات القمة الاقتصادية ، ثم للقضايا ذات الأهمية الخاصة فى التصور الاسرائيلى بالذات تبرز أمامنا عدة نقاط نطرحها باعتبارها مقومات مقترحة للاستراتيجية الدفاعية للجانب الاقتصادى المصرى فى سياق عملية التفاوض.

أولا : مواصلة التركيز على المشروعات التى تخدم الترابط بين الدول العربية وبعضها البعض ، فى مجال البنية الاساسية ، والتى تخدم تنمية الموارد الاقتصادية الذاتية.

ثانيا: العمل من أجل منح الفلسطينيين حصة أكبر من التمويل متعدد الأطراف المتاح لمشروعات التعاون ، مقابل التجاهل الاسرائيلى لهم.

ثالثا: التنسيق الاقتصادى الفعال مع الجانب الأردنى - وبالتعاون مع أطراف عربية أخرى وخاصة السعودية - فى مجال الخطط المستقبلية لنقل البترول والغاز ، وتنمية الموارد السياحية والتسويق السياحى وذلك لمواجهة التركيز الاسرائيلى على الربط المنفرد للأردن .

رابعا: العمل المشترك بين رجال الأعمال والحكومة، على الجانب العربى ، وخاصة فى مصر . لضمان جنى ثمار التعاون الاقتصادى فى الاطار الذى يرسمه جهاز الدولة . ولا ننسى هنا أن المجتمع الاسرائيلى يتسم بالمركزية الشديدة نسبيا بل وبالجمود فى أسواق المال والعمالة والاستثمارات . ومن ثم فلابد من مقابلته بقدر معقول من التوافق بين المسئولين الحكوميين والقطاع الخاص.

المبحث الثانى

الأنماط المتوقعة للتعامل الاقتصادى الاسرائيلى الفعلى مع العرب والرد المصرى عليها

(تجارة السلع فى مواجهة تجارة الخدمات)

الاقتصاد الاسرائيلى واعادة التكيف

حققت اسرائيل فى العقدين الماضيين أى فى حقبة ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ تطورا اقتصاديا ملموسا . ففى المراحل السابقة على هذه الحرب ومنذ قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ كانت تتميز بظاهرة "اقتصاد الحرب" بصورة نموذجية ، حيث تصب كافة الأنشطة الاقتصادية فى الاعداد العسكرى للمجتمع ككل. وينطبق ذلك على كل من الزراعة - حيث انتشرت المستعمرات الزراعية من الكيبوتز والموشاف - وعلى الصناعة حيث وظفت الطاقات الصناعية المحدودة نسبيا لأغراض بناء وتعزيز القدرات العسكرية ، وكذا على قطاعات الخدمات الى حد كبير. وكانت الاستثمارات الأجنبية محدودة ، اذ اعتمدت اسرائيل على المعونات الأجنبية والتعويضات الألمانية وتبرعات اليهود المقيمين فى الخارج من أجل ضمان مستوى معيشة مرتفع نسبيا فى غيبة أداء اقتصادى مدنى أو "طبيعى".

أما الآلة العسكرية نفسها فكان يتم تزويدها بالأسلحة والعتاد عن طريق الاستيراد الجاهز من الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة . من مخصصات المعونة العسكرية .

ولكن بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبعد السير على خطى السلام مع مصر بدأت اسرائيل تعيد تكييف اقتصادها مع الظروف الجديدة - وتمت هذه العملية على مرحلتين :

المرحلة الأولى : تستوعب العقد الممتد منذ منتصف السبعينات الى منتصف الثمانينات ، وفيها بدأت اسرائيل تجرى تعديلات على هياكلها الاقتصادية والنظم والسياسات النقدية والمالية ، من أجل توجيه الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والخارجية لتحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادى . ولذلك تم الاعتماد بصورة متزايدة علىالأنشطة الانتاجية والسلعية المستقلة نسبيا عن عمليات الاستعداد لحروب شاملة لم تعد ضرورية فى ظروف السلام مع مصر .

ومن جهة أخرى ، وفى سياق توسيع وتعميق القطاع الصناعى جرى العمل على توسيع وتعميق الصناعات العسكرية فى كافة فروع القوات المسلحة من برية وبحرية وجوية ودفاع جوى بل وفى مجال القدرات النووية أيضا . وفى هذا المجال تمت الاستعانة بالتكنولوجيا العسكرية الأمريكية وفق أحدث تطوراتها وخاصة فى ظل ادارة ريجان (١٩٨١ ١٩٨٩) ومن خلال مشروعات التعاون الاستراتيجى بين الطرفين .

أما المرحلة الثانية لاعادة التكيف الاقتصادى الاسرائيلى فقد امتدت منذ ١٩٨٥ حتى أوائل التسعينات وقد دخلتهااسرائيل مضطرة من جراء نضوب موارد التمويل التقليدية أو قلتها . وتمت عملية التكيف الهيكلى وفق منظور خاص يختلف الى حد كبير عن الوصفة "الأصولية" Orthodox لصندوق النقد الدولى . وتشير الدراسات المتعلقة بتجارب التكيف الهيكلى فى الثمانينات الى نجاح اسرائيل (وقبلها كوريا الجنوبية) مقابل اخفاق تجارب البرازيل والأرجنتين وربما شيلى .

ولسنا هنا فى معرض مناقشة تجربة التكيف الهيكلى الاسرائيلى ومقارنتها بالتجارب الأخرى من أصولية وغير أصولية (١٦) . ولكن نشير فقط الى أبرز

عوامل النجاح وهى :

أ - اتباع سياسة الضبط والمراقبة على أسواق العمل ورأس المال والسلع ، بفضل الطبيعة "المركزية" المستتبة للاقتصاد الاسرائيلى وخاصة من جراء الهيمنة الشديدة للهستدروت على سوق العمل وسيطرة البنوك العامة على سوق رأس المال ، وتدخل الحكومة فى ادارة السياسات السعرية (١٧)

ب- القروض الميسرة والمعونات المقدمة من الدول الصناعية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية . والتى ساعدت على انجاح برنامج التكيف الهيكلى بدون الحاجة الى برنامج للتخصيصية فى الملكية Privatization . و نشير على سبيل المقارنة هنا الى نجاح الصين أيضا فى تسجيل معدلات عالية للنمو الاقتصادى فى العقد الأخير بدون اللجوء الى التخصيصية .

ويلاحظ أن القطاع العام (بالاضافة الى الهستدروت) يسيطر على ٦٠٪ من الاستثمار الصناعى و ٤٥٪ من الناتج الصناعى (١٨)

ج - والأهم من العاملين السابقين أن صانع القرار الاسرائيلى لم يكتف بعملية "تعويم" الاقتصاد لاتقاء آثار الأزمة الاقتصادية (العالمية) فى مرحلة انتقالية ، وانما عمل على المزاوجة فى التعديلات الهيكلية وتصميم الأنظمة والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين الهدف الانتقالى وبين الهدف طويل الأجل المتمثل فى رفع مستوى الكفاءة والأداء الاقتصادى.. وتمثلت الوسيلة الأساسية هنا فى تحسين القدرات التكنولوجية والتنظيمية للاقتصاد ، من خلال اكتساب معارف ومهارات تكنولوجية متطورة مستعارة من الدول الصناعية خاصة الولايات المتحدة فى اطار بروز (التكنولوجيات العالمية الناشئة Emerging High Technologies) .. ولا نود الأستغراق فى التفاصيل هنا ولكن تكفى الاشارة الى عملية التعميق الصناعى Industrial deepening من خلال زيادة وزن القطاعات كثيفة رأس المال وكثيفة البحث والتطوير فى الناتج

الصناعى (خاصة قطاع الآلات ومعدات النقل) الذى يبلغ وزنه النسبى فى الناتج الصناعى التحويلى ٣١٪ عام ١٩٩١ مقابل ٧٪ فقط فى حالة مصر) (١٩) ، ورفع مستوى انتاجيتها ، وزيادة وزنها النسبى فى الصادرات ، جنبا الى جنب مع توسيع فرص التسويق الخارجى وعلى وجه التحديد فى أسواق العالم الصناعى وشبه الصناعى أى فى أمريكا وأوروبا وآسيا.

د - إدراك أهمية البحث العلمى والتطوير التكنولوجى R & D ومن ثم اعادة مواءمة سياسات العلم والتعليم وتكوين القوة البشرية المؤهلة ، والأنخراط فى الأنشطة الخدمية والمعلوماتية المواكبة لثورة التكنولوجيا العالية High tech (٢٠).

ولا بد من التأكيد هنا على نجاح الاقتصاد الاسرائيلى فى عملية النقل الأفقى للتكنولوجيا من القطاع العسكرى الى القطاع المدنى ، والى هذا يشير أحد الخبراء العرب المتخصصين حين يقول : (لقد نجحت اسرائيل فى اقامة صناعة الالكترونية متقدمة انبثقت من تجربتها فى استخدام هذه التكنولوجيا فى المجالات العسكرية .. ووصل التقدم الاسرائيلى فى هذا المجال الى درجة الريادة فى بعض المجالات المتخصصة والتى انبثقت أصلا من القنابل والمقذوفات الموجهة ، كنظم الرؤية الاصطناعية Virtual vision ومعالجة الصور الملونة وهى تصدر انتاجها حاليا للولايات المتحدة وبعض بلدان أوروبا الغربية) (٢١).

هـ- استغلال مناخ (السعى الى السلام مع العرب) الناجم عن مؤتمر مدريد ١٩٩١ واتفاقية أوسلو مع الفلسطينين (١٩٩٣) لاستجلاب استثمارات أجنبية هائلة الحجم نسبيا ، وتنشيط الاستثمارات المحلية المصاحب لحالة الرواج الاقتصادى .

.... هذه هى أهم عوامل نجاح التجربة الاسرائيلية فى التكيف الهيكلى والذى أوصل الى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى ممثلة فى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الى أكثر من ١٢,٠٠٠ دولار سنويا (مقابل حوالى ٦٠٠٠ دولار للسعودية مثلا و ٦٥٠ دولار لمصر).

هيكل التجارة الخارجية الاسرائيلى

بعد أن استعرضنا عملية اعادة التكيف الاقتصادى فى اسرائيل بعد ١٩٧٣ مع زوال مبررات اقتصاد الحرب التقليدى ، نركز بصفة خاصة على هيكل التجارة الخارجية لاسرائيل لأن هذا هو ما يهمنا أكثر من غيره فى سياق بحث العلاقة الاقتصادية بين اسرائيل ومصر فى المرحلة القادمة . وفيما يلى نتناول كلا من الهيكل السلعى والاقليمى أو الجغرافى للتجارة الاسرائيلية مقارنا ما أمكن بالبيانات عن مصر :

١- الهيكل السلعى :

يعكس التركيب السلعى للتجارة الخارجية الاسرائيلية تفوقا اسرائيليا فى التركيب السلعى للناتج ، وفى التغلغل فى أسواق الدول الصناعية الرئيسية . وينعكس التركيب السلعى للناتج والتغلغل فى الأسواق على ما يسمى الميزة المقارنة الظاهرة Revealed Comparative Advantage أى الميزة النسبية كما تظهر بالفعل فى سجلات التجارة الخارجية .

وتشير التقديرات المقارنة المتاحة فى هذا المجال الى أن معامل الميزة المذكورة خلال فترة ١٩٧٧-١٩٨٨ بلغ بالنسبة لاسرائيل فى فئة (الآلات ومعدات النقل) - وهى أكثر الفئات السلعية تطورا من الناحية التكنولوجية - حوالى ٠,٤٨ مقابل ٠,٠٥ فقط بالنسبة لمصر .. ومقابل التفوق الاسرائيلى فى (السلع التكنولوجية) تسجل مصر والدول العربية سبقا على اسرائيل ولكن فى الفئة السلعية الأقل تطورا من الناحية التكنولوجية وهى المواد الخام ، حيث بلغ معامل الميزة المقارنة الظاهرة خلال نفس الفترة حوالى ٠,٨٨ لاسرائيل مقابل ١,٤١ لمصر (٢٢).

... وهذا ويتمثل بنيان الميزة المقارنة فى تركيب الصادرات السلعية وحيث تشير تقديرات البنك الدولى الى استئثار فئة الآلات ومعدات النقل بحصة تبلغ ٢٨٪ من اجمالى صادرات السلع الاسرائيلية مقابل ١٪ فقط بالنسبة لمصر. (ولا ننسى هنا ما تشير اليه بعض التقديرات من أن ٢٥٪ من الصادرات الصناعية الاسرائيلية تتمثل فى السلع والمعدات العسكرية) (٢٣)....وفى المقابل تبلغ حصة السلع الأولية (من الوقود والمعادن والفلزات ..الخ) حوالى ١١٪ فى اسرائيل مقابل ٦٥٪ فى الحالة المصرية . (٢٤)

٢- الهيكل الجغرافى

ويهمنا هنا التركيز على "جهات الوصول" للصادرات أى Destinations فبالنسبة لاسرائيل تمثل الولايات المتحدة الأمريكية مرتبة متقدمة (٣٧,٨٪ من اجمالى الصادرات) ، قريبا من نصيب أوروبا (٤١٪) ثم آسيا (١٨٪).

أما فيما يتعلق بمصر فان الولايات المتحدة لا تستوعب سوى نسبة ٦٪ من الصادرات مقابل ٥١٪ لاوروبا و ٢٧٪ للأسواق الأسيوية (٢٥) .

ويتضح لنا من ذلك فيما يخص اسرائيل أن أسواقها الرئيسية التقيدية هى الأسواق الكبيرة فى أمريكا وأوروبا. ولا نتوقع حدوث تغيير جوهرى فى اتجاهات الوصول للصادرات السلعية الاسرائيلية فى المرحلة القادمة حتى فى ظل توسع التعاون الاقتصادى مع الدول العربية فى اطار مفهوم "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (٢٦) ، وبعبارة أخرى فاننا نستبعد حدوث تحويل للتجارة الاسرائيلية Trade diversion من أسواقها الغنية الى الدول العربية ذات الأسواق الفقيرة والضيقة مثل الأردن وسوريا ولبنان - ولا الى أسواق الدول العربية الثرية فى الخليج ، نظرا لانفتاحها المستقر أمام السلع الأمريكية والأوروبية والأسيوية ، كما لا نتوقع حدوث تحويل جوهرى الى السوق المصرى لأسباب متعددة.

واذا كنا لا نتوقع حدوث اختراقات اقتصادية اسرائيلية للأسواق العربية فى مجال السلع والسلع الصناعية ، فأين يمكن أن تكمن هذه الاختراقات ؟ . وبعبارة أخرى : أين تكمن الاستراتيجية الاسرائيلية للتوسع الاقتصادى فى (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) فى المرحلة المقبلة ؟ .

هذا هو موضوع الفقرة القادمة . .

من تجارة السلع الى تجارة الخدمات

قد رأينا أن التجارة السلعية الاسرائيلية لا يتوقع أن تمثل أهمية كبرى أو حتى كبيرة فى سياق التعامل الاقتصادى الفعلى مع الدول العربية فى المرحلة المقبلة . فعلى أى شىء يمكن أن تعتمد اسرائيل فى موازنة مدفوعاتها مع العرب مقابل وارداتها من البترول والغاز اطبيعى (ومن العمالة العادية أيضا ؟) وبما يمكنها أيضا من سداد فاتورة "المياه" لأطراف عربية وغير عربية (تركيا) بالاضافة الى الخلل المتوقع فى "ميزان الاستدانة" مع البلاد العربية ذات الفوائض من رؤوس الأموال - بما فيها البلاد ذات رؤوس الأموال الهاربة والباحثة عن فرص للايداعات الخارجية والتوظيفات فى حوافظ الأوراق المالية وأهمها مصر وسوريا والأردن . حيث يبلغ اجمالى رصيد المدخرات الخارجية المتراكمة لكل منها - حسب بيانات عام ١٩٩١ - حوالى ٨٢,٦ مليار دولار و ٢٦,١ مليار و ٦,٢ مليار على التوالى (٢٧) أضف الى ذلك مدخرات العاملين فى الخارج من أبناء المناطق الفلسطينية المحتلة ..؟

والخلاصة : كيف ستبادل اسرائيل الموارد العربية ، الطاقوية والمائية والمالية ، فى غياب الصادرات السلعية ؟ يبدو لنا أن المخرج الممكن والأكثر ملاءمة للاقتصاد الاسرائيلى هو التركيز على تجارة الخدمات ...

وتتحدد أهم المبررات التى تدعونا الى هذا الافتراض فيما يلى :

١ - إن الشطر الأكبر من الناتج المحلى الاسرائيلى يتولد من قطاع الخدمات وبحصة تبلغ ٦٥٪ مقابل ٣٢٪ للصناعة التحويلية وحوالى ٢٪ فقط للزراعة.

وان هذا الدور المسيطر أو الرائد للخدمات على اختلافها فى الاقتصاد الاسرائيلى يرشح القطاع الثالث لدور مسيطر ورائد فى مستقبل العلاقات الاقتصادية الخارجية لاسرائيل فى الاطار الاقليمى .

٢ - إن من الصعوبة بمكان أن تجد الخدمات الاسرائيلية مكانا متسعا لها فى أسواق العالم الصناعى وشبه الصناعى . فهى فى هذا المجال تعتبر من قبيل القادم الحديث New comer بالمقارنة مع عمالقة صناعات الخدمات فى أمريكا وأوروبا (خاصة فى المال والتأمين واعادة التأمين والمحاماة وخدمات الوساطة التجارية وعقد الصفقات القانونية والنقل الجوى) وحتى فى آسيا الشرقية وخاصة كوريا الجنوبية (لاسيما فى مجال التشييد والمقاولة) .

٣ - بل ان من المتوقع أن تلاقى الخدمات الدولية الاسرائيلية منافسة ضارية فى عقر دارها من منشآت الخدمات الوافدة بمقتضى تحرير تجارة الخدمات فى اطار اتفاقات جولة أوروجواى وتحت مظلة (منظمة التجارة العالمية) WTO.

٤ - ومن ثم فمن الطبيعى أن يسعى قطاع الخدمات الاسرائيلى الى تلمس أسواق جديدة له فى المنطقة العربية ، حيث لا يوجد منافسون حقيقيون (باستثناء مصر ذات القدم الراسخ فى بعض القطاعات الخدمية ولا سيما التشييد والسياحة) وحيث توجد فرص هائلة لتوسع الاستثمارات فى انشاءات البنية الأساسية للطاقة والسياحة والنقل والمواصلات ، وجميعها ستلقى تمويلا سخيا نسبيا وميسرا من المؤسسات التمويلية الدولية ومن (بنك التعاون الاقتصادى والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) .

ولنا أن نتوقع فى ضوء ذلك أن تقوم اسرائيل - فى حالة تطبيق "سيناريو" التعاون الموسع فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - بتطبيق استراتيجية ذات طابع هجومى offensive فى قطاع الخدمات على امتداد المنطقة العربية انطلاقا من تلك الفروع ذات التطور النسبى الأكبر فى اسرائيل بالمقارنة مع معظم الدول العربية - وهذه الفروع هى :

- السياحة والتسويق السياحى
- الخدمات التكنولوجية المتخصصة فى التصميم والاستشارات الهندسية .

- قطاع توليد الطاقة (نووية ، شمسية ، مصادر أخرى)
- محطات تحلية المياه (باستخدام الطاقة النووية)
- خدمات التسويق التجارى بما فى ذلك الأنشطة الهادفة الى تجزئة الأسواق Market segmentation
- الادارة والتنظيم ، والمحاسبة والمراجعة
- الصيرفة والتأمين وأسواق المال (بالاستفادة من الخبرة اليهودية التقليدية فى أسواق النقود وأسواق المال الدولية الرئيسية)
- المساعدات التقنية Technical Assistance
- منح امتيازات تشغيل المرافق وأداء الخدمات Franchising

مقومات مقترحة للاستراتيجية الدفاعية :

فى مواجهة الاستراتيجية الاسرائيلية المرتقبة ذات الطابع الهجومى ، فإن من المقترح بناء استراتيجية مصرية ذات طابع دفاعى فعال (ولنتذكر أن الدفاع خير وسائل الهجوم ... أحيانا) وأهم مقوماتها :

١ - تأهيل قطاعات الخدمات المختلفة لتوقى وتلقى الآثار الناجمة عن التطورات الدولية والاقليمية الأخيرة . ونقصد بالتطورات الدولية فى هذا السياق تحرير تجارة الخدمات بمقتضى اتفاقات الجات الأخيرة ، وتمس هذه التطورات الدولية القطاعات الخدمية المصرية على الصعيد الداخلى أو المحلى. بمعنى أنها تعرض الخدمات المصرية لضغوط المنافسة على السوق المصرية نفسها . أما التطورات الاقليمية فتمس مكانة مصر الاقليمية فى المنطقة العربية من زاوية مكاسب التجارة الخارجية ومن زاوية محددات الأمن القومى ، وذلك عن طريق حرمان مصدرى الخدمات المصرية من فرص السوق المفتوحة فى المنطقة العربية على يد منشآت الخدمات الاسرائيلية .

٢ - تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الخدمية المصرية ذات "السجل التاريخى" للأعمال فى المنطقة العربية . ونخص بالذكر هنا قطاعا قديما وقطاعا ناشئا : فأما القطاع القديم فهو المقاولات ، وحيث تشير البيانات والمعلومات الرسمية المتاحة الى أن اجمالى حجم أعمال شركات المقاولات فى السوقين المحلية والخارجية بلغ ٥ مليارات جنيه فى العام ١٩٩٥/١٩٩٤ بزيادة ١٨٪ عن العام السابق وأن ٣٥٪ من حجم هذه الأعمال قد تم فى الأسواق العربية ومنها المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة ولبنان . وأنه يمكن تحويل شركات المقاولات والتشييد المصرية الى مصدر أساسى لجلب العملات الصعبة وذلك من خلال تنفيذ خطة تهدف الى مضاعفة رقم قيمة أعمالها فى الخارج الى ٢ مليار دولار خلال السنتين القادمتين) (٢٨) .

وأما القطاع الناشئ فهو انتاج البرامج الجاهزة للحاسبات الآلية Soft Ware.

وهذا قطاع مصرى واعد ، يتكون حاليا من عدد متزايد من المنشآت الصغيرة داخل البلاد وفى المناطق الحرة - خاصة المنطقة الحرة بمدينة نصر بالقاهرة - وقد بلغت قيمة ناتجه فى عام ١٩٥٥ نحو ٣٥ مليون جنيه . (٢٩) ويمكن عن طريق اجراءات التشجيع اللازمة وخاصة من حيث حماية حقوق انتاج البرامج المحلية تأهيل هذا القطاع للتنافس الفعال فى المنطقة العربية من خلال التركيز على خلق وتطوير ميزة نسبية تنافسية عالية لمصر فى مجال تنفرد فيه بمزايا استثنائية : وذلك هو المجال الثقافى / أى انتاج البرامج الجاهزة الثقافية Culture-Ware كما يقول نبيل على ، سواء لأغراض تعليم اللغة العربية واللغات الأجنبية للعرب غير المتحدثين بها ، وتقريب وتيسير التراث الاسلامى وقواعد الشريعة (كما فى الأحوال الشخصية والمواريث) ، بالاضافة الى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى وخاصة "الحقيقة الافتراضية" Virtual Reality لاعادة تقديم روائع الآثار المصرية فى العصور المسماة بالفرعونية والقبطية والهيلينية واليونانية والاسلامية والحديثة ، بالاضافة الى اعادة تقديم الآثار من الحقب المختلفة للبلدان العربية الأخرى ... وغير ذلك كثير فى ميدان ال Ware-Culture ولا ننسى هنا أن (اسرائيل تسعى جاهزة لاقامة صناعة رائدة فى مجال البرمجيات قادرة على التنافس الدولى - حتى فى البلدان العربية نفسها - ولديها حاليا ما يزيد على ١٥٠ بيت خبرة متخصص فى تطوير البرمجيات ، وقد طورت برامج تطبيقية فى مجالات عديدة من أبرزها تلك الخاصة بادارة الأعمال والمؤسسات المالية والاقتصادية والادارة الحكومية) . (٣٠)

بذلك نكون قد تناولنا فى الفصل الأول الاستراتيجية الاسرائيلية فى مجالين : المفاوضات والنشاط الاقتصادى العملى ، وعقبنا بالمقومات المقترحة للرد المصرى على هذه الاستراتيجية من زاوية الاجراء الدفاعى .

ولا شك أن الرد الاستراتيجى المصرى فى هذه الحالة يعتبر اجراء من اجراءات الأجل القصير ، أى أنه بمثابة "برنامج عمل" ذى طبيعة حالة أو عاجلة urgent . لذا يقتضى الأمر النظر فى اجراء استراتيجى على مدى زمنى أبعد ، على الأجلين المتوسط والطويل .

وهذا هو موضوع الفصل الثانى .

الفصل الخامس

الاستراتيجية المصرية للتعاون الاقتصادى فى الاجلين المتوسط والطويل

الاستراتيجية المصرية للتعاون الاقتصادى
فى الأجلين المتوسط والطويل

(خطوط أساسية)

اذا كان الموقف المصرى فى الأجل القصير له طبيعة دفاعية بالنظر الى طابع المبادرة فى السياسة الخارجية الاسرائيلية فى السنوات الخمس الماضية (١٩٩١-١٩٩٦) أى منذ مؤتمر مدريد للسلام وحتى الآن ، وخاصة من خلال سياسة ودعاية "الشرق الأوسط الجديد" New Middle East فإن موقف مصر الاستراتيجى فى الأجلين المتوسط والطويل له طبيعة "ابتدارية" Initiative بما فى ذلك من طابع هجومى أو اقتحامى Offensive لا بد منه .

وكما سبق أن ذكرنا فان الاستراتيجية المصرية "الايجابية" على هذا النحو تقوم على ساقين :

- توفير مقومات الانطلاق الاقتصادى الذاتى المستمر Self-Sustained
- بناء منطقة للتكامل الاقتصادى الاقليمى .

وفيما يلى نتناول هاتين النقطتين ولكن فى ايجاز ، من خلال المبحثين الآتيين .

المبحث الأول

نحو استراتيجية للانطلاق الاقتصادى

Economic Take-Off

إن صياغة استراتيجية للاقلاع فى مصر لم تعد مسألة صعبة أو بعيدة المنال ، ففى الحقيقة لقد تراكمت فى الأعوام الماضية دراسات اقتصادية متخصصة كثيرة ناقشت مختلف المشكلات الاقتصادية المتفرعة عما يسمى "المشكلة الاقتصادية المصرية" وقدمت مقترحات بالحلول فى كافة القطاعات. وخذ مثلا دراسات الأداء القطاعى ، وتوزيع الدخول ، وظاهرة الفقر ، والتنمية البشرية ، والنظام التعليمى ، وسياسة التوظف والقوى العاملة ، وسياسات الضرائب والجباية ، فضلا عن السياسات النقدية للفائدة والصرف ... الخ .

وقد أجريت هذه الدراسات بمبادرات من هيئات ومعاهد بحثية فى الداخل والخارج ومن طرف الجهات الدولية المانحة والمقرضة ومنظمات أخرى، بالاضافة الى باحثين مصريين مستقلين. بحيث لم تعد ثمة مشكلة لم يتطرق اليها باحث من قبل تقريبا .

ولا يعنى هذا أنه لم تعد هناك زيادة لمستزيتد فى ميدان البحث العلمى الاقتصادى . فالحقيقة أن هناك قضايا عديدة لم تزل غير مدروسة حتى الآن Unstudied ولكن المقصود هو أن مباشرة الانطلاق الاقتصادى المصرى المستمر لم يعد متوقفا على شرط اجراء المزيد من الدراسات والأبحاث . اذ يمكن أن يتم ذلك منذ اللحظة وبدون إعداد أية أبحاث جديدة على الاطلاق ... على أن تتم مواصلة الجهد البحثى طالما استمرت عملية التنمية وبطريقة آنية Simultaneonsly.

ولذلك فان الغاية من عرض "الخطوط الأساسية" هنا حول استراتيجية للانطلاق الاقتصادى ليست تقديم "مساهمة جديدة" فى البحث ، ولكن عرض

بعض النقاط التى يتحقق نوع من الاجماع حولها من الجماعة العلمية فى المجال محل البحث .

وفيما يلى أهم هذه النقاط :

أولا : اعتبارات "الزمن" فى الأداء الاقتصادى

حقق الاقتصاد المصرى انجازا ملموسا منذ عقد الاتفاق مع صندوق النقد الدولى أوائل ١٩٩١ لتحقيق التكيف الهيكلى والاستقرار الاقتصادى . فبالمقارنة مع سجل الأداء فى العقد السابق على هذا الاتفاق ، تم تسجيل تحسن كمى فى معدلات التضخم وفى فجوة العجز بالموازنة العامة . بشكل خاص ، وفى عجز ميزان المدفوعات ايضا .

وعلى وجه العموم يمكن القول أن الاقتصاد المصرى شهد تحسنا بمعيار التوازنات النقدية والمالية الاجمالية . وطبقا لتقرير التنمية البشرية المصرى لعام ١٩٥٥ والصادر عن معهد التخطيط القومى فى منتصف ١٩٩٦، فقد انخفض معدل التضخم مقيسا بمعدل الزيادة فى الرقم القياسى لأسعار المستهلك من ٢١٪ تقريبا فى العام المالى ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ١٠٪ تقريبا عام ١٩٩٣ وذلك لأسباب عديدة فى مقدمتها كبح معدل التوسع النقدى .

كما تم خفض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج القومى الاجمالى من ١٢,٧٪ فى العام المالى ١٩٨٦-١٩٨٧ الى حوالى ٦,٨٪ فى العام ١٩٩٢/١٩٩٣ وذلك لسبب رئيسى هو خفض الانفاق العام ولا سيما مخصص الدعم السلعى والخدمى والذى انخفض نصيبه من نفقات الموازنة العامة من ٣٥,٧٪ عام ١٩٨٢ الى ٧,٣٪ فقط عام ١٩٩٤ (٣١) ، وأخيرا فقد تحسن موقف ميزان المدفوعات تحسنا كبيرا بفضل تعاظم الفائض من حساب التحويلات ، والمسجل من الزيادة الكبيرة فى تحويلات المصريين العاملين فى الخارج . وكذا تزايد ايرادات النشاط السياحى .

ولكن فى مقابل هذا التحسن بمعيار الموازنات النقدية والمالية فقد تم تسجيل ارتفاع فى معدل البطالة ، الى جانب ما سجلته الدراسات النقدية لظاهرة الفقر من اتساع فى مداها كما ونوعا ... ودع عنك تباطؤ معدل النمو الاقتصادى (الاجمالى والصافى) ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى (٣٢). وهو ما يعنى أن الاقتصاد المصرى لم يزل يحتاج الى اجراءات اضافية - بعيدا عن التوازن الكمى - بمعايير النمو والتنمية . ويحاول صانع القرار الاقتصادى فى الفترة الأخيرة تلمس السبل الى رفع معدلات الأداء الانمائى بعد أن استكمل حلقة التوازنات الكمية ، وذلك عن طريق محاولة تنشيط "الجهاز الانتاجى" انطلاقا من القطاع الخاص وبمدخل عملى هو (برنامج نقل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص) : Privatization

غير أن من المعلوم لدى صانع القرار الاقتصادى أن قضية تحقيق التوازنات وتخصيص الملكية تندرج ضمن اعتبارات الأجل القصير فى النشاط الاقتصادى الكلى ، ولذا يقتضى الأمر ادخال اعتبارات الزمن فى الأجل الطويل (Over time) من خلال تعظيم "القدرة التنظيمية - التكنولوجية" للاقتصاد القومى .

وهذا ما نتناوله فى الفقرة التالية .

ثانيا : رفع مستوى القدرة التنظيمية - التكنولوجية :

ومن المعتقد أن هذا الجانب يشكل المقوم الأساسى فى تحسين تنافسية الاقتصاد المصرى Competitiveness على الصعيدين العالمى والاقليمى . وهذه التنافسية يمكن تلمسها على المستويين الجزئى والكلى ، أى فى التحسين الجذرى لأداء المنشآت Firm Performance وفى رفع مستوى Upgrading التطور التكنولوجى ومن ثم الاقتصاد للدولة ككل .

ولتفسير ما نقصده بالتنافسية ومؤشراتها نذكر أن النمو الاقتصادى يمكن أن يتحقق بطريقتين أو بكليهما معا - وهما (٣٣) :

أ - زيادة الرصيد المتاح من عوامل الانتاج بما فى ذلك الموارد الطبيعية والعمالة ورأس المال النقدى والعينى .

ب- زيادة انتاجية عوامل الانتاج ، سواء تم النظر اليها منفردة ، أو مجتمعة على صورة الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج Total factor productivity .

ويبدو أن صانعى القرارات على مستوى المنشآت الاقتصادية المصرية قد اعتادوا على التماس النمو فى الناتج والدخل من باطن الزيادة فى حجم الموارد المتاحة وخاصة من المواد الأولية (رغم ما يعتور استخدامها من فاقد) ومن الآلات والمعدات (رغم ما يصيبها من جراء "الطاقة العاطلة") ومن العمالة ولو العادية منها (رغم ما ينتج عنه من "البطالة المقنعة" أحيانا) .

وغنى عن البيان أن زيادة رصيد العوامل يتوقف على توفير موارد للتمويل الاضافى بشكل مستمر . فإن لم يتيسر ذلك من المصادر المحلية ، فانه يتسنى تحقيقه من المصادر الأجنبية : سواء من خلال المنح أو القروض الميسرة أو حتى القروض التجارية بشروط السوق .

وقد بدا أن هذا هو "الطريق السهل" الى النمو الاقتصادى ، ولكن هذا الطريق كما ثبت من الخبرة الماضية محفوف بمخاطر عديدة فى مقدمتها :

- احتمالات التقلب عبر الزمن نظرا لعدم اليقين المحيط بانسيابات رؤوس الأموال الأجنبية .

- فتح المجال أمام صور "للتكسب" على مستوى القيادات الدنيا من التمويل الأجنبى مما قد يؤدى الى ممارسات تعطل الجهاز الانتاجى نفسه .

- التقاعس عن سلوك السبيل المؤدية الى النمو الاقتصادى المضطرد ، أى القابل للاستمرار عبر الزمن ، وهو سبيل تطوير الانتاجية ، بواسطة التحسين الجذرى للقدرات التنظيمية والتكنولوجية .

- التقاعس عن محاولات تجنب الفاقد والهدر وأوجه التعطل للموارد المتاحة، مما يوفر موارد ممكنة Potential لا يتم الاستفادة منها بشكل فعلى Actual .

ولذا فإن المأمول هو السعى الى تجنب المخاطر السابقة عن طريق سلوك سبيل من مسارين :

١ - تعبئة الموارد المعطلة عن الاستخدام ، أو ما يمكن أن يسمى بالفائض الاقتصادى الممكن Potential economic surplus .

٢ - رفع تنافسية المنشآت ، وتنافسية الاقتصاد الكلى (عن طريق الروابط المتبادلة Mutual Linkage) وذلك بالوسائل الآتية :

أ - تحسين منظومة البحث والتطوير R & D بمعايير التمويل والقوة العاملة والبرمجة .

ب - تشجيع التحسينات والابتكارات الانتاجية Improvement & Innovations سواء من خلال استخدام براءات الاختراع المنتهية أو السارية أو من خلال "الهندسة العكسية" أو من خلال ملاحقة الانتاج العلمى والتجريبى العالمى بل والمشاركة فيه بقدر الامكان وبصورة متزايدة . وكل ذلك من أجل استحداث مواد أولية جديدة أو آلات جديدة أو سلع جديدة أو طرق جديدة للانتاج والتسويق ...كما هو معروف .

ج - تحسين بيئة ادارة الأعمال فى منشآت الانتاج السلعى والخدمات ، وخاصة باستخدام التقنيات التى سمحت بها ثورة المعلومات والاتصالات فى اطار

التكنولوجيا الرفيعة High - Tech أى عن طريق شبكات الحاسبات الآلية وعناصرها "اللينة" Soft بما فى ذلك أساليب الذكاء الاصطناعى .

د - التعامل "الحاذق" مع الخارج فى الميدان التكنولوجى : وذلك عن طريق تلبية المطالب التكنولوجية للمنشآت بالجهد المحلى ما أمكن ، ثم "استيفاء" النواقص من الخارج بأسلوب "فك الحزمة" Unbundling .

وباختصار فانه يجب تجريب المدخل الجديد لتحقيق التنافسية . المدخل التنظيمى - التكنولوجى ، بدلا من المدخل المتبع أو السائد بصفة غالبة حتى الآن وهو ما يمكن أن نطلق عليه "المدخل المالى أو التمويلى" والهادف الى مجرد حل المشكلات التى تطرأ : Problem-solving والمؤدى بالتالى الى بقاء الحال على ما هو عليه بشكل عام مع حدوث نمو اعتيادى بحكم "قوة القصور الذاتى" للجهاز الاقتصادى .

المبحث الثانى

منطقة التكامل الاقتصادى

رأينا فى اطار الترتيبات "الدفاعية" للأجل القصير ضرورة أن تركز مصر على تقوية روابط التنسيق مع كل من الجانبين الأردنى والفلسطينى ، لتجنب الآثار المتوقعة على مصر من زاويتى الاقتصاد والأمن القومى من جراء احتمالات تطبيق السياسة المقترحة لحزب العمل فى اسرائيل حول ما يسمونه (المثلث) أى مثلث اسرائيل والأردن ومنطقة الحكم الذاتى الفلسطينى .

ولا يعنى هذا اغفال الأردن وفلسطين من منظور الأجل الطويل . بل على العكس : فمن الضرورى اقامة صيغة تكاملية فى اطار (العمل العربى المشترك) ومن خلال تنشيط (جامعة الدول العربية) لعلاقة خاصة مع دول "المشرق العربى" بالمعنى الواسع ، أى بما فيها سوريا والعراق وبلاد شبه الجزيرة العربية والخليج .

وقيام هذه الصيغة التكاملية مع الضلعين العربيين لما تسميه اسرائيل بالمثلث . ومع الدائرة الثانية لبلاد مجموعة المشرق ، لا ينفى بل يؤكد ضرورة وجود "محور ارتكاز" Pivot للتكامل الاقتصادى الاقليمى من وجهة النظر المصرية . وقد يمكن اقتراح منطقة تكاملية لمصر من هذا المنظور مكونة من المثلث "الطبيعى" : مصر والسودان وليبيا.

وأهم المبررات التى نستند اليها فى طرح مثل هذا الاقتراح ما يلى :

أ - ان ليبيا والسودان بلدان عربيان شقيقان.

ب- ان ليبيا تمثل همزة الوصل بين المشرق والمغرب.

ج - ان ليبيا والسودان تمثلان "العمق الاستراتيجى" لمصر من المنظور "الجغرا - سياسى" و "الجيوبوليتيكى" . خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار الامتداد الطبيعى للدول الثلاثة فى منظور جغرافى وبيئى متجانس : أى نواه

حضرية حول مياه النهر والساحل ، تحيط بها الصحراء الممتدة من كل اتجاه .

د - ان السودان يمثل قطاعا حيويا من شريان نهر النيل ، ومصر معروفة فى كتابات التاريخ والجغرافيا بأنها (هبة النيل) منذ هيرودوت .

هـ- ان الدول الثلاثة - باستثناء مشكلة جنوب السودان - تمثل "مجتمعا" متجانسا . بدون "تباينات" اثنية قد تهدد الكيان البشرى تحت ظروف معينة .

و - ان المنطقة المثلثة تتمتع بتماسك نسبى فى الكتلة الحيوية (الطبيعية - السكانية) ولم تتعرض لمؤثرات تاريخية يمكن أن تهدد بتفككها ، أى أنها خالية الى حد كبير من عوارض "الهشاشة الجيوبوليتكية" التى قد يقول البعض أنها تميز قوام منطقة المشرق العربى .

ز - أن هناك نوعا من التوافق فى "معطيات عوامل الانتاج الاقتصادى" Factor endowments بحيث يمكن أن يهيىء لصيغة فعالة من التفاعل الاقتصادى الذى يتمثل مبدئيا فى ثنائية منطقة للتجارة الحرة ومنطقة للتكامل الانتاجى .

ح - ان الملابسات السياسية التى تحيط بالعلاقات بين دول المثلث بين فترة وأخرى لا تمس العلاقة الجوهرية المستمرة بين السكان (الشعب) .

ويمكن على سبيل القطع ايراد شواهد احصائية كافية للتدليل على النقطة (ز) من قائمة العوامل السابقة والتى تتعلق بالمجال الاقتصادى المباشر . وتكفى البيانات الواردة على سبيل المثال فى سلسلة (التقرير الاقتصادى العربى الموحد) الذى يصدر سنويا عن جامعة الدول العربية وعدد من المنظمات العربية المتخصصة ، لكى تضعنا أمام ما يكفى من وقائع للتكامل فى معطيات

عوامل الانتاج والمنتجات والتجارة بين الدول الثلاثة .. ومن ذلك مثلا (٣٤):

- عدد السكان ومعدل النمو السكانى
- الناتج الزراعى
- الموارد المائية المتاحة
- المشتغلون فى القطاع الزرعى
- تطور الانتاج النباتى والحيوانى
- القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية
- القيمة المضافة للصناعات التحويلية
- تقديرات العمالة فى القطاع الصناعى
- قيمة الصناعات التحويلية وتوزيعها حسب النشاطات
- قيمة مكونات الصادرات الصناعية
- قيمة مكونات الواردات الصناعية
- انتاج واحتياطى النفط الخام
- انتاج واحتياطى الغاز الطبيعى
- العجز والفائض فى الموازنات الحكومية ، وموازين المدفوعات ، والاحتياطيات الرسمية

.....

الى غير ذلك من المؤشرات الدالة على المدى الممكن للتفاعل الاقتصادى المشترك بين أطراف مثلث (مصر - ليبيا - السودان).

.. ولا يسمح المقام بالتفصيل فى بحث هذه النقطة ، اذ تصلح موضوعا لبحث او أبحاث مستقلة .. وانما يكفى فى هذا الصدد أن نشير الى أن هذه المنطقة المقترحة يمكن أن تصلح "محور ارتكاز" للعمل الاقتصادى المصرى على الصعيد الاقليمى ، والذى تنطلق منه مصر مشرقا ومغربا وشمالا وجنوبا ، لتمارس دورها العربى والعالمى بالاتساع والعمق اللازمين .

. . . . . .

بذلك تناولنا فى هذا الفصل طرفى الاستراتيجية المصرية المقترحة للتعاون الاقتصادى الاقليمى فى الأجلين المتوسط والطويل وهما : الانطلاق الاقتصادى الذاتى ، وبناء منطقة متجانسة للتكامل الاقتصادى . وسبق أن تناولنا فى الفصل الأول أبعاد الاستراتيجية المصرية فى الأجل القصير .

وبهذا يكتمل التصور الاستراتيجى المبدئى حول التعامل الاقتصادى المصرى فى الاطار المطروح : (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) .

وبالله التوفيق . .

هوامش الفصل الرابع والخامس

مراجع باللغة العربية :

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمات أخرى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، سبتمبر (أيلول) ١٩٩٥ .

(٢) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٤ (البنية الأساسية من أجل التنمية) ، واشنطن د.س ، ١٩٩٤ ، مؤشرات التنمية الدولية .

(٣) تقرير الطاقم الاقتصادى الاستشارى الاسرائيلى الى مفاوضات التسوية السياسية ، منشور فى يوليو ١٩٩٣ .

(٤) تقريرالقمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "مينا " ، المنعقد فى عمان خلال الفترة ٢٩-٣١ تشرين الأول ١٩٩٥ .

(٥) "التشييد يدخل قائمة الصادرات" ، فى : الأهرام ، ١٩٩٥/١٠/٩، ص ١٤.

(٦) د . سميحة فوزى ، العلاقات التجارية المصرية الاسرائيلية ، رؤية مستقبلية ، بحث مقدم لمؤتمر قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، مايو ١٩٩٤ .

(٧) د . سهير محمود معتوق ، سياسات التثبيت الاقتصادى ، فى : مصر المعاصرة ، عدد يناير وابريل ١٩٩٠، ص ص ٧٥-١٣٠ .

(٨) "سوق الكمبيوتر وقانون حماية حق المؤلف" ، فى :الأهرام، ١٩٩٦/٦/٣١، ص ٢٦ .

مراجع باللغة الانجليزية :

(1) Dean A. De Rosa, International Trade, Regional Integration and Food Security in the Middle East, Paper presented to the Conference of the Department of Economics, Faculty of Economics and Political Sciences, Cairo University, May 1994.

(2) Government of Israel, Development Options for Regional Cooperation, Draft No.2.

(3) Ishac Diwan and Lyn Squire, Economic Development and Cooperation in the Middle East and North Africa, World Bank, Discussion paper No.9, November 1993.

(4) Ishac Diwan & Michael Walton, Palestine Between Israel and Jordan, Paper presented to the conference of the Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, May 1994.

(5) Mohamed Abdel Shafei'i Eisa, Some Social Aspects of Structural Adjustment in Egypt (by Drawing Mainly on Egyptian Human Development Report 1995), Paper Presented to the workshop on structural challenge, Economic Development and Economic Reforms, INP, Cairo, 7-9 May 1996.

سلسلة من القضايا صدر منها:

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية. (ديسمبر ١٩٧٧)

(2) Adverse Economic Effects Resulting From Israeli A ggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (يوليو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة و التنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥. (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية. (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (٦٩/١٩٧٠-١٩٧٥). (اكتوبر ١٩٧٨)

(8) Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠-١٩٧٦) (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين. (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة

الرياضية فى جمهورية مصر العربية. (مـــارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨) (مـــارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها (يوليـــو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها(ثلاثة اجزاء) (يوليـــو ١٩٨٠)

(15) A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980.

(١٦) الاتفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠-١٩٧٩ (ابريـــل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيـــو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.
(التطبيق على صناعة الغزل والنسج فى مصر). (يوليـــو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمـــبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى.(ثلاثة اجزاء) (ابريـــل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين) (سبتمبـــر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (اكتوبـــر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية. (نوفمبـــر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثارها على
السياسات الزراعية فى مصر. (مـــارس ١٩٨٥)

(٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (اكتوبـــــر ١٩٨٥)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا (اكتوبـــــر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمـــــبر ١٩٨٥)

(٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسج فى مصر. (نوفمبـــــر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف افاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبـــــر ١٩٨٥)

(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبـــــر ١٩٨٥)

(٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبـــــر ١٩٨٥)

(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(35) Intergrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.

(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة

والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها. (نوفمبـــــر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مـــارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية (مـــــارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايجار الاقتصاد ى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠. (مارس ١٩٨٨)

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونيـــــة ١٩٨٨)

(٤١) بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميتة (اكتوبـــــر١٩٨٨)

(٤٢) نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والأغناء (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٣) دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى. (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٤) دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة. (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٥) الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فبرايـــــر ١٩٨٩)

(٤٦) امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الايرادات العامة للدولة فى مصر. (فبرايـــــر ١٩٨٩)

(٤٧) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر. (سبتمبـــــر ١٩٨٩)

(٤٨) دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى. (فبرايـــــر ١٩٩٠)

(٤٩) الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع اشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر. (مـــــارس ١٩٩٠)

(٥٠) المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية. (مـــــارس ١٩٩٠)

(٥١) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى (مايـــــو ١٩٩٠)

(٥٢) بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المخلفات الراسمالية فى مصر. (سبتمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٣) بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى (سبتمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٤) التخطيط الاجتماعى والانتاجية. (اكتوبـــــر ١٩٩٠)

(٥٥) مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأرض والمياه والطاقة. (أكتوبـــر ١٩٩٠)

(٥٦) دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى. (نوفمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٧) بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٨) بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى. (نوفمـــبر ١٩٩٠)

(٥٩) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية) (نوفمبـــر ١٩٩٠)

(٦٠) بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى
وانعكاساتها الاقتصادية. (ديسمبـــر ١٩٩٠)

(٦١) الامكانيات والافاق المستقبلة للتكامل الاقتصادى بين دول
مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع. (يناير ١٩٩١)

(٦٢) امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى. (يناير ١٩٩١)

(٦٣) دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى. (ابريـــل ١٩٩١)

(٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين)
الجزء الاول : القطاعات الانتاجية. (اكتوبـــر ١٩٩١)

(٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين) (أكتوبـــر ١٩٩١)
الجزء الثانى: القطاعات الخدمية والبيئية الاساسية.

(٦٥) مستقبل انتاج الزيوت فى مصر (اكتوبـــر ١٩٩١)

(٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها-
مع التركيزعلى قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس
والدراسات النظرية. (اكتوبـــر ١٩٩١)

(٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها-
مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات
التطبيقية. (اكتوبـــر ١٩٩١)

(٦٧) خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق اوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٦٨) ميكنة الانشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٦٩) ادارة الطاقة فى مصرفى ضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٧٠) واقع وافاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد. (ينايـــــر ١٩٩٢)

(٧١) انعكاسات لزمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى. (ينايـــــر ١٩٩٢)

(٧٢) الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى. (مايـــــو ١٩٩٢)

(٧٣) خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر . (يوليـــــو ١٩٩٢)

(٧٤) بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٥) تطور مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٦) السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانيات "المرحلة الاولى" ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٧) التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٨) احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى – المرحلة الأولى.

(يناير ١٩٩٣)

(٧٩) بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجى (فبراير ١٩٩٣)

(٨٠) تقويم التعليم الاساسى فى مصر (مايو ١٩٩٣)

(٨١) الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى (مايو ١٩٩٣)

(82) The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in develping countries, Nov. 1993.

(٨٣) الآثار البيئية للتنمية الزراعية. (نوفمبر ١٩٩٣)

(٨٤) تقييم البرامج للنهوض بالانتاجية الزراعية. (ديسمبر ١٩٩٣)

(٨٥) اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة العربية. (يناير ١٩٩٤)

(٨٦) مشروع انشاءقاعدة ببانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى "المرحلة الاولى" (يونيو ١٩٩٤)

(٨٧) الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال اكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام). (سبتمبر ١٩٩٤)

(٨٨) تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية. (سبتمبر ١٩٩٤)

(٨٩) استشراف بعض الاثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان) (سبتمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٠) واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره (نوفمبـــــر ١٩٩٤)

(٩١) تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافاق تطويرها. (ديسمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٢) دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى (ديسمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٣) الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الأصلاح الأقتصادى. (ينايـــــر ١٩٩٥)

(٩٤) مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية) (فبرايـــــر ١٩٩٥)

(٩٥) السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى (ابريـــــل ١٩٩٥)

(٩٦) الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الاصلاح الاقتصادى (يونيـــــة ١٩٩٥)

(٩٧) المستجدات العالمية (الجات واوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الاموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر). (اغسطس ١٩٩٥)

(٩٨) تقييم البدائل الأجرائية لتوسيع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام (ينايـــــر ١٩٩٦)

(٩٩) أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعة (ينايـــــر ١٩٩٦)

(١٠٠) مشروع أنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة) (مايـــــو ١٩٩٦)

(١٠١) دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الأنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود. (مايو ١٩٩٦)

(١٠٢) التعليم الثانوى العام فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره. (مايو ١٩٩٦)

(١٠٣) التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية:المتطلبات والسياسات (سبتمبر ١٩٩٦)

(١٠٤) دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات (أكتوبر ١٩٩٦)

(١٠٥) تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى) (نوفمبر ١٩٩٦)

(١٠٦) المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات) (ديسمبر ١٩٩٦)

(١٠٧) الابعاد البيئية المستدامة فى مصر (ديسمبر ١٩٩٦)

(١٠٨) تطوير التعليم العالى فى مصر من اجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة (مارس ١٩٩٧)

(١٠٩) التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر (أغسطس ١٩٩٧)

(١١٠) ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرون (ديسمبر ١٩٩٧)

(١١١) آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من أجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر (فبراير ١٩٩٨)

(١١٢) الزراعية المصرية والسياسة الزراعية فلى اطار نظام السوق الحرة.(فبراير ١٩٩٨)

(١١٣) الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين (فبراير ١٩٩٨)